

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -



كلية : العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية

قسم : العلوم الانسانية

تخصص : تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

المجال الحدودي الجزائري التونسي في نصف القرن الأول من الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1881م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

تحت إشراف

* د. سعيد شريدي

من اعداد الطالبتين

رشا دراوي

شيماء بودينار

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الصفة	الجامعة
د. رشيد هيدوقي	رئيسا	جامعة سكيكدة
د. سعيد شريدي	مشرفا ومقررا	جامعة سكيكدة
د. حكيم رماش	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية: 1445-1446 هـ / 2024 - 2025 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أولا وأخرا، فما كان للنجاح أن يتحقق لولا توفيقه ورضاه.

الحمد لله شكرا وامتنانا على ما مضى وما هو آت.

أهدي هذا النجاح أولا إلى نفسي، التي بدأت الطريق بطموح، وهاهي اليوم تجني ثماره نجاحا.

ثم إلى كل من ساندني وكان عوناً لي في استكمال مسيرتي الجامعية، دمت لي سنداً لا يشيخ.

اهدي ثمرة تخرجي إلى أبي الذي كان دائماً سنداً وعوناً تحمل الكثير دون إن يظهر تعبهُ، وكان حاضراً

في كل مرحلة، شكراً لك يا أبي على دعمك الدائم.

وإلى أمي، التي لم تغب دعواتها يوماً، علمتني بالقيم قبل الدروس، ووقفت إلى جانبي في كل الأوقات.

شكراً لك يا أمي على كل ما قدمته لي.

كما أهدي هذا الانجاز إلى إخوتي الذين كانوا مصدر قوة وتشجيع في كل لحظة، وإلى أصدقائي الذين

رافقوني بالكلمة الطيبة والدعم المعنوي.

لقد كانت الرحلة مليئة بالتحديات لكنها كانت أيضاً مليئة بالتجارب التي علمتني الكثير، واليوم أكتب

نهاية هذه المرحلة بشيء من الرضا والسكينة.

وخاتمة هذا الإهداء

إلى صاحبة الفضل العظيم، إلى رفيقة الدرب والنجاح إلى من كانت بجانبني كلما أشكت أن اسقط إلى

شيماء، شكراً لك من القلب.

وفي الختام

الحمد لله الذي يسر لي طريق العلم، ومنحني القوة للاستمرار حتى النهاية.

{رشا}

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يملأ القلوب حباً، ويعطر الألسنة شكراً ويغمر الأرواح امتناناً على البداية والختام
.... الحمد لله دائماً وأبداً.

في هذا المنعطف الهام من حياتي، أقف بكل فخر على أعتاب التخرج، بعد مسيرة علمية حافلة امتدت
لسنوات، حملت في طياتها الكثير من التحديات، لكنها كانت أيضاً مليئة بالأمل والطموح، والجهد
والمثابرة، والسعي الدائم نحو الحلم.

وها أنا اليوم اجني ثمار ذلك التعب، وأحقق حلماً طالما راودني بفضل الله أولاً، ثم بدعاء ودعم من
ساندني ورافقني في هذا الطريق.

أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى والدي العزيز السند والدعم الأول، ومن منحني القوة وكان دائماً
عونا لي في كل خطواتي وإلى والدتي الحبيبة من احتواني قلبها بدفء، ورفقتني بدعواتها في كل لحظة
فكانت موطني وسرّباتي في كل محنة.

كما لا يسعني إلا أن أعبّر عن شكري وامتناني الخالص لإخوتي الذين كانوا سنداً لي وإلى كل من دعم
مسيرتي ووقف بجانبني خلال سنوات الدراسة، اخص بالذكر صديقتي ورفيقة المسيرة رشا التي كانت
شريكة في لحظات الجهد والنجاح، فشكراً لها من القلب وإلى القلب .

ختاماً:

شكراً لكل من ساهم في أن أكون ما أنا عليه اليوم وأتمنى من الله أن يجعل هذا التخرج بداية خير
وعطاء دائم.

والله ولي التوفيق.

{ شيماء }

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا وسدد خطانا، وأعاننا على إتمام هذا العمل العلمي المتواضع، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نحن معدتا هذه المذكرة، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذنا الفاضل سعيد شريدي، الذي لم يدخر جهدا في توجيهنا وإرشادنا، وكان لنا نعم المعين والداعم في مسار هذا البحث، فله منا كل الاحترام والعرفان.

كما نخص بالشكر كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سكيكدة 20 أوت 1955، الذين كان لهم الفضل في تكويننا العلمي، وتوسيع آفاقنا البحثية خلال مشوارنا الدراسي الجامعي.

ولا يسعنا إلا أن نتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى عائلتي اللتين كانتا السند الحقيقي والداعم المعنوي في كل المراحل، وإلى كل من شجعنا ووقف إلى جانبنا في لحظات التعب والشك واليأس.

إلى كل من آمن بنا، وذلّل أمامنا الصعاب، إليكم نهدي هذا العمل عرفانا ووفاء.

مقدمة:

شكل المجال الحدودي بين الإيالتين الجزائرية والتونسية خلال العهد العثماني منطقة تفاعل سياسي واجتماعي واقتصادي معقد، تميز بغياب الحدود الدقيقة وبتداخل سلطات القبائل مع السيادة المركزية لكل من الإيالتين ، وقد كانت العلاقة بين الجزائر وتونس في هذا المجال تتراوح بين التعاون والتنافس لاسيما على مستوى السيطرة والنفوذ في المناطق الحدودية، ومع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

تحول هذا المجال إلى منطقة حساسة وإستراتيجية، حيث أصبح ملاذا للمقاومين، وممرا لتهريب الأسلحة، وساحة لتدخلات فرنسية متزايدة تحت ذرائع أمنية، كما وجدت الإيالة التونسية نفسها أمام معضلة توازن صعب بين ضغوط فرنسا من جهة، ومطالب الباب العالي من جهة أخرى في ظل توترات قبلية متكررة وتهديدات مستمرة على حدودها الغربية.

أدى هذا الوضع إلى تصاعد التوتر في المنطقة، خاصة مع تزايد المناوشات وتداخل الولاءات القبلية، مما منح فرنسا ذريعة للتدخل في الشأن التونسي ووفر مبررات لاحتلالها لاحقا سنة 1881م.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية البحث في المجال الحدودي بين الجزائر وتونس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر (1830-1881) في ارتباطه بمرحلة مفصلية من تاريخ الإيالتين، تزامنت مع بداية التغلغل الاستعماري الفرنسي في المنطقة، فقد شكل هذا المجال الهش مسرحا لتفاعلات معقدة بين البنى العثمانية المحلية، والتحركات القبلية، والمشاريع التوسعية الفرنسية ويسمح هذا الموضوع برصد ديناميات التوتر والاستقرار ضمن فضاء حدودي لم يكن مرسما بشكل دقيق، مما يكشف عن طبيعة العلاقة بين المركز العثماني وأطرافه، كما يسلط الضوء على سياسات الضبط والسيادة التي مارسها الإيالتان في مواجهة الاختراق الأجنبي. ويمكن هذا

الإطار من فهم آليات الانتقال من المجال الحدودي التقليدي إلى المجال الحدودي الاستعماري، بما يحمله من دلالات سياسية وجغرافية ممتدة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مختلف الأبعاد التي ميّزت المجال الحدودي بين الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من سنة 1830 إلى 1881، وهي مرحلة مفصلية شهدت تحولات عميقة في البنية السياسية والاجتماعية والإقليمية للمنطقة، بفعل التغلغل الاستعماري الفرنسي. ويسعى هذا البحث إلى تحليل هذه التحولات من خلال جملة من الأهداف العلمية التي تم تحديدها على النحو الآتي:

-تحليل البنية العامة للمجال الحدودي بين الإيالتين الجزائرية والتونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مع التركيز على التشكيلة القبلية والتنظيمين السياسي والإداري السائدين في تلك المرحلة.

-رصد تحركات القبائل الحدودية، وتبيان دورها الفاعل في تشكيل طبيعة المجال الحدودي، سواء من خلال نشاطات التهريب أو أنماط التعايش والتبادل، مع تسليط الضوء على تنوع ولاءاتها وتأثير التغيرات الإقليمية على مواقفها.

-إبراز أوجه التوتر والاحتكاك بين السلطات الجزائرية والتونسية نتيجة غياب ترسيم دقيق للحدود، وما ترتب عن ذلك من صراعات ونزاعات متكررة ذات طابع أمني وقبلي.

-تحليل مسارات التغلغل الفرنسي في الفضاء الحدودي التونسي، وبيان الكيفية التي تحولت بها هذه المناطق إلى معابر استراتيجية لتوسيع النفوذ الفرنسي، وصولاً إلى فرض الحماية على تونس سنة 1881.

-الكشف عن استخدام المجال الحدودي كأداة استعمارية، ساهمت في إعادة رسم التصورات الجيوسياسية لدى فرنسا، وتعزيز خطاب "الضبط الحدودي" الذي استُخدم لتبرير التدخل وتوسيع المجال الاستعماري سياسياً وجغرافياً.

إشكالية الدراسة:

تُعالج هذه الدراسة تطور العلاقات بين الإيالة الجزائرية والإيالة التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو تطور لم يكن معزولاً عن التغيرات الكبرى التي عرفتھا المنطقة المغاربية في ظل التراجع التدريجي للسيادة العثمانية وتصاعد الأطماع الاستعمارية الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا. فقد شهد المجال الحدودي بين الإيالتين تفاعلات معقدة تدرّجت من مظاهر التعاون والتبادل إلى بؤر للصراع والنزاع، وهو ما فتح المجال لتدخل أجنبي متزايد.

ضمن هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى استقصاء طبيعة هذه العلاقات وحدود تطورها، من لحظة النزاعات الأولى التي بدأت في القرن السابع عشر، مروراً بتعاظم دور بايات الجزائر وتونس في ضبط المجال الحدودي، وصولاً إلى المرحلة التي أصبح فيها هذا المجال أداة استراتيجية وظّفنها فرنسا لتوسيع نفوذها. وقد ساهم التداخل القبلي، وغياب ترسيم واضح للحدود، فضلاً عن هشاشة البنى الأمنية والإدارية، في تحويل هذا المجال إلى مسرح مفتوح أمام التدخل الفرنسي، خاصة بعد احتلال الجزائر سنة 1830، وما تلاه من تغيرات في موازين القوى الإقليمية.

وفي هذا السياق، تبرز تساؤلات عدة تحاول هذه الدراسة معالجتها: ما هي الخلفيات التاريخية والسياسية التي فجّرت أولى النزاعات بين الإيالتين؟ وكيف ساهم صعود الدايات في الجزائر في تغيير طبيعة التوازن الحدودي؟ وما الدور الذي لعبته القبائل والتنقلات التجارية في تعزيز أو تقويض هذا التوازن؟ ثم، إلى أي مدى شكّل الاحتلال الفرنسي للجزائر نقطة الانطلاق نحو التغلغل في تونس، خاصة في ظل تصاعد الأزمات الداخلية والتباينات السياسية في الإيالة التونسية؟

كما تُطرح إشكاليات فرعية مرتبطة بتأثير الاستعمار الفرنسي على القبائل الشرقية الجزائرية، وظاهرة الهجرة نحو تونس كأحد أوجه التفاعل الحدودي، فضلاً عن محاولة فهم السياسات الفرنسية التي استهدفت هذه التحركات وأطّرتها في إطار استعماري محض.

كل هذه التساؤلات تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن المجال الحدودي لم يكن مجرد فراغ جغرافي، بل كان حلبة استراتيجية رسمت على أرضه ملامح الصراع والتدخل والتوسع الاستعماري، إلى أن تُوِّج ذلك بفرض الحماية على تونس سنة 1881.

الدراسات السابقة في الموضوع:

شهد موضوع "المجال الحدودي الجزائري التونسي في نصف القرن الأول من الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1881)" باهتمام عدد من الباحثين غير أن هذا الاهتمام بقي في الغالب مشتتا ومتفاوتا من حيث زوايا المعالجة ولم يحظ بتناول شامل ومتكامل، مما يجعل البحث في هذا المجال مفتوحا أمام دراسات جديدة تسعى لسد بعض الثغرات.

وفي هذا السياق الثقافي أنجزت الباحثة حصام صورية رسالة ماجستير بعنوان "العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر" وتناولت فيها أوجه التشابه الثقافي والديني بين الشعبين مبرزة ما يجمع بين الإيالتين من تقاليد وعادات وثقافة مشتركة إضافة إلى وحدة الانتماء الديني مما يعكس عمق التلاحم الاجتماعي والحصاري في ظل الإطار العثماني المشترك.

كما تناولت الباحثة سحابات صورية في أطروحة دكتوراه بعنوان "الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني (1628-1830)" تقليد الإحسانات أو الهدية " التي كان بايات تونس يمنحونه للأعيان الجزائريين باعتباره شكلا من أشكال التقدير السياسية والمكانية الرمزية داخل المجال العثماني.

ووجب الإشارة أيضا لدراسة الباحثة كوثر العايب من خلال أطروحتها للدكتوراه بعنوان "حركة القبائل الجزائرية التونسية على المناطق الحدودية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر" حيث ركزت على تحليل تنقلات القبائل عبر الحدود وخصوصا القوافل التجارية التي كانت تمر بين الجزائر وتونس والنامشة الجزائرية مستغلة غياب الرقابة الفرنسية على هذه

المنطقة وتعد هذه الدراسات مهمة في إبراز البعد الأمني والاقتصادي للعلاقات الحدودية بين المنطقتين.

أما الباحثة فاطمة بن سليمان فقد تناولت في أطروحتها للدكتوراه المعنونة "الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر نشأت المجال" مسألة رسم الحدود وتنظيم المجال حيث درست تطور مفهوم الحدود في معناه الحديث مع التركيز على مراقبة تنقلات القبائل وفرض نظام التراخيص الرعي وتنقل ومراقبة القوافل والبضائع وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز التحولات الإدارية التي عرفت الإيالة التونسية في علاقتها بالمحيط الحدودي.

حدود الدراسة:

تتخصر هذه الدراسة في المجال الحدودي الجزائري التونسي خلال نصف القرن الأول من الاحتلال الفرنسي للجزائر من 1830 إلى 1881م، أي منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية فرض الحماية على تونس، وتتناول بالدراسة المناطق الحدودية الشرقية للجزائر والغربية لتونس باعتبارها الفضاء للتفاعل والتأثر المتبادل بين المنطقتين.

منهج الدراسة:

في معالجة هذا الموضوع، تم الاعتماد على جملة من الإجراءات المنهجية التي تفرضها طبيعة البحث في التاريخ الحديث، وذلك بهدف الإحاطة الدقيقة بمختلف أبعاد المجال الحدودي بين الجزائر وتونس خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

فقد تم اللجوء إلى الإجراء الوصفي من أجل رصد الوقائع وتحليل الظواهر التاريخية ذات الصلة بالتفاعلات السياسية والقبلية والاقتصادية التي ميّزت هذا المجال، مع التركيز على مراحله المختلفة وما عرفه من تحولات.

كما تم توظيف الإجراء التحليلي لتفكيك العوامل المؤثرة في العلاقات بين الإيالتين، وتفسير التغيرات التي طرأت على بنية المجال الحدودي نتيجة التداخل القبلي والتوسع الاستعماري الفرنسي.

إلى جانب ذلك، تم اعتماد الإجراء المقارن لمقارنة الأوضاع العامة للإيالتين قبل الاحتلال الفرنسي وبعده، سواء من حيث إدارة المجال الحدودي، أو من حيث طبيعة التفاعلات مع التهديدات الخارجية.

وقد استعان هذا البحث، في سياق التحليل، بمجموعة من العلوم المساعدة للتاريخ، وعلى رأسها:

-الطوبونيميا (علم أسماء الأماكن)، لفهم دلالات أسماء المناطق الحدودية وتحولاتها الدلالية عبر الزمن؛

-الأنثروبونيميا (علم أسماء الأعلام)، لتتبع أسماء القبائل والأشخاص البارزين وتحليل حضورهم الرمزي والاجتماعي؛

-الإيثيمولوجيا (علم أصول الكلمات)، للكشف عن الجذور اللغوية والتاريخية للتسميات المستعملة، وما تحمله من مؤشرات ثقافية وهوية.

خطة البحث

جاءت خطة هذا البحث منسجمة مع طبيعة الموضوع ومتطلباته المنهجية، حيث تم تقسيمه إلى مقدمة تمهيدية، تليها أربعة فصول رئيسية تتدرج في معالجة الإشكالية المطروحة من السياق العثماني إلى التحولات الاستعمارية، لتنتهي بخاتمة تستعرض أبرز النتائج المتوصل إليها. كما ألحقت الدراسة بمجموعة من الملاحق والفهارس التي تيسر الرجوع إلى المعطيات والمعلومات الواردة فيها.

الفصل الأول: "الجزائر وتونس قبيل الاحتلال الفرنسي ومقتضياته"

يشكل هذا الفصل مدخلاً تمهيدياً يُعنى بتأصيل جذور العلاقة بين الإيالتين في إطار العهد العثماني. وقد تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، تناول الأول منهما الوضع السياسي للإيالتين تحت السيادة العثمانية، بينما ركز الثاني على مظاهر الانتماء الثقافي والديني المشترك بين الشعبين. أما المبحث الثالث، فقد خُصص لإشكالية ضبط الحدود والتوترات القبلية الناتجة عن تداخل الولاءات وتعدد مراكز النفوذ، في حين عالج المبحث الرابع البُعد الاقتصادي

الرمزي من خلال العلاقات التجارية وتقليد الإحسانات الذي جمع بايات تونس ببابليك قسنطينة.

الفصل الثاني: "بروز الأطماع الفرنسية في تونس (1830-1881)"

يركّز هذا الفصل على تتبّع السياسة الفرنسية إزاء تونس في أعقاب احتلال الجزائر، وقد توزّع بدوره إلى أربعة مباحث رئيسية. يتناول المبحث الأول دلالات الاحتلال الفرنسي للجزائر وانعكاساته على تونس، بينما يرصد المبحث الثاني بوادر التغلغل الفرنسي من خلال آليات اقتصادية ودبلوماسية أبرزها عهد الأمان وأزمة الديون. أما المبحث الثالث، فقد عُني بتحليل النزاعات الحدودية والخلافات الأمنية بين تونس والجزائر المحتلة، ليُختتم الفصل بالمبحث الرابع الذي يستعرض تطوّر المسألة التونسية في السياق الدولي وصولاً إلى فرض الحماية الفرنسية سنة 1881.

الفصل الثالث: "التحولات الحدودية والاجتماعية بين الجزائر وتونس (1830-1881)."

يسلط هذا الفصل الضوء على أبرز التحولات التي شهدتها المجال الحدودي من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. وقد توزعت محاوره على أربعة مباحث، تتناول الأول منها واقع التبادل التجاري في ظل الأزمات الداخلية التي عرفتھا تونس، فيما ناقش المبحث الثاني طبيعة التخوم كفضاء يجمع بين الاندماج الاجتماعي والنزاع السياسي. أما المبحث الثالث، فركّز على سياسة المصادرة والاستغلال التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في الجزائر لتفكيك البنية القبلية، بينما مثّل المبحث الرابع نموذجاً تطبيقياً لتحليل دور "مرسوم 1863" في إعادة تشكيل الخارطة الاجتماعية والإدارية في المناطق الحدودية.

الفصل الرابع: "ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الإيالة التونسية في السياق الاستعماري (1830-1881)."

يعالج هذا الفصل أحد الأبعاد الحيوية المرتبطة بالواقع الحدودي، والمتمثل في ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو تونس عقب الاحتلال الفرنسي. وقد توزّع بدوره على ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول منها إلى تحليل دوافع هذه الهجرة في ضوء القمع والاستيطان وسياسات التهجير الفرنسية. أما المبحث الثاني، فقد اهتم بتوصيف طبيعة هذه التحركات السكانية، وأبرز الفئات الاجتماعية المعنية بها، وكذا المناطق التونسية المستقبلية لها. أما المبحث

الثالث والأخير، فقد خُصص لدراسة موقف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من هذه الهجرة، والإجراءات القانونية والأمنية التي اتخذتها لمراقبتها والحد منها.

المصادر والمراجع:

اعتمدت هذه الدراسة في بنائها وتحليلها على مزيج من المصادر الأولية ذات الطابع التوثيقي التي عاصرت الوقائع المدروسة، والمراجع الأكاديمية الثانوية التي وفرت قراءات تحليلية وسياقية معمّقة. وقد كان من أبرز المصادر التي أسهمت في ضبط الإطار التاريخي العام للمجال الحدودي الجزائري التونسي خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1881، مؤلفات كلاسيكية تناولت تاريخ المنطقة في العهد العثماني مثل كتاب *تاريخ إفريقيا الشمالية* لشارل أندري جوليان، الذي أوضح فيه ملامح التنافس الأوروبي على الشواطئ المغاربية، وكتاب *الجزائر في عهد رياس البحر* لوليام سبينسر الذي سلّط الضوء على محطات التدخل الجزائري في الشأن التونسي. كما وفرت مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار معطيات دقيقة عن محاولات التقارب الدبلوماسي بين الإيالتين في أوائل القرن التاسع عشر، وهي معطيات تم دعمها بما ورد في رحلة *الألماني ج. أوهابنسترايت* حول النشاط البحري والاحتكاك الاقتصادي بين الطرفين منذ القرن السابع عشر.

في الجانب المتعلق بردود الفعل التونسية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، شكّل كتاب *الحوليات التونسية* لألفونس روسو مرجعاً هاماً في تفسير المواقف الرسمية للبايات، فيما قدّم محمد محمود السروجي في *العلاقات التونسية الفرنسية* قراءة تحليلية ل بدايات التغلغل الفرنسي، بما في ذلك استغلال الأزمات الاقتصادية كمدخل للتدخل. كذلك أسهم *إتحاف أهل الزمان* لأحمد بن أبي الضياف في إغناء تحليل النزاعات الحدودية بين بايلك قسنطينة وبايات تونس، من خلال عرض التفاصيل المرتبطة بالتداخل القبلي والصراعات المتكررة على النفوذ.

من جهة أخرى، استفاد البحث من أعمال أكاديمية متخصصة تناولت الجانب الحدودي والعلاقات الجزائرية التونسية من زوايا مختلفة. فقد أبرز الدكتور عميراي احميدة في كتابه

علاقة بابليك الشرق الجزائري بتونس الدور السياسي لباي قسنطينة في إعادة تشكيل ميزان القوى الحدودي، وهو ما دعمه توفيق بن زردة من خلال دراسته الوثائقية عن إحسانات بايات تونس التي تكشف عن التوازنات الرمزية والاقتصادية بين الإيالتين. أما عبد الحميد هنية، فقد قدّم في تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال طرحًا بنيويًا لمفهوم "المجال"، بما يساعد على تفسير طبيعة الضبط الإداري للحدود في ظل الغموض الجغرافي آنذاك.

في السياق الاجتماعي والثقافي، ساهمت كتابات مثل خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية لسمير أبو حمدان وهذه تونس للحبيب تامر في توضيح الخلفيات الفكرية والسياسية التي رافقت مرحلة التغيرات العميقة، كما مثّل كتاب إدريس رائسي القبائل الحدودية التونسية الجزائرية ركيزة أساسية في فهم أشكال التعايش والتصادم بين القبائل الممتدة عبر الحدود، سواء من حيث الترحال أو التهريب أو الولاءات المتقاطعة. وقد تمّ تدعيم هذه المعطيات بمراجع أكثر تخصصًا، منها تاريخ بلاد خمير لمحمد دبوسي، والأرض والهوية لفاطمة بن سليمان، الذين ناقشا دور الفضاء الحدودي في نشوء مفهوم الدولة الترابية في تونس الحديثة. في المقابل، قدّم إبراهيم بن جمعة بلقاسم في الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية توثيقًا دقيقًا للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من خلال سجلات المحاكم، فيما عالج الأزهر المجري في قبائل ماجر والفراشيش إشكالية العلاقة بين السلطة المركزية والقبائل المحلية، وهو ما يلتقي مع تحليل عدي الهواري في الاستعمار الفرنسي في الجزائر لسياسات التفكير الاقتصادي والاجتماعي، التي كانت لها آثار مباشرة على حركة السكان نحو الحدود.

رغم وفرة هذه الأعمال وتنوع زواياها، فإنها لم تُعالج موضوع المجال الحدودي الجزائري التونسي خلال النصف الأول من الاحتلال الفرنسي للجزائر بشكل شمولي ومتربط، إذ اقتصر في الغالب على إشارات جزئية أو معالجات موضعية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم قراءة تركيبية جديدة تسعى إلى ملء هذا الفراغ، مستفيدة من تراكمات المصادر السابقة دون أن تكررهما، بل بتوظيفها في إطار منهجي يربط بين المحلي والإقليمي والدولي ضمن سياق استعماري متحول.

صعوبات الموضوع:

يعالج هذا البحث إشكالية مركبة تتطلب مقارنة متعددة الأبعاد، بالنظر إلى تداخل المجال الحدودي الجزائري-التونسي خلال القرن التاسع عشر مع تحولات سياسية واجتماعية عميقة. وتكمن التحديات الأساسية في ندرة الدراسات التي تناولت العلاقات الحدودية بشكل مباشر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1881، مقارنة بغزارة الأدبيات التي ركزت على الاحتلال الفرنسي للجزائر أو الإصلاحات التونسية بشكل منفصل.

يُضاف إلى ذلك تعقيد المرحلة التاريخية، التي تتدرج ضمن انتقال تدريجي من النظام العثماني إلى السيطرة الاستعمارية، ما يفرض توخي الدقة في استخدام المفاهيم مثل "السيادة" و"الحدود"، مع اعتماد أدوات العلوم المساعدة كالأنثروبونيميا والطوبونيميا لتحليل أسماء القبائل والأمكنة الواردة في المصادر.

ومن الصعوبات المنهجية التي واجهتنا محدودية الوصول إلى الأرشيفات التونسية، خاصة الوثائق غير المتاحة رقمياً، فضلاً عن بعض الحواجز اللغوية المرتبطة بمصادر أجنبية وفرنسية تتطلب ترجمة دقيقة ووقتاً كفيلاً بذلك. كما شكّل عامل ضيق الوقت نسبياً تحدياً في التوسع المطلوب لموضوع تتطلب دراسته تفرغاً واطلاعاً موسعاً على عديد المصادر الموزعة بين صفتين (تونس والجزائر) لضمان معالجة متوازنة وشاملة.

الفصل الأول:

الجزائر وتونس قبيل الاحتلال الفرنسي

"الجوار ومقتضياته"

المبحث الأول: الجزائر وتونس إيالتين عثمانيتين

المبحث الثاني: وحدة الانتماء الثقافي

المبحث الثالث: مقتضيات الجوار السياسي

المبحث الرابع: المجال الحدودي في فضاء التبادل التجاري

تقديم:

يشكّل المجال الحدودي بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر محورًا أساسيًا لفهم طبيعة العلاقة بين الكيانين السياسيين في ظل السيادة العثمانية الاسمية. فرغم تبعيتهما الشكلية للباب العالي، برزت كل من الجزائر وتونس كوحدتين سياسيتين تتمتعان بقدر معتبر من الحكم الذاتي، وهو ما أفرز علاقات متشابكة تراوحت بين التعاون والصراع، خاصة في المناطق الحدودية التي ظلت مسرحًا لتفاعلات متواصلة بين السلطات المحلية والقبائل المتنقلة والمصالح الاقتصادية والعسكرية المتداخلة.

وقد تميز هذا الفضاء الحدودي بطابع ديناميكي، حيث شكّلت التبادلات التجارية والتنقلات القبلية عبر الحدود عامل استقرار أحيانًا، ومصدر توتر أحيانًا أخرى، لا سيما مع تصاعد التنافس على النفوذ، وظهور التهديدات الخارجية المتزايدة من القوى الأوروبية. كما أدى توسع الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى إحداث تحولات عميقة في هذا المجال، من خلال محاولات ضبط الحدود، ومراقبة الحركة، وتفكيك الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي نسجها التاريخ بين السكان على جانبي الحدود.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يهدف هذا المبحث إلى تحليل خصوصيات المجال الحدودي الجزائري-التونسي خلال القرن التاسع عشر، من خلال دراسة أبعاده السياسية والعسكرية، مع إيلاء أهمية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تشكيل هذا الفضاء الحدودي كمجال استراتيجي ومجال تفاعل تاريخي ضمن الإطار المغاربي العام في العهد العثماني المتأخر.

المبحث الأول: الجزائر وتونس إياليتين عثمانيتين.

استقر الحكم العثماني في الجزائر بشكل نسبي ومستقر استجابة لطلب السكان المحليين الذين التمسوا الدعم من الأتراك لصد العدوان الإسباني المتزايد، خاصة بعدما أصبح الساحل المغاربي عرضة لهجماتهم ولم يكن هذا النداء موجهًا إلى الدولة العثمانية في اسطنبول

مباشرة بل إلى القراصنة الأتراك الذين كانوا يسيطرون على البحر المتوسط ويملكون نفوذا مستقلا على السياسية الرسمية للسلطان، وهؤلاء القراصنة¹ رغم عدم ارتباطهم رسميا بالحكم العثماني، مارسوا قوة مؤثرة في البحر الأبيض المتوسط.

في تلك الفترة كانت الجزائر تعاني من حالة فوضى شاملة إذ كانت السلطة موزعة بين الملوك الزيانيين في تلمسان والحفصيين في تونس وسلاطين الصحراء وزعماء القبائل الكبرى مثل "أولاد بن جلاب"² والمرنين إضافة إلى المجاعات المتكررة والأوبئة كما لعب تدخل الأعراب الرحل في شؤون الملوك، دورا في زيادة الاضطرابات والصراعات القبلية³.

وفي اواخر القرن الخامس عشر، احتلال البرتغاليون موانئ المحيط الأطلسي بينما ركز الإسبان وجودهم في حصون الساحل الجزائري والتونسي، ومع ذلك لم يتمكنوا من تحقيق أهداف بالكامل امام صعود الأتراك الذين نافس بشدة⁴. وقد أسس القائد البحري خير الدين

¹ -القرصنة : في القرن السادس عشر ميز الاسبان بين القرصنة المغاربية في البحر الأبيض المتوسط وفرضة الاوروبيين في المحيط الأطلسيا ، احتفظوا بمصطلح "لصوص البحر"للأوروبيين ولم يطلق على القرصنة الجزائريين إلا بعد سنة 1614 عندما استولي الاسيبان على المعمور وطردها منها القراصنة الاوروبيين الذين لجأوا لاحقا الى الجزائر...ينظر: المنور مروش ، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة الأساطير والواقع ،الجزء الثاني ،دار القصبة للنشر ، ص 09.

² -أولا بنوجلاب:أسس بنو جلاب امارتهم في منطقة تقرت ، ينحدرون من بقايا بني مرين وكان سلاطينهم في هذه المنطقة التي شهدت فراغا سياسيا منذ القرن الرابع عشر حيث كانت واحات واد ريغ الواقعة بين بسكرة والبليدة الى أقصى جنوب الوادي تعيش في حالة الاستقلال والانقسام ويتزعمها اعيان من قبيلة ريغة...ينظر :صالح عباد الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830) ، ص 09-10.

³ -عبد الحميد بن زيان اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، مكتبة جواد سماعي، ص 27-28.

⁴ -شارل اندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية تونس-الجزائر-المغرب الأقصى- من الفتح الاسلامي إلى ستة 1830، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الجزء الثاني ،لنشرة الثانية، الدار التونسية للنشر، 1983، ص ص 327-336.

بربروس إيالة الجزائر بعد سنة 1517¹، قبل أن ينظم الأسطول العثماني ويصبح "اميرا للبحر" وتميز بربروس² بذكائه السياسي والعسكري فاستغل الاضطرابات السياسية والعسكرية لتعزيز نفوذه وفرض سيطرته على مناطق مثل "تنس وشرشال والقبائل المتحالفة مع تلمسان" كما عقد تحالفا مع الدولة العثمانية لنيل الدعم العسكري والمالي مما مكنه من توسيع سلطته واستولى على مدن استراتيجية مثل القل 1521 وعنابة وقسنطينة 1522³.

ولم يتردد في طلب الدعم من سلطان بني عباس لطرد قبائل الكوكو من الجزائر كما قمع الثورات المناهضة للتدخل العثماني، وأبرزها وثورات القرن السادس عشر التي قادها امراء محليون أصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي مثل:

¹ - إيالة الجزائر: اتخذت الولاية العثمانية في الجزائر وضعاً خاصاً، حيث تعرف بولاية نيابة الجزائر، نظراً لموقعها الاستراتيجي وظروفها التي جعلت منها قاعدة للوجود العثماني في غرب البحر الأبيض المتوسط مما جعلها مسؤولة في البداية على إدارة شؤون الحكم في طرابلس الغرب خلال المرحلة الأولى من الوجود العثماني في شمال إفريقيا... ينظر: محمد دراج، دخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، ص 236.

² - خير الدين: يلقب "بارباروس" صاحب اللحية الشقراء وقد تولى نيابة الحكم في الجزائر بعد مقتل شقيقه اتخذ خطوات حاسمة لمواجهة الاسبان أبرزها اعلان ولائه للسلطان العثماني سليم الاول الذي منحه رتبة بيلرباي (بيكليك) أي الحاكم الأعلى على إيالة الجزائر... ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، الطبعة الأولى 1977، مكتبة الانجلو المصرية، 97.

³ - شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية...، نفس المرجع السابق، ص 329.

أحمد بن قاضي¹ ومحمد الصخري² وبوعكاز الهلالي³.

شهدت شمال إفريقيا خلال القرن السادس عشر صراعات محمومة بين الإسبان والعثمانيين والحفصيين للسيطرة على المنطقة ونجح خير الدين بربروس في استغلال هذا الصراع لضمان حرية تحركه على الساحل الشرقي فحصن مدينة الجزائر وحول ميناءها إلى قاعدة استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط كما استجاب بربروس لنداءات سكان تونس الذين اشتكوا من استبداد السلطان الحفصي مولاي الحسن، فقاد هجوما عليه بدعم من بعض القبائل في جنوب قسنطينة وتمكن في 18 أوت 1534 من دخول العاصمة لصالح القوى الأوربية مثل البابوية والدول الإيطالية وفي هذا السياق قرر الامبراطور "شال الخامس" شن حملة عسكرية على الجزائر وتونس لإخراج خير الدين بربروس⁴ مستغلا انشغال الدولة العثمانية بالتهديد الفارسي.

¹ - أحمد بن القاضي : واليا على الجهة الشرقية من قبل خير الدين بربروس و اتخذ من منطقة الكوكو في بلاد القبائل مقر حكمه غير أن حكام تونس شعروا بالقلق من تصاعد نفوذ الدولة العثمانية في الجزائر فسعوا إلى استمالة ابن القاضي وحتوه على التمرد ، استجاب ابن القاضي لذلك وسار بقواته نحو الجزائر فاستولي عليها وحكمها لمدة سبع سنوات خلال هذه الفترة انسحب خير الدين الى جيجل حيث تحصن ثم غادرها لاحقا الى جزيرة جربة سنة 1527...ينظر: رابح بونار ، ذخائر المغرب العربي تاريخه وثقافته (1974/1923) ، البصائر للنشر والتوزيع ص354.

² - ثورة الصخري: في 17 جوان 1637 أعدم مراد باي شيخ العرب محمد الصخري وبوعكاز وابنه وعددا من اعيان قبيلته بتهمة الخيانة ما ادي إلى اندلاع ثورة واسعة جنوب شرق بايلك قسنطينة تزعمها احمد الصخري فحاصر قسنطينة وخرب محيطها في انتفاضة عنيفة...ينظر: محمد الصالح بن العنثري ، فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على اوطانها او تاريخ قسنطينة ، ص36-37.

³ - الشيخ لكل، ثورات الجزائر ضد الأتراك العثمانيين خلال العهد العثماني ثورة ابن الصخري، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، غرداية، 2022، ص56.

⁴ - ينظر الى الملحق رقم 01 .

تلقى شال الخامس نداءات من السلطان الحفصي المخلوع مولاي الحسن¹ الذي رغب في استعادة حكمه وعزل الجزائر عن الدولة العثمانية وعلى الرغم من أن شارل الخامس لم يكن يخطط للاحتلال الشمال إفريقيا فإنه أقام قاعدة في خليج الوادي وأعاد مولاي الحسن إلى الحكم رغم افتقاره إلى الشعبية.

لكن بربروس لم يتوقف عند هذا الحد فواصل صراعه ضد شارل الخامس وحقق انتصارات هامة تمثلت في أسر الآلاف من الجنود والغنائم وفي سنة 1533 عينه السلطان العثماني سليمان القانوني اميرا للبحر (قبطان باشا) واستدعاه إلى القسطنطينية لقيادة العمليات البحرية ضد الإسبان².

بعد انتصاب الحكم العثماني في الجزائر اتجه العثمانيون إلى توسيع نفوذهم نحو تونس كما ذكرنا سابقا خاصة بعد تعيين بربروس بلكريك للجزائر بدأ يوسع سلطته إلى أجزاء من تونس، من خلال قادته طوعوت ريس³ الذي سيطر على سوسة والمنستير والقيروان وأصبحت هذه

¹مولاي الحسن:عقب وفاة السلطان أبو عبد الله الحفصي ارتقى ابنه مولاي الحسن الى سدة الحكم بين (1526/1543) ليصبح السلطان السابع والعشرون من الاسرة الحفصية قد اتسمت فترة حكمه الغموض والتعقيد لاسيما انه عاصر شخصيات أوروبية مؤثرة مثل مديتشي و مكافيلي وتجمع المصادر الاسبانية والعثمانية على تقديم صورة قائمة لهذا السلطان حيث تصفه بالتمادي في الاستبداد والانغماس في الفجور كما تشير إلى افتقاده للحكمة السياسية ...ينظر: نيقولاى ايقانوف ، الفتح العثماني للقطار العربية (1516-1574) ، نقله إلى العربية يوسف عطا الله ، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث ، الفاربي1988، ص 185.

² شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية.....، نفس المرجع السابق، ص330.

³ طوغوت ريس :في أواخر القرن السادس عشر برز طوغورت ريس كأحد قادة المقاومة ضد الاسبان وكان مقربا من خير الدين بربروس لقب ب"سيد البحر العظيم "من قبل ملك فرنسا ، ووصفه كتاب إيطالي "الصفير" وترجع التقاليد التونسية ان اصوله تعود الى جنوب غرب الاناضول ... ينظر نيقولاى ايقانوف ، الفتح العثماني للقطار ...نفس المرجع السابق ، ص 201.

المناطق ضمن سنح عثمانية سنة 1550¹.

وفي سنة 1570 قد كلف رمضان بك وكيل قلج على باشا الإشراف على إدارتها وظل هذا الوضع قائما حتى سنة 1574 حين تأسس إيالة تونس² بشكل مستقل³. وفي الأخير شكلت هذه المرحلة أساسا لتوازنات سياسية جديدة في المغرب العربي تحت الهيمنة العثمانية مع استمرار التداخل بين الجزائر وتونس في مجال النفوذ.

المبحث الثاني: وحدة الانتماء الثقافي بين الإيالتين.

تعد الدولة العثمانية من أعظم الكيانات الإسلامية التي وحدت عديد الأقاليم تحت سلطتها في إطار سلطاني شامل، وقد شملت الدولة العثمانية في أوج قوتها الحرمين الشريفين وامتد نفوذها ليشمل أقاليم واسعة في شمال إفريقيا، منها الجزائر وتونس وليبيا ومع هذا التوسع، لعبت دورا محوريا في إعادة تشكيل البنية السياسية والمذهبية في هذه المناطق⁴.

لقد ساهمت عدة عوامل في انتشار المذهب المالكي في إفريقيا، أهمها اعتياد الأفارقة على أداء الرحلات العلمية إلى الحجاز، مهد الرسالة النبوية وموطن الإمام مالك، إضافة إلى ما اتسم به علماء المالكية من قوة فقهية وغيرة علم، كما ساهم التواجد الهلالي في المنطقة في تعريب شمال إفريقيا⁵ فضلا عن دور الإسلام كدين لغته العربية .

¹ - فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، بيروت، 2008، ص592.

² - ينظر الى الملحق رقم 02

³ - سامح عزيز التر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، طبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

⁴ - محمد بيرم الخامس التونسي، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، 1. 2. 3، دار صادر، بيروت، ص4.

⁵ - التيمومي الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين، رحلة "حنون" معاصر في رحاب التاريخ، ص114.

رغم التحديات السياسية والصراعات التي أثرت على العلاقة بين إيالة الجزائر وإيالة تونس، إلا أن هناك جانبا إيجابيا تمثل في التواصل الثقافي¹ والفكري بين الشعبين، اللذين جمعتهم ثقافة مشتركة وتقاليد متشابهة، فضلا عن الانتماء الديني الموحد والولاء للخلافة العثمانية، ما جعل من التبادلات الثقافية ملمحا بارزا للعلاقات بين الإيالتين².

بلغت الدولة العثمانية ذروتها ففرضت سلطتها على مناطق إفريقية عدة، كجزائر وتونس وليبيا، وسعت إلى نشر المذهب الحنفي في هذه الأقاليم، وفي الجزائر، بقي المذهب المالكي هو الانتشار الأكثر في إيالة، باستثناء عنابة وقسنطينة³ حيث انتش فيهما المذهب الحنفي بحكم الطابع الرسمي الذي فرضته الإدارة العثمانية ونظرا للتقاليد العثمانية، جلب الفقهاء الحنفيون من الأناضول لتولي مناصب القضاء والافتاء، وتم تأسيس مجلس علمي يضم قاضيين مفتين، وأحيانا كان يحضره الباشا نفسه⁴، لكن الوجود التركي في الجزائر لم يكن ذا طابع اندماجي كما كان حال الأندلسيين إذ اتسمت سياستهم بالحذر من السكان المحليين، وحرمانهم من مناصب الدولة، وهو ما يفسر غياب اللغة التركية عن المجتمع الجزائري، وقد طغي الطابع العسكري والتجاري على إدارة البلاد، مما أدى إلى تراجع النشاط الثقافي، لاسيما في المدن الكبرى كقسنطينة⁵.

¹ - ينظر الى الملحق رقم 03

² - حصام صورية، العلاقات بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، ت إعيد المجيد بن نعمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير من التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013، ص98.

³ - موسم عبد الحفيظ، التعايش المذهبي بين ...، نفس المرجع السابق، ص ص127.

⁴ - محمد الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، الجزء الرابع، ص 144-145.

⁵ - الطمار محمد، الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، ديوان المطبوعات الجامعية، ص249.

لم يكن الاهتمام بالثقافة من أولويات الأتراك في الجزائر، إذ يتضح من خلال المعطيات أن مظاهر التقدم والازدهار الثقافي التي ظهرت آنذاك إنما كانت ثمرة جهد الجزائريين أنفسهم¹، وقد تبين أن الثقافة في تلك الفترة ظلت سطحية، ويعزى ذلك إلى انشغال الولاة الأتراك بأمور الجهاد البحري ومقاومة القرصنة في المراحل الأولى من الحكم العثماني، تم تحول اهتمامهم لاحقا إلى التجارة والثراء البحري، خاصة بعد تراجع التجارة النظامية في البحر المتوسط نتيجة لتحول طرق التجارة العالمية إلى رأس الرجاء الصالح وانحسار تجارة غرب إفريقيا عبر الصحراء نحو موانئ المحيط الأطلسي، والتي سعت الشركات الأوروبية إلى احتكارها²، كما ذكر لنا كتاب الغالي غربي (العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد) وقد انعكس هذا الوضع سلبا على المشهد الثقافي إذ ساد الجهل بين الدايات بسبب خلفياتهم الاجتماعية التي لم تكن تتيح لهم التفرغ للعلم والمعرفة، فهم كانوا في الغالب، يسعون وراء الثروة ولا يجدون وقتا للاهتمام لشأن الثقافي، لهذا السبب لاحظنا ضمور الإنتاج الثقافي في الجزائر كما في سائر المناطق التي خضعت للسيطرة العثمانية كما ذكرنا في كتاب: "وصف لحمدان خوجة للوضع في نيابة الجزائر عند ما قال: فتشوهت خليفة الجزائر عذراء مستحسنة، فأققرت معالم البلاد، وتشوشت أول العباد واضمحل العلم وانقرض من العساكر من كان عدة ..."³.

ومن جهة أخرى، شكل انتقال العلماء الجزائريين إلى تونس في العصر الحديث أحد ملامح التواصل الثقافي والديني بين الإيالتين، فقد اعتاد الجزائريون على التوجه نحو المشرق الإسلامي ولأغراض التجارة وطلب العلم، وكانت الأراضي التونسية محطة عبور لهم ذهابا

¹ - الهيلالي الميللي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مكتبة النهضة الجزائرية، ص319.

² - بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص67.

³ - غربي الغالي، العدوان الفرنسي على البحر الجزائر الخلفيات والابعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص1954.

وإياها، حيث كانوا يتوقفون في بعض مدنها ويستغلون ذلك للقاء العلماء والتباحث معهم في شتى المجالات العلمية والدينية واللغوية، بحسب مذة إقامة القوافل¹.

وقد أشار أبو قاسم سعد الله في كتاب تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الأول (1500-1830) أن الفترة العثمانية عرفت تراجعاً فكرياً ملحوظاً، حيث اكتفى العديد من العلماء بالقليل من المعرفة، وغلبت على تلك المرحلة مظاهر الزندقة والسطحية، ويتجلى ذلك في شخصية أمثل "أحمد الفاسي المغربي" الذي سعى للتقرب من أصحاب النفوذ من باشوات الجزائر وبايات قسنطينة وزعماء القبائل، مستعرضاً بلاغته وشعره ومدائحه، لكنه لم يكن من العلماء بالمعنى الديني أو الأخلاقي بل كان من المثقفين المتحللين الذين عاشوا حياة لهو وعبث، وقد انضم في قسنطينة إلى جماعة عرفت بسهراتها المباحية التي جمعت بين الطرب وشرب الدخان والخمر... إلخ².

ورغم بعض الملاحظات التي أبداها الجزائريون في رحلة الورثاني ذكر لنا أحوال تونس وكيف معملتها مع علماء الجزائر وهذا لا ينفي أن هناك امتعاض من جانب علماء الجزائر من أخلاق التونسيين وإبائهم واعتقادهم الرققة في أنفسهم مثلما ذكر "حيث نقل لنا الأحداث التي وقعت مع الإمام ابن مرزوق كان هناك التنافس والحسد والبغض وحب الرياسة وعلو الصيت والأغراب على الأقران والإدعاء والتطفييف في الاعتقاد بأن يعتقدوا في أنفسهم

¹ - لزغم فوزية، العلماء الجزائريون بتونس خلال عهد الدايات (1671-1830) ودورهم في مد جسور التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس، مجلة الخلدونية، 2020، ص 94.

² - سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830)، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، 1998، ص 441.

الكمال وفي غيرهم النقص والتزخرف بالزخرف الغار والتلهي بالملاهي والخوض في المهلكات... إلخ¹.

ثانيا: تونس

شهدت تونس مثل الجزائر تدهورا سياسيا انعكس سلبا عن الحياة الفكرية وزاد الأمر سوء الغزو الإسباني الذي استهدف السواحل التونسية، مما أدى إلى حرق خزائن الكتب وتخريب مراكز علمية عديدة في المقابل، عرفت الطرق الصوفية والزوايا انتشارا واسعا، وأصبحت الزوايا تمثل الشكل الأبرز للتدين في المدن والقرى²، وبعد دخول تونس تحت سلطة الدولة العثمانية تعد فتحها على يد الوزير سنان باشا، أصبحت تابعة للسلطان سليم الثاني، أعاد العثمانيون إحياء المذهب الحنفي الذي كان مذهب أهل الدولة وأصحاب القرار، وبنيت المساجد وفق تعاليم هذا المذهب، بما عكس تأثير التوجهات الدينية العثمانية في البنية الدينية التونسية³، وخلال العهد العثماني بقيت القيروان حاضرة في المشهدين السياسية والاجتماعية رغم تراجعها العلمي والاقتصادي، حيث كانت تحتفظ بمكانة دينية خاصة في الذاكرة الشعبية، التي نسجت حولها خوارق وأساطير تمزج بين الدين والخيال وقد شهدت محنا عديدة، خصوصا في عهد مراد داي (1668-1770) ولم تشهد بداية انتعاش حقيقي

¹ - سيدي الحسين محمد الورتلاني، الرحلة الورثيانية، الموسومة بنزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، المجلد الثاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص771.

² - محمت عائشة، التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس خلال الفترة العثمانية (1519-1830)، مقارنة سياسية ثقافية، ت إ، د صالح بوسليم أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث جامعة غرداية، 2020، ص48.

³ - ابن راييس محمد بن أحمد الناصري المعسكري الجزائري، الإيوان بجمع الديوان وذكر صلحاء مدينة القيروان، تقديم وتعليق محمد الحبيب العلاني، سهيل الحبيب، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، جامعة الزيتونة، ص13.

إلا في عهد حسين على التركي الذي أعاد تعميرها وإحياء معالمها وهو ما سجله الرحالة أبو راس الناصري في زيارته لها¹.

أما في الفترة الحسينية (1705-1830) فقد عرفت البلاد استقرار نسبيا انعكس إيجابا على الحياة الثقافية، إذا استعادت المعاهد والمدارس التونسية نشاطها، ورغم تدهور العلاقات السياسية بين تونس والجزائر خلال هذه المرحلة نتيجة الحملات العسكرية المتبادلة، إلا أن العلاقات الثقافية ظلت قائمة ومستقرة، وشهدت تواسلا دائما تجسد في استقرار العديد من العلماء الجزائريين في مختلف المدن التونسية ما يؤكد عمق الروابط الثقافية بين الإيالتين².

وهكذا يتضح أن الدولة العثمانية رغم طابعها العسكري والإداري لعبت دورا محوريا في رسم الملامح الثقافية والدينية لايالات شمال إفريقيا خاصة الجزائر وتونس فبينما ساهم انتشار المذهب الحنفي بدعم من السلطة العثمانية في إحداث نوع من التعدد المذهبي، ظل المالكي هو الغالب بفصل عمقه التاريخي وارتباطه بالمجتمع المحلي وعلى الرغم من ضعف الاهتمام العثماني بالمجال الثقافي داخل الجزائر، مقارنة بتونس التي عرفت انتعاشا نسبيا بفعل الاستقرار الاقتصادي و السياسي فقد استمرت حركة العلماء والطلبة بين الإيالتين وشكلت جسر للتواصل العلمي والفكري كما أن العوامل المشتركة من دين، ولغة وتقاليـد وموقع جغرافي، عززت هذه الروابط مما مكن الثقافة من تجاوز الصراعات السياسية والإدارية لتبقى عاملا موحدا ومستمر في مسار العلاقة بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني.

¹ - أبي راس محمد بن أحمد الناصري العسكري الجزائري، بنا الإيران ...، مرجع نفسه ، ص14.

² - حلوان محمد، العلاقات بين إيالة الجزائر وإيالتـي تونس وليبيا (1750-1830) ت إ د كريم ولد النبـية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ومعاصر، جامعة الجيـلا الـيابس، سيدي بلعباس، 2015، ص214.

المبحث الثالث: مقتضيات الجوار السياسية.

أولاً: المشاكل الحدودية بين إيالة الجزائر وإيالة تونس وضبطها.

عانت إيالة تونس خلال القرن السابع عشر من صراعات مستمرة مع جارتها إيالة الجزائر حول ترسيم الحدود، خاصة بسبب الطابع الجغرافي المعقد للمنطقة الذي كان مرتبطاً بحركة القبائل البدوية والصراعات على أراضي الرعي، والهروب المتكرر للمطلوبين بين الإيالتين وقد مثل هذا التداخل الحدودي أحد أبرز أسباب النزاع بين الطرفين، خصوصاً بعد انفصال تونس عن الجزائر وسعيها لتوضيح حدود سيادتها.

لعبت القبائل المقيمة على الحدود بين إيالتي الجزائر وتونس مثل: أولاد شنوف، أولاد سعيد، الحنانشة¹، النمامشة²، دوراً محورياً في تأجيج الصراعات بين الطرفين.

¹ -الحنانشة:شهر الحنانشة بمناصرتهم للدولة الحفصية إلى نهاية المنتصف الأول من القرن التاسع ولما انظموا للشيخ ابن مخلوف بعد سنة 1473 وناصرو ابنه من بعده وخاصة سيدي عرفة مؤسس الدولة أصبحوا أشد أعداء الحفصيين و قد عملوا على تنظيم المنطقة التي استوطنوها وهي تمتد من الشمال الغربي من البلاد التونسية إلى المناطق الجاورة للحدود الجزائر الواقعة على ضفاف واد مجردة ثم مقاطعة قسنطينة إلى جبال الاوراس ، وكانت تقع تحت نفودها جملة من القبائل التونسية خمير، ورغة، شارن، أولاد بوغانم، الفراشيش، وهو ما جعل الحنانشة قوة فاعلة مؤثرة في الساحة الأفريقية...ينظر: على الشابي، عرفة الشابية رائد النضال القومي في العهد الحفصي، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا- 1982ص71 .

² -النامامشة: في إقليم واسع يمتد بين خنشلة وتبسة وينتقلون في فصل الإنتاج نحو واحات سوف جنوباً، أما شرق مجالهم فتقع قبيلة الحنانشة التي اتخذت قاداتها من قلعة سنان مقراً لهم، وتمكنوا من فرض نفودهم على منطقة واسعة تمتد من قالمة إلى الكاف والسهول العليا... ينظر:بياركاستال، حوز تبسة دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراسه من فجر التاريخ الى بداية القرن العشرين،تغريب وتحقيق العربي عقون، ص174.

قد استفادت هذه القبائل من الوضع غير المستقر، حيث كان تغير ولائها حسب مصالحها ما استدعي تدخلات عسكرية متكررة من الجانبين¹.

وكان سكان الجنوب الشرقي، وغالبيتهم من البدو، يعتمدون على الرعي كنشاط اقتصادي رئيسي إلى جانب الزراعة وقد شكلت هذه النمطية الاقتصادية واجتماعية في الريف الجزائري أساسا للصراعات المتكررة، لاسيما بين سكان بايلك قسنطينة²، وسكان الغرب التونسي وهي صراعات أسفرت عن نتائج استراتيجية لصالح النظام العثماني في الجزائر برزت قبيلة الحناشة كواحدة من أقوى القبائل الحدودية ولعبت دورا سياسيا وعسكريا هاما، خاصة خلال القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر³.

كانت هذه القبيلة مكونة من ثلاثة فروع رئيسية: "الهوارة، الهاللية، وعرب بني سليم"⁴، وامتد نفوذها على رقعة واسعة من الأراضي المتداخلة بين الجزائر وتونس شملت مناطق من تبسة إلى سوق هراس تم عنابة وقلعة سنان وجبل مسيد ، وصولا إلى جنوب واد مجردة وإلى جبل قلالة ودقمة وسلسلة كاف مسخوط وسلسلة الزعرورية وجبل تليس.

¹ - مشوشة سمير، التخوم بين إيالتي الجزائر وتونس من خلال معاهدة واد سراط سنة 1628، ملامح التقارب والتباعد، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 63/2022، ص 661.

² - ينظر الى الملحق رقم 04 .

³ - أحمد عميراي، علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، طبع بدارالبعث قسنطينة، 2020، ص ص 23-25.

⁴ - الهوارة: هم من قبيلة أدرسة إلى فرع من الشعب الزناتي الذي كان يعيش في الأصل حياة البدو ومع الفتح الإسلامي إنتقل جزء من هذا الفرع إلى بلاد المغرب حيث أسهموا في التحولات السكانية والاجتماعية التي عرفت المنطقة الشابية: هم بربر الأورس من هوارة وحراكتة وبني بربار ونمامشة .

عرب بن هلال بني سليم: الدين حملوا على إفريقية قرن 5 هجري... ينظر علي الشابي ، عرفة الشابي رائد النضال القومي في العهد الحفصي ،الدار العرب ... ، نفس المرجع السابق ،صص 70-71.

وبفضل هذا الانتشار الواسع، تمكنت الحناشة من فرض سلطتها على قبائل عدة في الغرب التونسي مثل شارن وأولاد بوغانم والفرشيش إلى جانب سيطرتها على عشائر أخرى مثل بني معمري وأولاد علي وبني زنداي وتوبسة وأولاد سلام وبني سقوال وبني منا الله، كما تحالفت مع قبائل متواطنة على الحدود مثل وشتاتة وورغة، وخاضت صراعات مع دوار الشابية الذي سعي إلى فرض سلطته الروحية والسياسية من قلعة سنان.

وفي فترات السلم، كانت الحناشة تستقر على ضفاف وادي مجردة واحتفظت بمكانة مرموقة مستفيدة من حرية واسعة في جباية الضرائب والتصرف فيها دون رقابة، مع استقلال إداري وعسكري جزئي، إذ كانت تملك فرقة عسكرية خاصة تعرف "المزارقية" وبذلك احتلت القبيلة المرتبة الثالثة في التراتبية السياسية والعسكرية بعد باي قسنطينة والأسرة الحسينية في تونس، و إسغلت موقعها الحدودي لتحقيق نفوذ أكبر، ولم تدفع ضرائب لأي من الإيالتين بل زاد نفوذها من خلال علاقات المصاهرة مثل زواج ابن منصور من الحناشة ابنته لعللي باي تونس وتحالفه مع الشابية والناماشة¹.

بدأت الأزمة الحدودية الجادة سنة 1612 حيث حاول حكام تونس إخضاع قبيلة أولاد شنوف التي كانت تسيطر على مناطق حدودية قريبة من الكاف، ما دفع الجزائر إلى التدخل خاصة وأن هذه القبيلة كانت تتلاعب بولائها²، وقد تفاقت التوترات بسبب رفض الطرفين تسليم الهاربين من العدالة الذين كانوا يجدون ملاذا في الأراضي المجاورة.

وكانت المراعي الخصبة في المناطق الحدودية محل نزاع دائم بين القبائل الموالية لتونس وتلك الموالية للجزائر وفي عام 1614م، كادت المواجهة العسكرية أن تندلع بين الجيشين

¹ - أحميذة عميراي، علاقات بايلك الشرق... نفس مرجع السابق، ص ص 25-26-27.

² - المنصف التايب، المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني، مجلة روافد، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، المجلد/ العدد 4 / 1998، ص 15.

لولا تدخل وسائطة دينية¹، وقد أكدت "مجلة المعيار" لدكتور سمير مشوشة" هذا النزاع مستندة إلى تحقيق أحمد قاسم لفتاوى ابن أعظوم، الذي ألقى باللوم على ثابت بن شنوف زعيم الحاناشة التونسية، متهما إياه بإشعال فتيل الحرب بتحريض من الجزائريين طمعا في الامتيازات².

استمرت النزاعات رغم الاتفاق خصوصا في عهد حسن باي قسنطينة (1608-1622) ويوسف داي التونسي (1610-1637) تم إبرام معاهدة ضبط الحدود مع إيالة تونس في 1614 حيث تم تحديد مناطق نفوذ بايلك قسنطينة داخل التراب التونسي³.

وتم توقيع الهدنة في هذه سنة 1614 نظر إليها كأول معاهدة لتحديد الحدود الجغرافية بين الإيالتين، وقد نصت على أن تكون جبال الحفا وقلوب الثيران والإيحرش ووادي ملاق ووادي سراط هي الحد الفاصل، بحيث يكون ما شرقها لوجق تونس وما غربها لوجق الجزائر، إلا أن الاتفاق لم يمهز النزاع إذ ظلت القبائل تتلاعب بولائها، واستمرت التوترات خاصة في عهد حسن باي (1608-1622) ويوسف داي التونسي⁴(1626-1637).

وفي عهد يوسف داي التونسي (1626-1637) قامت تونس بإلغاء المعاهدة السابقة، مما دفع مراد باي (1622-1647) إلى شن حملة عسكرية ضد الجزائر انتهت الحملة بهزيمة

¹-هيلاي حنفي ، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الطبعة الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص 46.

²- سمير مشوشة، التخوم بين إيالتي ...، نفس المرجع السابق، ص 667.

³-هيلاي حنفي، أوراق في تاريخ الجزائر ...، نفس المرجع السابق، ص 47.

⁴-عبد الحميد هنية ، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، بتر الزمان، ص ص 127.

الجيش التونسي في معركة السطارة قرب الكاف في 17 ماي 1628 على يد حسن باي قسنطينة¹.

عقب هذه الهزيمة، فرضت على تونس معاهدة جديدة عام 1628م² لضبط الحدود، حيث حددت الحدود بدقة أكبر لمنع النزاعات المستقبلية والهدف من هذه المعاهدة هي التنظيم القاعدة البشرية الخاضعة لكي إيالة³.

1-مجرى وصراع تعتبر الحد الفاصل بين البلدين في المناطق الجنوبية.

2-تدمير المراكز العسكرية التونسية التي أنشئت في المناطق المتنازع عليها.

3-تمتد الحدود من واد ملاق إلى الكرش، قلوب الثيران، رأس جبل الحافة وصولا إلى البحر.

4-عدم إعلان عن العابرين من إحدى الإيالتين إلى الأخرى دون موافقة الدولة⁴.

بحلول نهاية القرن السابع عشر أصبحت إيالة تونس تتمتع بنفوذ مستقل بعيدا عن الباب العالي في اسطنبول لكنها عانت من اضطرابات داخلية، خاصة صراعات الحكم في المقابل، شهدت إيالة الجزائر تدهورا سياسيا بسبب التنافس بين الدايات مما أدى إلى ضعف سلطتها الحدودية⁵.

¹-هلاي حنفي، أوراق في تاريخ الجزائر...، نفس المرجع السابق، ص ص 46-47.

²- ينظر الى الملحق رقم 05 .

³ -عبد الحميد هنية،تونس العثمانية ...، نفس المرجع السابق، ص 128.

⁴-هلاي حنفي ، أوراق في تاريخ الجزائر ...، نفس المرجع السابق، ص 47.

⁵- سمير مشوشة، التخوم بي إيالتي الجزائر وتونس...، نفس المرجع السابق، ص 662.

ثانيا: الأطماع التوسعية لكلا الطرفين.

رغم أن كلا من إيالة الجزائر وإيالة تونس كانت تتبعان للدولة العثمانية فإن العلاقات بينهم لم تكن ودية، بل اتسمت بالعداء والصراع المستمر ويعود السبب الرئيسي لهذا العداء إلى التنافس على بسط النفوذ بين حكام الإيالتين بإضافة إلى النزاعات الحدودية كثيرا ما كانت تؤدي إلى حملات غزو ومتبادلة واسعة النطاق ويحتمل أن جذور هذا الصراع تعود إلى التقاليد التاريخية التي سبقت الفتح العثماني، إذ كانت الحكومات القائمة في تونس تسعى باستمرار إلى إخضاع منطقة المغرب الأوسط لسلطتها، لكنها كانت تواجه مقاومة شديدة سواء من القوى المحلية هناك أو من الغرب الأقصى الذي كان بدوره يحاول سيطرته على المغرب الأوسط غير أن دخول العثمانيين إلى الجزائر غير من موازين القوى في المنطقة حيث أصبحت الجزائر بمثابة قاعدة للحكم العثماني في شمال إفريقيا¹

وخلال الفترة العثمانية، وأجهت إيالة الجزائر تحديات عسكرية متكررة، إذا تعرضت لاعتداءات متواصلة من قبل الأساطيل الأوربية، إضافة إلى الغارات المتكررة من قبيل الدول المجاورة إيالة تونس وسلطنه المغرب الأقصى ، وكان الصراع بين الجزائر وتونس تعبيرا عن هذا التنافس الحاد بين الإيالتين مما أدى إلى سلسلة من المواجهات بين بايات قسنطينة وبايات الجزائر من جهة وبايات تونس من جهة أخرى، وفي العديد من هذه المواجهات، تمكن بايات الجزائر من تحقيق انتصارات حاسمة على التونسيين كما حدث خلال الأعوام الممتدة بين (1627-1694) والتي شهدت تدخلات مباشرة من قبل حكام الجزائر في الشأن التونسي² فبعد سيطرة القوات الجزائرية على تونس، فأد الداوي شعبان حملة

¹ - محمد خير فارس ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 108-109.

² -ناصر الدين سعيدوني وبوعبدلي الشيخ المهدي، الجزائر في التاريخ 4 العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 42.

عسكرية استولى خلالها على العاصمة التونسية، ثم عاد إلى الجزائر محملاً بالغنائم، بعد أن فرض على السكان دفع ضريبة سنوية، وعين أحمد بن الشقير والياً على تونس¹، إذ تم تنصيب علي باشا 1694 على العرش التونسي بدعم من حسن باي قسنطينة 1735 كما استغل حكام الجزائر هيمنتهم لفرض إتاوات مالية على الحكومة التونسية كما حدث سنة 1756 عندما ألزموا أبناء حسين باي بإرسال شحنة سنوية من زيت الزيتون على الجزائر لكن طموح بايات تونس للانفصال عن سلطة الجزائر وتحقيق انتصارات على بايات قسنطينة استمرار حالة العداء بين الإيالتين².

ومن الأمثلة على ذلك، الحملة التي قادها مراد باي بن علي باي التونسي عام 1701 على قسنطينة، إذ زحف على رأس جيش كبير مدعوم بآلات حربية ثقيلة ب 1112 آلات وحاصر المدينة خمسة أشهر بمساعدة خليل باي من طرابلس ورغم ذلك، فشلت الحملة بعد أن استولى باي قسنطينة على معدات مراد باي العسكرية مما أجبر خليفته إبراهيم الشريف على عقد صلح مع حكام الجزائر سنة 1702³.

واستمرت هذه الثورات متعددة بين الجزائر وتونس إلى القرن الثامن عشر ومن أبرز الأحداث كانت الحملة التي قادها الداوي حاصيمصطفي، الذي استولى على تونس 1705 بعد

¹ - محمد بن ميمون الجزائر، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية تحقيق وتقديم الدكتور محمد بن عبد الكريم، الطبعة الثانية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 24-25.

² - ناصر الدين سعيدوني -بوعبدلي الشيخ المهدي، الجزائر في التاريخ4...، نفس المرجع السابق، ص42.

³ - الشيخ الحاج بن المبارك بن العطار (1790-1870)، تاريخ بلد قسنطينة بن العطار، تحقيق وتعليق وتقديم عبد الله حمادي، الطبعة الجديدة، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011، ص109-110.

اغتيال مراد باي، كما كانت هناك تدخلات جزائرية في الشؤون التونسية عقب وفاة حسين بن علي عام 1740 مما زاد من حد الصراعات بين الدولتين¹.

وظل الصراع متجددا بين الإيالتين بسبب النزاع على جزيرة "زنيرة" التي أراد الباب العالي ضمها إلى الجزائر وقد انهزم إبراهيم الشريف على يد مصطفى باشا بالكاف، الذي فرض بدوره غرامة مالية على سكان مدينة (الكاف) بالرغم من فشله في الاستيلاء على العاصمة التونسية، واستمرت حالة التوتر بين الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من (1783-1787) في عهد صالح باي الجزائر وحمودة باشا².

وفي عام (1805-1806) اندلع خلاف حاد بين أحمد باشاداي الجزائر وحمودة باشا بايتونس، حيث توقفت تونس عن إرسال الهدايا التقليدية والزيت إلى الجزائر، ما اعتبره أحمد باشا تحديا لهيبة الدايات وعلى ذلك، أرسل أحمد باشا سفنا جهادية لاعتراض السفن التونسية والاستيلاء على ما تحمله حتى تدفع تونس ما عليها من التزامات مالية اعتاد ملوكها دفعها لحكام الجزائر وقد تم الاستيلاء على سفينتين أو ثلاث وفي تصعيد خطير، رد حمودة باشا بمحاولة عسكرية لاحتلال مدينة قسنطينة، فبعث حملة سرية حاصرت المدينة لمدة شهر، وقصفتها ب "البومبة" ما تسبب في سقوط ضحايا من النساء والأطفال وعندما بلغ أحمد باشا الخبر، سارع بإرسال قوة عسكرية برية مدعومة بسفن جهادية وأسلحة الحرب³.

¹ - وليم سينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، ص163.

² - ناصر الدين سعيدوني - بوعبدلي الشيخ المهدي، الجزائر في تاريخ...4، نفس المرجع السابق، ص42.

³ - احمد توفيق ،المدني مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب اشرف الجزائر(1168هـ- 1246هـ/1754-1754-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1974 ص96.

تزامنت هذه الأحداث مع انتفاضات داخلية هزت أركان الحكم العثماني في الجزائر مما فتح الباب أمام حمودة باشا لمحاولة التخلص من هيمنة الجزائر، وبدعم من مصطفى انقليزا¹، باي قسنطينة السابق الفار إلى تونس، جهز باشا حملة عسكرية بهدف استعادة السيطرة على قسنطينة غير أن الجيش الجزائري تصدى للحملة هزمها، مما جعل الأراضي التونسية مهددة برد فعل الجزائر.

استنقر حمودة باشا مختلف القوى في البلاد من أعيان ورؤساء قبائل، ورجال الدين، وفرسان "المزارقية" من القبائل المخزنية، للدفاع عن البلاد وفي أوت 1807 دارت معركة على ضفاف وادي سراط²، انتهت بانتصار حاسم لتونس أنهى وصاية الجزائر وكرس استقلالها السياسي³، وفي خضم هذه التحولات كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتدهور منذ 1807 بنما كانت تونس بقيادة حمودة باشا تتسج علاقات ودية مع فرنسا، خصوصا مع نابليون الذي تبادل الرسائل مع الباي، مما أتاح لفرنسا توسيع نفوذها في تونس هذه العلاقة انتهت لاحقا بدعم تونس الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، طمعا في السيطرة على شرق الجزائر⁴.

¹ - جاج مصطفى انجليز: الملقب ب"انقليزا" نسب إلى الأنجليز نتيجة اسره لديهم وعيشه في بلادهم لمدة الأتراك المقيمين قديما في قسنطينة خدم تحت إمرة صالح باي و تولى منصب الباي على قسنطينة بين سنتي 1798 و 1803... ينظر: فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة محمد الصالح بن العنتري ص 68 .

² - محمد الهادي الشريف ، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، الطبعة الثالثة، ص 91.

³ - دلندة الأرقش اخرون ،المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ،ميديا كويكوم/2003، ص 66-67.

⁴ - عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي، (1514-1830)، دار هومة، 2012، ص 209.

في عام 1811، حاولت الجزائر غزو "جزيرة جربة" لكن جهلهم بطبيعة مياهها المالحة أدى إلى إغراق سفنهم، مما أنهى المحاولة وأدى إلى تدهور أكبر في العلاقات بين الطرفين حيث استمرت حالة الحرب حتى 1817، عندما تدخل الباب العالي لإصلاح ذات البين¹.

محاولة للصلح أرسل علي باشا والي الجزائر في عامي (1816-1817) وفدا إلى تونس يضم الحاج يوسف، والعالم سيدي علي بن النيكور، والباشا كاتب حيث استقبلوا بحفاوة في تونس وتم تبادل الرسائل والمفاوضات سرّيا، ورفع العلم التونسي في الجزائر في بادئة حسن نية رغم ذلك، بقي باي تونس مصرا على العداء، معتبرا ان داي الجزائر هو من بدا الفتنة خلال ولاية أحمد باشا لكن هذا الصلح لم يدم طويلا².

ففي جويلية 1820 نقضت الجزائر الاتفاقية بمهاجمة سفن تجارية تونسية وفي 7 فيفري 1821 وبينما كانت إحدى السفن التونسية تحاول العودة من الجزائر، تعرضت لعاصفة قوية على شاطئ حمام الأنف تسبب في غرق الأسطول، وفقدان المئات من الأرواح والأسلحة، كان ذلك كارثة كبيرة لتونس وأذى بالغ لهيبتها أمام الجزائر وبفضل مساعي الدولة العثمانية أعيد الصلح مرة أخرى في 20 مارس 1821 واتفق على إعادة جميع ما سلب من التونسيين³.

وظلت التجاوزات والصراعات مستمرة في العلاقات السياسية بين الإيالتين العثمانيتين حتى بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر.

¹ - رشاد الأمام، سياسية حمودة باشا في تونس (1782-1814) رسالة قدمت إلى دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت وهي من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة، ص 431.

² - المدني توفيق، أحمد مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار ...، نفس المرجع السابق، ص ص 138-139.

³ - أبي الضياف أحمد اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس، وعهد الأمان ، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الشؤون الثقافية المجلد الثاني، الجزء الثالث، الدار العربية للكتاب، ص 134.

المبحث الرابع: المجال الحدودي "فضاء التبادل التجاري"

أولاً: العلاقات الاقتصادية بين إيالة تونس والجزائر في الفترة العثمانية

تعد مدينة قسنطينة مركزاً تجارياً مهماً بين تونس والجزائر خلال الفترة العثمانية فقد سمح لها موقعها الاستراتيجي بأن تكون نقطة عبور رئيسية للقوافل التجارية المتجهة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب أو بالعكس.

وازدادت أهميتها الاقتصادية بفضل قربها من الموانئ إيالة قسنطينة مثل عنابة، سطورة، القل بإضافة إلى القوافل البرية المتجهة نحو تونس وغرب طرابلس كما استفادت التجارة بين قسنطينة وتونس خلال العهد العثماني من امتيازات جمركية تفضيلية، حيث كانت الرسوم على السلع الجزائرية أقل من تلك المفروضة على السلع الأوربية، مما شجع على توثيق الروابط التجارية بين قسنطينة والموانئ التونسية¹.

أ: الجزائر (في المجال الزراعي)

كانت الزراعة الركيزة الأساسية لاقتصاد الجزائر العثمانية إذا وفرت لقمة العيش لغالبية السكان، فقد ساهم تنوع الغطاء النباتي في شمال البلاد الذي كان غنياً بالغابات الكثيفة في دعم النشاط الزراعي غير أن هذه الغابات بدأت تتلاشى مع بدايات القرن السابع عشر بسبب الانتشار الواسع للرعي والاستغلال المفرط وفي الهضاب العليا الشرقية، نشطت الزراعة فيما تركزت زراعة الأشجار المثمرة في المناطق الجبلية مثل القبائل والطرارة والمدينة أما البساتين فقد ازدهرت في الأراضي المحيطة بالمدن الكبرى مثل وهران، معسكر، تلمسان، المدينة، مليانة، القلعة، عنابة، قسنطينة حيث لبت احتياجات سكان المدن من

¹ - شلابي رفيق وشرقي عامر، الأقمشة الجزائرية الوافدة للإيالة التونسية خلال العهد العثماني، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص ص 55-68.

الخضروات والفواكه ومع مرور الوقت أصبحت هذه الأراضي مملوكة بشكل واسع لفئات الأتراك والكرغلة¹.

المثال على ذلك "حمدان خوجة الذي ذكر أن ملكية بسهل متيجة تتطلب زراعتها كل سنة 160 حمولة حنطة و100 إلى 120 حمولة شعير إضافة إلى إنتاج بعض المزروعات مثل القطن بنواحي مستغانم والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة والأرز بالأراضي المروية بسهول شلف².

الصناعة: شهدت الصناعة في الجزائر تنوعا لافتا في الحرف التقليدية والصناعات اليدوية التي اتسمت بالإتقان والتنظيم في قسنطينة وحدها وجد نحو 33 معملا للدباغة و167 معملا لأحذية³.

ب: تونس (من الناحية الزراعية):

بحسب ما أورده محمد العربي الزبيري في كتابه مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث كانت الزراعة في تونس متنوعة وتشمل القمح والشعير والذرة والقطن وقصب السكر وغيرها وكان الإنتاج الفلاحي يفوق حاجات السكان المحليين، مما وفر فائضا للتجارة كما ازدهرت الثروة الحيوانية في تونس حتى أن فرسان مالطة كانوا يعتمدون على حكام تونس لتزويدهم بالأغنام والابقار⁴.

¹ - نصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792/1830)، طبعة الثالثة، البصائر، ص30-32.

² - نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر ...، مرجع سابق، ص32.

³ - رضوان شافو وعمرلمقدم ، نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني، الفكر التاريخي عند الزركشي ، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد01، 2017، ص 68-69.

⁴ - الزبيري محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ص ص122-123.

أما التجارة: فقد كانت المعاملات التجارية بين تونس والشرق الجزائري أكثر نشاطا من العلاقات مع أوروبا وفقا لكتاب "تاريخ التجارة في شمال إفريقيا" (ص163) لسيد مورو "بلغ حجم رؤوس الأموال المتداولة بين تونس والشرق الجزائري أكثر من نصف مليون فرنك شهريا"¹.

ثانيا: العلاقات التجارية بين الجزائر وتونس

اعتمدت التجارة الخارجية الجزائرية على القوافل البرية التي كانت تنقل السلع إلى تونس² والمغرب وطرابلس وكانت هذه القوافل تحظى بحماية القبائل المتخصصة في هذا المجال وأشهرها قبائل جنوب قسنطينة والتوارق الشعابنية والخنافسة³.

أ- صادرات الجزائر: شملت الحبوب، الأغنام، الشحوم، الخضر المجففة، الزيوت، التمور، الأقمشة، الصوفية، المضلات، المرجان في المقابل استوردت الجزائر من تونس وحتى البلدان الأخرى والمغرب العبيد والبخور والحناء والشب والملح، البارود، الحرير العطور، التبغ وخاصة الشواشي⁴

التونسي الجلود وبعض السلع الأوربية⁵.

¹-الزيري محمد العربي... المرجع السابق، ص144.

²- ينظر الى الملحق رقم 06 .

³ - محمد العربي الزيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري سلسلة الدراسات الكبرى، شركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ص103.

⁴-الشواشي: جمع شاشية وهي لباس للرأس من الصوف ولمن الجزائر ونسميها هيا بالجزائر الشاشية التونسية جاء بها الأندلسيون إبلدنا ولونها الأحمر القاني المشرق من صباغ القرمز وهو حب نبات يغرس بناحية معسكر وكاونا يبيعونه في تونس في عهد التركي...ينظر، نور الدين عبد القادر صفات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة ص145.

⁵- محمد العربي الزيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري...، مرجع سابق، ص103.

كانت القوافل الفصلية القادمة من قسنطينة تحمل أسواق تونس كميات من الشمع الجلود المجففة قطعان الماشية والأبقار بقيمة تقارب 10.000 قوس إسباني وفي المقابل كانت تحصل على شحنات من الشاشية والأقمشة المحلية أو المستوردة من أوروبا¹.

ب-الطرق التجارية البرية بين الجزائر وتونس: اعتمدت القوافل على شبكة طرق متنوعة منها:

الطريق العرضاني الشمالي: يربط تونس بفاس مروراً بالكاف، قسنطينة، سطيف، الحمزة، الجزائر وهران، تلمسان، وجدة.

الطريق القطري الشرقي: يصل وادي ميزاب بتونس مروراً بالأغواط، بوسعادة، قسنطينة، الكاف².

ج-التجارة البحرية: منذ بداياتها كانت التجارة الجزائرية نشطة خصوصاً في صيد المرجان الذي مارس أهل القالة والجنوبيون في جزيرة طبرقة لكن هذا النشاط أدى إلى توترات مع التونسيين منذ بدايات 5 جويلية 1628م³ للحدود البحرية عام 1694⁴ واستيلائهم على قوراب صيد تابعة للقالة.

رغم أن القرصنة كانت تسيطر على التجارة في البداية، فقد أصبحت لاحقاً منظمة وفق معاهدات واتفاقيات تنظم الضرائب والمبادلات التجارية وحافظت الجزائر على علاقاتها

¹- نصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر، تونس، طرابلس) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري من القرن السادس عشر حتى التاسع عشر ميلادي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والثلاثون ص39.

²- محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب...، نفس المرجع السابق، ص142.

³- ينظر الى الملحق رقم 07 .

⁴-رحلة العالم الأماني، ح أو هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145 هـ-1732 م)ترجمة ناصر الدين سعيدوني، دار العرب الإسلامي تونس، ص96-97.

التجارية مع الدولة العثمانية وفرنسا خاصة ميناء مرسيليا، في حين كانت علاقاتها مع إسبانيا متقطعة بسبب النزاعات البحرية¹.

في تونس كانت الموانئ التونسية محط جذب للتجار من مختلف المناطق حيث جلبت إليها السلع الأوربية والإفريقية وكانت طبرقة، الواقعة على بعد حوالي 15 كلم من الحدود الجزائرية ومن أهم الموانئ التونسية لتصدير الرخام الأحمر والأصفر إلى أوروبا ولصيد المرجان بمختلف أنواعه².

ثالثا: الهدايا والإحسانات

شكلت الهدايا أو ما كان يعرف بالإحسانات تقليدا متبعا لدى بايات تونس في تعاملاتهم مع مختلف الدول والقبائل المجاورة وكانت الجزائر من بين الدول التي تلقت نصيبا وافرا من هذا الكرم التونسي ويبدو أن هذا السخاء يعود إلى طبيعة الالتزامات والعلاقات الوثيقة التي ربطت بين البلدين، خاصة وأن الجزائر كانت قد رسخت حضورها السياسي والعسكري في الإيالة التونسية منذ سنوات³.

¹ - أندري برنيانو اخرون، الجزائريين الماضي والحاضر ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية باريس، 1984، ص156.

² - الزيري محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب... نفس المرجع السابق، ص138.

³ - سحابات زهيرة، الحصور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1830/1628، ت إ عسال نور الدين مذكرة أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الجيلالي ليايس - سيدي بلعباس، 2020، ص172.

وقد تجسدت الإحسانات في شكل امتيازات مادية أو سلطات معينة تمنحها البايك للأعيان والوافدين أحيانا مقابل توريد مواد أو سلع إلى المدن الكبرى¹، ويطلق على هذه الإحسانات خاصة عند تقديم إلى مسؤولي بايلك قسنطينة²، تسميات مثل "هدية" أو "معروف"، كما في حالة الهدايا التي تلقاها "شلابي كاتب باي قسنطينة" 1130.00 ريال والتي شملت تقديم جوارى إلى صالح باي³، وسرجا مذهبا، وخاتما مرصعا بالماس و تعكس هذه الإحسانات حرص بايات تونس على نسج شبكة من العلاقات الدبلوماسية والمصالح المشتركة مع الشخصيات نافذة في الجزائر، ويتضح هذا الارتباط من خلال الأحداث الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية التي وثقتها سجلات الفترة الممتدة بين 1756 و 1778 حيث نجد مثلا توجه عناصر من قسنطينة وبعض القبائل إلى تونس لصناعة الطوبع، وجلب "أحمد القلي" سبحة من بغداد إلى باي تونس إلى جانب منح إحسانات لمن أحضر الجوز من تبسة وأخرى لمن اشتكوا من اعتداءات قبيلة الفراشيش التونسية فضلا عن الإحسانات المقدمة لأسرة زوجة بن قانة العائدة من الحج وإلى من تضرروا من خسائر الأبقار في تونس تشكل هذه الوقائع صورة حيوية عن الحراك الاجتماعي والتبادل بين بايلك قسنطينة وإيالة تونس في تلك الفترة⁴

¹ - خديجة يعقوب، شيوخ الحناشة خلال القرن الثامن عشر إبراهيم بوغريز وابنه بوحفص (1795/1755) مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، مجلد 13 عدد 26/ 2021، ص 74.

² - ينظر الى الملحق رقم 08 .

³ - ينظر الى رقم 09 .

⁴ - توفيق بن زردة، إحسانات تونس لبايات وأعيان وقبائل بايلك قسنطينة (1192-1170 هـ/ 1756-1778م) وثائق من الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشف الوطني التونسي الدفاتر رقم: 2144، منشورات دار الأقصى، ص ص 13- 20.

خاتمة الفصل الأول:

شهدت العلاقات بين إيالة الجزائر وإيالة تونس خلال العهد العثماني تفاعلات معقدة جمعت بين التعاون والصراع بفعل طموحات كل طرف في تعزيز نفوذه الداخلي والإقليمي في ظل سيادة عثمانية اسمية وتحديات خارجية متزايدة وقد تميزت هذه العلاقة بأبعاد سياسية وعسكرية اقتصادية وثقافية متداخلة ، تعكس الحكم العثماني في المغرب العربي وتوازنات الداخلية .

الفصل الثاني:

السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر وتونس في نصف القرن الاول

من الاحتلال الفرنسي (1830/1881)

المبحث الاول: التوسع الاحتلالي الفرنسي في الجزائر

المبحث الثاني: بروز الأطماع الفرنسية في تونس

المبحث الثالث: نزاعات الحدود "الخلاف حول المسائل الأمنية"

المبحث الرابع: المسألة التونسية وفرض الحماية

تقديم

مثل الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 نقطة انطلاق لتحولات عميقة في التوازنات الاقليمية للمغرب العربي، وأسس لمرحلة جديدة من التوسع الاستعماري الفرنسي الذي لم يتوقف عند الحدود الغربية للجزائر بل امتد تدريجيا نحو تونس، وقد ساهمت جملة من العوامل في تغذية الأطماع الفرنسية في الإيالة التونسية، من أبرزها تشابك الحدود الجزائرية التونسية وتنامي النزاعات القبلية العابرة للحدود وتدهور الوضع الأمني، فضلا عن ضعف الدولة العثمانية وتراجع قدرتها على حماية إيالاتها، ومع تصاعد التدخل الفرنسي في الشأن التونسي تحولت المسألة التونسية إلى محور تنافس انتهى بفرض الحماية سنة 1881، ويعد هذا المسار تعبيرا واضحا عن ارتباط المصير التونسي بالتحولات التي عرفت الجزائر تحت الإحتلال الفرنسي ما يعكس وحدة الإقليم وتشابك قضاياها السياسية والأمنية خلال فترة القرن التاسع عشر.

المبحث الأول : الاحتلال الفرنسي للجزائر وبداية التوسع

مثلت الجزائر أول مستعمرة فرنسية في إفريقيا ورغم إنتماء الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية، إلا أن نفوذ السلطان كان إسمياً بينما مارس الداوي السلطة الفعلية، ورغم ما عانتها الإيالة من فساد وفوضى في الإدارة فإن الأسطول البحري الجزائري الذي كان يوصف بأسطول القراصنة والذي شكل تهديداً فعلياً للتجارة البحرية الأوروبية مما أجبر هذه الدولة على توقيع إتفاقيات مع الداوي لحماية سفنها¹. وإلى جانب هذا عقدت الدول الأوروبية مؤتمراً في 30 سبتمبر 1818² بمدينة إكس لاشابيل تم فيه إتخاذ قرار جماعي يقضي بضرورة تخلي كل من الجزائر وتونس وطرابلس عن ممارسة القرصنة البحرية نهائياً، وقد أرفقت الدول الأوروبية هذا القرار بإنذار رسمي، مع التهديد بتشكيل تحالف عسكري مشترك ضد أي دولة تستمر في هذه الممارسات، وقد تم الإتفاق على إرسال مبعوثين فرنسي وإنجليزي إلى الجزائر لتبليغ الداوي حسين بتصريح موجة للدايات المغربية.

إستقبل الداوي المبعوثين يوم 5 سبتمبر 1819، وأعلن بعدها بأربعة أيام أي في 9 سبتمبر 1819، عن رفضه تقديم أي تعهد مكتوب بخصوص وقف تفتيش السفن وذلك لأن هذا الإجراء حسب رأيه وسيلة أساسية لتمييز السفن المعادية من الصديقة.³

¹ - زاهر رياض، استعمار افريقية، معهد الدراسات الافريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص 155.

² - مؤتمر اكس لاشبيل : يعتبر تهديدا صريحا الى الدول المغربية ، يدعوها الى التخلي النهائي عن أنشطة القرصنة في البحر الابيض المتوسط وقد تجلى هذا التهديد في تقرير رسمي كتب بخط اليد على نحو عمودي من جهة واحدة وامتد على خمس صفحات ... ينظر :جخدان بوعبدالله، المسألة الجزائرية في المؤتمرات الدولية 1814 - 1818 "مؤتمر اكس لاشبيل" Aix-lachapelle، مجلة عصور ، العدد 34-35 ، 2017 ، ص 390.

³ - محمد رزيق، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة 1837- تحليل وثيقة دبلوماسية- رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، ت.إ.د.مجند برقوق، كلية العلوم السياسية والاعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الولية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 290.

أولاً: العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية وتطور النزاع المالي :

ارتبطت الجزائر بفرنسا منذ بداية العصر الحديث بعلاقات تجارية شكلت الأساس الرئيسي للتواصل بين البلدين لفترة طويلة، وقد أدى هذا الجانب التجاري إلى إنتهاج سياسة مرنة من الطرفين بهدف الحفاظ على استمرارية التعاون والمصالح المشتركة، وكان بعض كبار مرسيليا يشجعون حكومتهم على إتباع هذا النهج، لما كانوا يجنونونه من أرباح كبيرة من تبادلهم التجاري مع الجزائر. وقد أصبحت غرفة تجارة مرسيليا تشرف فعليا على ادارة هذه العلاقات، بل إكتسبت تأثيرا واضحا على بعض جوانب السياسة الفرنسية، إذ كانت تتمتع بحق تعيين القناصل الفرنسيين في الجزائر، ونتيجة لإزدهار المبادلات التجارية إنعكس ذلك بالإيجاب على العلاقات السياسية التي إتسمت عموما بالهدوء مقارنة بدول أوروبية أخرى.¹

ومنذ القرن السادس عشر، منحت الجزائر لفرنسا إمتيازات تجارية خاصة سمحت لها بإنشاء مؤسسات تجارية في عدة مدن مثل: عنابة، القالة، رأس البونة والقل وكانت هذه المؤسسات تدفع ضرائب سنوية متفقا عليها إلى الداي وبالمقابل حصلت فرنسا على حقوق حصرية في صيد المرجان وتصدير الحبوب الى أوروبا.

شهدت هذه العلاقات مزيدا من التحسن خلال فترة الثورة الفرنسية إذ كانت من أوائل الدول التي إعترفت بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه فرنسا تحت حصار أوروبي مشدد، وقد ساهم هذا الاعتراف في توثيق العلاقات باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر والتي أحدثت فتورا مؤقتا ،وفي عام 1794 سمحت الجزائر لفرنسا بتمويل نفسها من الموانئ الجزائرية عندما أغلقت الأسواق الأوروبية أمامها كما أقرضت الجزائر في سنة 1796 حكومة الثورة الفرنسية ما يقارب مليون فرنك دون فائدة لاستخدامه في شراء الحبوب من الجزائر.²

¹ - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791- 1830، مطبعة دجلت، ص 11-12.

² - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الاحتلال"، ط الثالثة، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 13-14.

أ- ديون بكري وبوشناق:

في البداية كانت الشركات الفرنسية تدفع مباشرة للحكومة الجزائرية مقابل مشترياتها لكن لاحقا خلال فترة حكومة المؤتمر لجأت فرنسا الى اثنين من التجار اليهود الجزائريين هما بكري وبوشناق¹ للدفع نيابة عنها، وكان هذان التاجران المقيمان في الجزائر يهيمنان على جزء كبير من التجارة المحلية ولعبا دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري آنذاك. و بين عامي 1793 و1800، ساهم بكري وبوشناق في تمويل جنوب فرنسا وجيش إيطاليا ومصر بالحبوب ومنحا تسهيلات دفع طويلة الأجل، مما سمح لهما بتضخيم حجم ديونها على الحكومة الفرنسية. وبفضل نفوذهما، أقنعا الداي بعدم مطالبتهما بالسداد المباشر وربط المسألة بالمفاوضات مع فرنسا. وفي سنة 1798، طالب بكري وبوشناق الحكومة الفرنسية بمبلغ 7.942.902 فرنك وتلقيا دفعتين الأولى بقيمة 175.000 فرنك والثانية بقيمة 1.200.000 فرنك إلا أنهما لم يسلما أي مبلغ للداي وقدما فاتورة إجمالية بقيمة 24 مليون فرنك، تم تخفيضها بعد مفاوضات الى 2 ملايين فرنك ضمن اتفاقية 28 أكتوبر 1819، وقد نفذت هذه الاتفاقية على حساب الداي الذي لم يتلقى شيئا منها. كما أنه لم يتلقى أي إشعار رسمي لا من طرف بكري وبوشناق، ولا من القنصل الفرنسي دوفال² بشأن الخطوات اللازمة لحماية حقوقه، وقد أثار هذا سخط الداي الذي اتهم القنصل دوفال بالتواطئ مع خصومه والتورط في صفقة فاسدة وهو ما أجج التوتر بين البلدين.³

¹ - ميشيل كوهين بكري، المعروف بإسمه المستعرب "ابن زاهوت" من أبرز التجار اليهود الذين نشطوا في أوروبا قبل أن يؤسس مركزا تجاريا له بمدينة الجزائر سنة 1770م. أما نافطالي بوشناق المعروف بإسمه المستعرب "بوجناح"، فقد كان ينتمي بدوره إلى عائلة يهودية ذات نشاط تجاري خارجي، والتي استقرت بالجزائر سنة 1723م... ينظر: ابوالقاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 14.

² - دوفال: كان بيبير دوفال آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1830 وقد جمع بين مهمته الدبلوماسية ونشاطه التجاري، حيث تورط في قضايا فساد عديدة خاصة في تعاملاته مع بكري وبوشناق ويعزى الى الى مواقفه المتصلبة وتصرفاته الفردية دور في تأزيم العلاقات بين الجزائر وفرنسا، مما ساهم في تعفن الوضع السياسي والدبلوماسي لاسيما خلال الازمة الاخيرة... ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، ص 147

³ - محفوظ قداش، حزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر محمد المعرابي، منشورات ANEP 2008، ص 9 - 10.

ب -حادثة المروحة وبداية الأزمة الدبلوماسية :

في اليوم السابق لعيد الفطر من سنة 1828 م حضر القناصل الأوروبيون إلى قصر الداوي حسين¹ لتقديم التهاني بمناسبة العيد، وقد استقبلوا جميعا بحفاوة باستثناء القنصل الفرنسي دوفال كان إستقباله مختلفا، إذ سأله الداوي عما إذا كانت حكومته قد أرسلته بتعليمات جديدة بخصوص المفاوضات السابقة، وعندما أجاب القنصل بالنفي وأضاف أن فرنسا تفضل إرسال جيوشها لاحتلال السواحل الجزائرية بدلا من الاستجابة لمطالب الداوي، غضب هذا الأخير وصفع القنصل الفرنسي على رأسه بالمروحة التي كان يحملها،فانسحب دوفال غاضبا إلى مقر إقامته.²

ردا على الحادث أرسلت فرنسا الضباط "كولي" على رأس ست سفن حربية إلى الجزائر يوم 12 جوان 1826 ليعرض على الداوي أحد الحلين التاليين:

- أن يستقبل الداوي في قصره،بحضور القناصل الأجانب، كلا من قائد الأسطول الفرنسي والقنصل دوفال، ليقدم إعتذارا رسميا عما بدر منه.

- أو أن يوفد بعثة إلى فرنسا،يرأسها وزير البحرية الجزائري تتوجه إلى باريس لتقديم طلب العفو من القنصل "دوفال" أمام الملك الفرنسي .

وإذا قبل حسين بأحد الخيارين فإن فرنسا ستطالب بمجموعة من المطالب الأخرى، إلا أن الداوي قابل هذه المطالب بالفرض القاطع مما دفع كولي إلى اعلان الحصار البحري على الجزائر بتاريخ 16 جوان 1827م.

¹ - الداوي حسين : يعد حسين داوي اخر حكام الايالة الجزائرية في العهد العثماني ، تولى الحكم سنة 1818م و تميز بالحكمة والشجاعة والعلم . خلال فترة حكمه شهدت البلاد زلزال البليدة ووقعت حادثة المروحة التي تسببت في الحصار البحري سنة 1827م وتلاها الاحتلال الفرنسي سنة 1830م كما ارتكب خطأ جسيما عندما استمع الى الوشاة في قضية يحيى آغا ،القائد العسكري البارز الذي خدم الايالة في فترة الاغوات و الدايات ...ينظر: حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة المرجع السابق ص 146

² - سيمون بفايفر، مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، دار للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص38-39.

وكانت بوادر هذا التحرك العسكري، قد سبقتها خطوة تمثلت في وصول القبطان " فلوري " إلى الجزائر صباح 11 جوان، حاملا رسالة من البارون "دي داماس".¹ موجهة الى القنصل الفرنسي دوفال الذي أمر بموجبها جميع الرعايا الفرنسيين المقيمين في الجزائر بمغادرتها فوراً، وردا على الحصار أمر الداوي حسين في 26 جوان بهدم المؤسسات والمصارف الفرنسية في كل من القالة وعنابة، بعد ترحيل الجالية الفرنسية منهما، وقد قدرت خسائر هذه المنشآت بحوالي مليونين ونصف مليون فرنك. وأمام هذه التطورات والخسائر الباهضة، وجدت فرنسا نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الجزائر وفي 23 جوان 1829، عينت الرائد "لابروتونيار" واستدعته إلى باريس حيث تم تزويده بتعليمات جديدة تضمنت ما يلي :

- إرسال بعثة جزائرية إلى باريس لتقديم الاعتذار الرسمي للملك العاشر.
 - إلزام الداوي بإطلاق سراح السفن البابوية المحتجزة.
 - إبرام هدنة مؤقتة كتمهيد لإعلان الصلح النهائي بين الطرفين.
- وقد أوكلت مهمة تبليغ هذه المطالب الفرنسية إلى قنصل سردينيا الذي عرضها على الداوي، غير أن هذا الأخير رفضها كما قدم أيضا مجموعة من الشروط إلى "لابروتونيار" والتي تمثلت في :
- تخلي فرنسا عن أي مطالبة بحصن القالة إحتكار التجارة في عنابة.
 - إستعداد الداوي لمنح فرنسا إمتياز صيد المرجان إذا قدمت مقابلا ماليا يفوق ما تقدمه الدول الأوروبية الأخرى.
 - إمكانيات تجديد الإتفاقيات بين البلدين إذا تم الصلح وفق هذه الأسس.²

¹ - محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية..... المرجع السابق، ص 93-94.

² - المرجع نفسه ص 94.

في حال الموافقة كان من المقرر أن يرسل مبعوث جزائري إلى باريس لتقديم الاعتذار باسم الداي، غير أن هذه الجهود لم تتجح بسبب حادثة أخرى أجهضت كل المساعي وهي حادثة الباخرة "لابروفانس"¹

من الجدير بالذكر أن فكرة إحتلال الجزائر تعود إلى سنة 1808 في عهد الامبراطور نابليون بونابرت الذي كان حينها في دورة قوته العسكرية، حيث بسط نفوذه على معظم القارة الأوروبية أثناء تحضيره لحملة عسكرية ضد مملكة اسبانيا فوجه نابليون رسالة لوزير البحرية والمستعمرات "ذوكري" يطلب فيها إعداد تقرير دقيق ومفصل عن مدينة الجزائر، تمهيدا لإحتمال تنفيذ حملة عسكرية مستقبلية عليها. إستجاب الوزير "ذوكري" لطلب الامبراطورية، وكلف بهذه المهمة ضابط الهندسة الفرنسي "إيف قانسون بوتان" الذي تميز بالخبرة والكفاءة العسكرية، بدأ بوتان رحلته الاستطلاعية من ميناء طولون يوم 9 ماي 1808، وإستمرت إلى غاية 17 جويلية من نفس السنة، إلا إن إنشغال نابليون بالحروب الأوروبية حال دون تنفيذ المشروع، وبقي التقرير محفوظا في الأرشيف العسكري حتى سنة 1830. ينقسم تقرير بوتان إلى جزئين رئيسيين:²

- **الجزء الكتابي** : ويتضمن قسمين: الأول والأكثر أهمية يضم ملاحظاته الشخصية حول مدينة الجزائر وضواحيها والتي دونها بناء على ما شاهده خلال رحلته، أما القسم الثاني فيتناول مناطق

¹ - لافروفانس :هي السفينة الفرنسية التي كانت تلقب بالسفينة البرلمانية والتي صلت الى ميناء الجزائر في 30 جويلية 1829م في إطار مساع لحل النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا مند إكثر من عامين غير أن المحادثات باءت بالفشل وعند مغادرة السفينة إقتربت بشكل مثير للريبة من الحصون الجزائرية مما دفع القادة لمحليين إلى الظن بأنها ستقوم بمهمة تجسسية ، فأطلقت النيران التحذيرية عليها . ولو تم القصد تدميرها لتم بسهولة... ينظر: حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة المرجع السابق ص 145 .

² - إيف قانسون بوتان ، إستطلاع المدن والحصون و بطاريات مدينة الجزائر " مخطط الحملة العسكرية الفرنسية " على مدينة الجزائر ستة 1830 ، تر و تق محمد الصالح بوقشور ، دار الروافد الثقافية ، ص ص 19 - 22 .

لم يزرها بوتان، وقد إعتد في وصفها على معلومات جمعها من القنصل الفرنسي بالجزائر وبعض الكتب.

- **الرسومات والخرائط** :وتشمل مخططات توضيحية دقيقة لتحصينات مدينة الجزائر ومحيطها الممتد من تمنفوست إلى سيدي فرج.¹

أما عن أهمية هذا التقرير فتتجلى في كونه شكل مرجعا إستراتيجيا للجيش الفرنسي خلال تحضيره لحملة 1830، وذلك لما تضمنه من إقتراحات دقيقة تتعلق بمكان و زمن الإنزال وعدد القوات الضرورية للعملية،لكن أبرز ما ورد فيه والذي كان سببا من الأسباب الرئيسية لنجاح الحملة،هو اقتراح بوتان تنفيذ عملية الانزال بعيدا عن المدينة، مع مهاجمتها من الجهة الخلفية، أي من الواجهة البرية عبر أعالي بني مسوس، خلافا لكل المحاولات الأوروبية السابقة التي كانت تعتمد الهجوم من جهة البحر مباشرة.²

انطلقت الحملة العسكرية الفرنسية في يوم 25 ماي 1830 من ميناء طولون باتجاه الجزائر وكانت تضم قوة قوامها 37 ألف جندي و 27 ألف بحار، مدعومة ب103 سفينة حربية و572 سفينة تجارية غير فرنسية تنقل المؤن والذخائر والجنود. و وصلت طلائع الحملة الى سواحل الجزائر في أوائل شهر جوان،و في 13 جوان نزلت القوات الفرنسية في شبه جزيرة سيدي فرج غرب مدينة الجزائر ،حيث احتلت المنطقة و مرتفعاتها فورا، واستولت على المدفعية المنصوبة هناك.

عندما وصل خبر الانزال إلى الداوي حسين، أمر بإطلاق المدافع كإشارة للخطر وجمع قواته المربطة في قرية سطاوالي، وكان قد حصل من جواسيسه في باريس ومارسيليا على معلومات حول نوايا فرنسا العدوانية، ما دفعه إلى حشد القوات وطلب الدعم من بايات قسنطينة والتيطري ووهران.

¹ - إيف فانسون بوتان ، إستطلاع المدن والحصون و بطاريات مدينة الجزائر ...،المرجع السابق، ص 22 .

² - المرجع نفسه، ص 32

استجاب باي قسنطينة وحضر على رأس 13 ألف جندي كما بعث باي التيطري ووهران تعزيزات مماثلة جندت في العاصمة والمناطق المجاورة حوالي 20 ألف متطوع، وأوكلت قيادة هذه القوات للآغا ابراهيم صهر الداوي وحفيده رغم افتقاره للخبرة العسكرية .

في 19 جوان 1830، تقدم الجنرال دي بورمون بجيشه ببطء حتى وصل إلى معسكر الآغا ابراهيم والذي كشفت جميع خططه بسبب أربعة جنود وقعوا في الأسر، ومع بداية الاشتباك تراجع الآغا ابراهيم سريعا، بينما استولى دي بورمون على معسكر مصطفى باشا.¹

فسارع الداوي الى اعادة تنظيم قواته تحت قيادة مصطفى بومرزاق باي تيطري، لكن دي بورمون واصل زحفه من جهتين - الشرقية والشمالية- وأحكم الحصار على قوات الداوي التي انهارت سريعا، وبحلول 28 جوان 1830 كان القوات الفرنسية قد تجمعت غرب سيدي بوناقا وبدأت الزحف نحو القسبة وفي 23 جويلية 1830، ركزت نيرانها على برج مولاي الحسن الذي يحمي قلعة القسبة ومقر الحكم²، فأدرك الداوي حسين عندها أن سقوط المدينة بات وشيكا فبادر إلى الاتصال بالفرنسيين محاولا توسط القنصل البريطاني، لكن محاولته رفضت وطالبت القيادة الفرنسية بتسليم المدينة دون قيد أو شرط وأرسل الجنرال دي بورمون نص المعاهدة إلى الداوي والتي تضمنت الآتي:³

- تسليم قلعة القسبة وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة ومبانيها الى الجيش الفرنسي هذا الصباح على الساعة العاشرة

- يتعهد القائد العان للجيش أمام باشا الجزائر أن يترك له الحرية وكل أمواله الشخصية.

- يكون الباشا حرا في أن يتوجه هو وأسرته وثروته الخاصة الى المكان الذي يختاره وإذا فضل البقاء بالجزائر فله ذلك هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي.

¹ يحي بوعزيز ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص ص 144-146

² المرجع نفسه، ص 146.

³ علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، دار المعرفة، بيروت، ص 286.

- يتعهد القائد أن يقدم لكل الجنود الانكشارية نفس المعاملة ونفس الحماية.
- سيظل العمل بالدين الاسلامي حرا، كما أن حرية السكان مهما كانت طبقاتهم ودياناتهم وأموالهم وتجارهم وصناعاتهم لن يلحقها أي ضرر.¹
- وفي 5 جويلية، وقع الداي الاتفاق بختامه معلنا بذلك تسليم مدينة الجزائر وقصبتها الى الاحتلال الفرنسي.²

ثانيا: الموقف التونسي من احتلال فرنسا للجزائر

بعد وصول نبأ اندلاع الحرب بين الجزائر وفرنسا إلى تونس عقب حادثة صفعة المروحة وطرده القنصل الفرنسي دوفال، سارع حسين باي الى اتخاذ تدابير أمنية منها شحن الدخيرة في مرسى حلق الوادي، وتعزيز حاميته بثلاثمائة جندي وزيادة عدد الجنود على الحدود الجزائرية، غير أن هذه الخطوات أثارت استياء وكيل الجزائر بتونس الذي رأى فيها موقفا عدائيا اتجاه الجزائر، وسعى إلى اقناع الباي بمساندة بلاده ، إلا أن الباي التونسي التزم الحياد³، ولم يقتصر حسين باي على ذلك بل تجاوز إلى إظهار تأييده لفرنسا بدافع الخوف من قوتها حيث سارع الى دعمها وأبدى إستعداده لتزويد قواتها بالمواد الغذائية الضرورية.⁴

كما توجه إلى القنصل الفرنسي بطلب تزويده بضباط لتنظيم جيشه وفق النظم الأوروبية في اطار مسعاه لتحديث القوات التونسية والتخلص من الإعتماد على فرق الإنكشارية.

¹- علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 286

²- شارل روبير أجيرون، ترجمة عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصر، الطبعة الأولى، منشورات عويداتبيروت- باريس، ص15.

³- ألفونس روسو، الحوليات التونسية منذ الفتح الغربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تر،محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ص ص350 - 351.

⁴- محمود السيد ، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، ص 135.

كما شهدت تونس خلال حصار الجزائر إستعراض فرنسا للقوتها البحرية على السواحل التونسية بدريعة حماية المصالح الفرنسية والتجارية من أي تهديد محتمل من السفن الجزائرية، هذا التواطؤ بين الباي والفرنسيين أثار حفيظة بعض فئات المجتمع التونسي، التي رفضت الموقف السلبي لتونس تجاه ما يحدث في الجزائر وعبرت عن سخطها من بعض الاصلاحات الإدارية، لا سيما تلك التي طالت مرتزقة الانكشارية والغاء أدوارهم.¹ وقد كان من المنتظر أن يتحرك سكان القطر التونسي لمواجهة مشروع الاحتلال الفرنسي للجزائر غير أن ذلك لم يحدث، ويعود ذلك الى جملة من الأسباب أولها: أن الأهالي لم يكونوا قادرين على الخروج عن طاعة سيدهم الباي حسين باشا ثانيا: استسلام الحكومة الجزائرية العثمانية رغم وجود أحمد باي الذي ظل متمسكا بموقفه الرافض للمساعدة التونسية.²

ثالثا: تونس بعد الجزائر (بداية التوسع)

منذ سنة 1830 تحولت تونس إلى ساحة صراع بين قوتين أساسيتين فرنسا والدولة العثمانية، فقد سعت فرنسا إلى فصل تونس عن أي ارتباط بالباب العالي، بينما عملت الدولة العثمانية من جانبها على الإبقاء على هذه الولاية العربية تحت المظلة الاسمية لهيمنتها.³ فبعد أن تمكنت الدولة العثمانية من إنهاء حكم الأسرة القرمانية في طرابلس الغرب وربط الولاية مباشرة بالمركز في اسطنبول كانت تأمل في تحقيق الأمر نفسه في تونس، خصوصا مع امكانية دعم الحاج أحمد باي الذي كان يقاوم الفرنسيين في الجزائر ويحقق انتصارات. وفي محاولتين سنتي (1836-1838) سعت اسطنبول إلى ارسال أسطول بحري نحو تونس لتأكيد السيادة

¹ - ألفونس روسو ،الحوليات التونسيةالمرجع السابق، ص 357.

² - عطية محمد، الصراع بين الايالتين الجزائرية والتونسية من خلال المصادر المحلية الجزائرية والتونسية(1587-1830)م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ت ا: صحراوي عبد القادر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الانسانية ، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس ، السنة الجامعية 2014-2015 ، ص135.

³ - سمير أبو حمدان ، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، الدار الافريقية العربية، لبنان، 1993، ص21.

العثمانية بها، غير أن فرنسا سارعت إلى عرقلة هذا السعي من خلال إرسال أسطولها إلى السواحل التونسية، متذرة بأن أي تغيير في الوضع السياسي في تونس قد يهدد أمن الحدود الجزائرية وحتى إن تطلب الأمر استخدام القوة. وبعد معركة قسنطينة وسقوط المدينة، كثف الحاج أحمد باي جهوده لربط تونس بشكل نهائي بالإمبراطورية العثمانية¹. وفي المقابل اتخذت فرنسا مواقف أكثر حزمًا ففي شهر جوان 1836 أرسلت قوة بحرية إلى تونس كرد فعل على التدخل العثماني في طرابلس، وكانت الأوامر الموجهة إلى قائد الأسطول الفرنسي تقتضي بمراقبة تحركات طاهر باشا قائد الحملة العثمانية، وتحذيره من أي تدخل في الشأن التونسي كما تضمنت تعليمات تقترح وضع الباي التونسي تحت الحماية الفرنسية.

كما يبدو أن فرنسا استطاعت التلاعب بالبلاط الحسيني من خلال زرع الشكوك لدى الباي بأن أحمد باي متحالف مع الدولة العثمانية لإزاحته من الحكم، فبعث برسائل إلى سكان قسنطينة يحثهم فيها على وقف المقاومة والتخلي عن دعم أحمد باي كما قطع الطريق على أي مساعدات عثمانية كانت موجهة له².

وفي إطار سياسة الضغط الفرنسي على حساب الدولة العثمانية نشرت صحيفتنا "courrier" و "Deba" الفرنسيتين سنة 1854 أن باي تونس أعلن نفسه حاكمًا مستقلًا، وأن نظام الحكم في البلاد منفصل على الإدارة العثمانية، وعندما تقرر سك العملة سنة 1856 أراد المشير الثاني

¹ - عبد الرحمان تشايجي ، الصراع التركي - الفرنسي في الصحراء الكبرى ، مراجعة محمد الأسطي ، ترجمة الدكتور علي اعزازمي ، تقديم محمد الطاهر الجاربي ، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي ، طرابلس، 1982 ، ص 51.

² - مقالاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2014، ص 64.

محمد باي وضع اسمه عليها بدلا من السلطان العثماني غير أن شيخ الاسلام تدخل لمنعه عن ذلك.¹

ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأ المشروع الفرنسي لاستعمار تونس يتبلور بوضوح خصوصا بعد مؤتمر برلين سنة 1878 حيث شرعت فرنسا في تنفيذ خطواتها لاحتلال البلاد عسكريا واعلانها محمية فرنسية، جاء ذلك انطلاقا من رغبتها في منع قيام كيان سياسي على حدودها مع الجزائر الفرنسية ، وسعيا لاكتساب قواعد بحرية لتأمين امداداتها وقد عبر جول فيري عن هذا التوجه باعتبار أن احتلال تونس مفتاحا لتأمين "مملكة فرنسا الجزائرية"، مؤكدا أن الوجود الفرنسي لن يستقر ما دامت الأراضي الحدودية خارج نطاق السيطرة الفرنسية.²

¹ - محمد السعيد عقيب ، محمد العيد قدع ، الايالة التونسية والسلطة العثمانية مظاهر التبعية وتجليات الانفصال مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، ع 20، ص 182.

² - رامي سيدى محمد ، قراءة مقارنة في خلفيات ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس ، مجلة الفرطاس ، ع السابع، 2018، ص ص 194-198.

المبحث الثاني : بروز الأطماع الفرنسية في تونس.

لم تبد فرنسا اهتمامها فعليا بتونس إلا بعد إحتلالها للجزائر سنة 1830 إذ إقتصرت نشاطها قبل ذلك التاريخ على التجارة ومصائد المرجان على طول الساحل الشمالي، غير أن العلاقات التجارية بين فرنسا وشمال إفريقيا تعود الى النصف الثاني من القرن الخامس عشر، خاصة بعد هجرة اليهود الاسبان إلى جنوب فرنسا وهجرة المسلمين والاسبان إلى شمال إفريقيا، وقد كانت فرنسا أول دولة أوروبية تعين مندوبا سياسيا لها في تونس، ما منحها نفودا سياسيا مبكرا في المنطقة إستمر من القرن السادس عشر حتى إندلاع الثورة الفرنسية.¹

ففي القرن التاسع عشر بدأ التدخل الأجنبي يتوسع تدريجيا في تونس خاصة مع تزايد عدد الجاليات الأوروبية، فقد أصبح لقنصل فرنسا على وجه الخصوص الحق في حماية الرعايا الأوروبيين المقيمين بتونس وهو إمتياز كان يجدد بشكل دوري كما كان البايات يبرمون المعاهدات مع الدول الأوروبية مقابل مكافأة شخصية². ما منح القناصل فرصة لتعميق نفودهم داخل البلاد الحسينية، وقد إستغل القناصل هذا الوضع لفرض مشاريع إصلاحية ظاهرها التحديث لكن باطنها إثارة الإضطرابات وتقويض أسس الحكم التونسي تمهيدا لتبرير التدخل المباشر، كما تمكنوا من دفع الدولة إلى اقتراض من أوروبا ليصبح التدخل الأجنبي في الشؤون المالية ذريعة جديدة للسيطرة³.

وقد ترافق هذا التوسع في النفود مع منح الشركات الأجنبية امتيازات واسعة للعمل والاستثمار داخل تونس، فشروط التعاقد باتت تتضمن ضمانات تعفيها من الالتزام الكامل بالقوانين المحلية وتجيز لها اللجوء إلى قناصلها عند حدوث أي نزاع يستدعي تدخل القضاء، وكان الصراع بين

¹ - محمد محمود السروجي ، العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية الى الاستقلال ، المكتبة الوطنية المطبعة المصرية، ص 51 - 52.

² - الحبيب تامر ، هذه تونس ، مكتبة المغرب العربي ، مطبعة الرسالة ، ص 25.

³ - محمد محمود السروجي ، العلاقات التونسية الفرنسية ... المرجع السابق ، ص 52.

القناصل أنفسهم يمثل الوجه الآخر لهذا التدخل، حيث سعى كل دبلوماسي إلى تمكين رعاياه من الحصول على الامتيازات الكبرى وضمان تفوق شركات بلاده في الفوز بالمشاريع الاقتصادية الكبرى، مما عمق حدة التنافس الأجنبي على النفوذ داخل الولاية التونسية¹.

وعلى الصعيد الاقتصادي واجهت سلطات الحماية الفرنسية صعوبات بسبب تمسك قوى أوروبية مثل بريطانيا وإيطاليا بالمعاهدات غير المتكافئة والتي كانت قد فرضتها على تونس في فترات سابقة سعياً وراء مصالحها التجارية ومن أبرز هذه المعاهدات تلك الموقعة مع إنجلترا في سنتي 1863 و 1875 ومع إيطاليا سنة 1868، وقد منحت هذه المعاهدات امتيازات واسعة للبضائع الأوروبية حيث لم تكن تخضع إلا لرسوم بسيطة، بل كانت معفاة من الضرائب المحلية مما جعل تونس سوقاً مفتوحة للسلع الأوروبية كما أضيف إلى ذلك منح الأجانب حق التملك العقاري، وهو إمتياز ظهر منذ اصدار "عهد الأمان" 1857².

وقد استغلت الدول الأوروبية هذه الامتيازات لتوسع نفوذها الاقتصادي في تونس، خاصة مع محاولات البايات تحديث الجيش وتجهيزه بوسائل حديثة استهلكت موارد مالية كبيرة، ما دفع الدولة إلى طلب قروض من الشركات الأجنبية، هذا إلى التوسع في النفقات العامة والاقتراض ساهم في ارتفاع الدين العام، وأدى الى تدهور قيمة العملة الوطنية وتزايد الأعباء على السكان الذين وجدوا أنفسهم غير قادرين على مجارات الكلفة المالية المتزايدة³.

وبفضل وفرة رؤوس الأموال الأوروبية تمكنت القوى الأجنبية من السيطرة على التجارة الخارجية واستغلال الموارد التونسية ومثال ذلك ما قامت به شركة فرنسية في أواخر القرن السابع عشر

¹ - عاطف عيد، قصة وتاريخ الحضارات العربية ، 21-22، تونس الجزائر، موسوعة تاريخية- حضارية- حضارية أدبية، ص60

² - علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، تع : عمر بن ضو ، حليلة قرقوري ، علي المحجوبي ، المطابع الموحدة ، سراس للنشر ، ص ص 20 - 21.

³ - حفيظة بوتوقوماس ، النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني 1117-1246 هـ 1705-1830 م ، حوليات التاريخ والجغرافيا ، ع 9 ، ص 297.

وبداية القرن الثامن عشر من استغلال لمقاطعة رأس النيقرو (ثامكرت) شرق طبرقة، حيث حولت إلى مركز تجاري نشط لتسويق حبوب افريقيا عبر تجار فرنسيين¹. كما حصلت فرنسا سنة 1828 على امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل الرصاص في حمام الأنف، ما يبرز تنوع الامتيازات الفرنسية التي شملت قطاعات التجارة، الفلاحة، الصيد البحري، الصناعة والقطاع المنجمي وقد تم الحصول على بعضها من خلال اتفاقيات موقعة، مثل تلك التي أبرمها حسين باي مع مهندس المناجم الفرنسي "بينوا" ما يعكس عمق التغلغل الاقتصادي الفرنسي في تونس².

أولاً: عهد الأمان

تسبب حادث مقتل غلام مسلم على يد يهودي وقيل أنه جاء نتيجة سب ديني من يهودي لمسلم في إشعال موجة غضب عارمة في صفوف السكان المسلمين بتونس وقد أثار هذا الحادث قلق الدول الأوروبية خصوصا فرنسا وبريطانيا، واستغلت هذه الدول الحادثة للتدخل في الشؤون التونسية حيث وجهت تعليمات إلى قناصلها للاحتجاج رسميا، بينما قامت فرنسا بخطوة تصعيدية بإرسال قطع بحرية إلى السواحل التونسية سنة 1857³.

وتحت هذا الضغط الخارجي إنعقد إجتماع حضره ممثلو السلطة التونسية وأعيان البلاد والقناصل الأجانب، وأمير الأسطول الفرنسي بالاضافة إلى عدد من رجال الدين اليهود والنصارى ونتج عن هذا الاجتماع اصدار وثيقة "عهد الأمان"⁴ بتاريخ 9 سبتمبر 1857، والتي مثلت اعترافا صريحا

¹ - حفيظة بوتوقوماس ، النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني 1117-1246 هـ 1705-1830م ... نفس المرجع السابق، ص 297.

² - محمد مداح ، رأس الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م ، مجلة عصور الجديدة مصنفة ج ، مج 10، ع 4 ، ص 333.

³ - بن نعماني سيدي أحمد ، وثيقة عهد الأمان في تونس العثمانية ، مجلة الروافد للبحوث والدراسات، جامعة غرداية ، ع 10 ، 2021 ، ص 80.

⁴ - ينظر : الملحق رقم 10.

من الباي بالتزامه بتحقيق المساواة بين جميع سكان الايالة بغض النظر عن أديانهم أو ألسنتهم أو ألوانهم¹.

وقد أفرز العهد توازنات جديدة داخل البنية السياسية للإيالة، حيث استفاد منه فاعلون جدد بفضل المناصب والمؤسسات التي نشأت بموجبه مجلس الضبطية، المجلس البلدي والمجلس الأكبر في المقابل ظهرت مقاومة من أعوان الدولة التقليديين الذين تمسكوا بحقوق اعتبروها أصلية في بنية الدولة الحسينية، أما فرنسا فقد عبرت عن رفضها لما جاء في العهد وما ترتب عنه من اصدار دستوري 1861 لاسيما بسبب عدم قدرتها على الاستفادة من البند الحادي عشر الذي شرع تملك الأوروبيين للأراضي والعقارات، وذلك بسبب أزمته الاقتصادية وافتقارها للسيولة المالية مقارنة بمنافستها انجلترا التي استغلت هذا الامتياز لصالحها بشكل واضح².

ثانيا: اللجنة المالية والديوان التونسية :

بسبب تدهور الموارد المالية للدولة التونسية، لجأت السلطات إلى سياسة الاستدانة المتكررة، ومع تزايد الديون وضعف الإيرادات أعلن الباي عجز الدولة عن السداد، وفي محاولة لمعالجة الوضع شكل الوزير خير الدين³ لجنة مالية⁴ لتوحيد الديون التي بلغت حوالي 20 مليون فرنك، غير أن هذه اللجنة تحولت إلى ساحة صراع بين فرنسا من جهة وبريطانيا وإيطاليا من جهة أخرى، حيث

¹ - بن تيشة أحمد ، مكحلي أحمد ، طبيعة نظام الحكم الحسيني في تونس وتطور مؤسساته السياسية والقضائية خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر الميلاديين (1705-1881) ، مجلة آفاق فكرية ، مج 09 ، ع 03 ، ديسمبر 2021 ، ص 799.

² - محمد البشير رازقي، ثورة علي بن غداهم (1864) وسياقها العالمي: الايالة التونسية والحرب الأهلية الأمريكية' مجلة دراسات في التاريخ والحضارة، مج 2، ع 02، 2022 ، ص ص 80-81.

³ - خير الدين : من اصل شركسي ولد سنة 1822 م ،نشئ في اسطنبول في بيت احد البشوات ،ثم ارسل الى تونس وهو في السابعة عشرة من عمره حيث ترعرع في قصر احمد باي . عرف بكفاءته وقد عين وزيرا اكبر (رئيس الوزراء) وكان من ابرز المصلحين في الدولة التونسية ... ينظر : عبد الجليل التميمي ، الجيش التونسي في عهد الصادق باي (1859-1882) مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات ، ص 69 .

⁴ - عبد الوهاب حسين حسيني، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، ص 170.

سعت كل دولة لاستخدامها كأداة لتعزيز نفودها في تونس وقد حاولت فرنسا افشال اللجنة لإظهار فشل الادارة المالية في خطوة تهدف لاحقا الى تبرير فرض الحماية¹.

وقد جاء تشكيل اللجنة الدولية سنة 1869 باقتراح من فرنسا وانكلترا وايطاليا على أن ترأسها شخصية تونسية، وقد أوكلت إليها مهام تتعلق بتحديد قيمة الدين وفوائده، وتحديد المنشآت والمرافق التي يستوفى منها الدين، على أن تتولى اللجنة ادارتها بشكل مباشر وهو ما شكل مساسا صريحا بسيادة الدولة التونسية².

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأزمة لم تكن وليدة اللحظة، بل كانت نتيجة تراكمات طويلة تعود إلى فترة تولي مصطفى خزندار³ الوزارة الكبرى في عهد أحمد باي (التونسي) ، حيث استغل خزندار الثقة التي منحها له الباي لتحقيق مصالحه الشخصية، وأدخل شريكه محمد بن عياد⁴ ليشركه الاشراف على مالية الدولة، فاستوليا على مداخل البلاد على مدى عشرين سنة جمعا خلالها ثروات هائلة، وعندما شعرا بقرب انكشاف أمرهما هربا الأموال إلى الخارج، ولما استنزفت الموارد

¹ - محمد الهادي الشريف، تاريخ توني ، ط الثالثة، دار سراس للنشر، تونس 1993، ص 97.

² - سمير أبو حمدان ، خير الدين التونسي، أبو النهضة التونسية ، دار الكتاب العالمي ، لبنان 1993، ص 40.

³ - مصطفى خزندار : ولد سنة 1817م في احدى الجزر اليونانية وبيع وهو طفل صغير في اسواق اسطنبول ثم الى بايات تونس . نشأ في كنف الاسرة الحسنية الحاكمة وتعلم الاسلام وعلوم الدين ، وصحب احمد باي في نشأته ثم تولى لاحقا مهام ادارية عليا قبل ان يتقلد مناصب عليا في الدولة .ينظر: عبد الجليل التميمي ، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي ... المرجع السابق، ص 68 .

⁴ -محمود بن عياد : كان من ابرز اعوان الخزندار ، تولى جمع الضرائب و ابرام صفقات الدولة وقد رف بشجعه ونهب للمال الغام حيث راكم ثروة ضخمة لحسابه وحساب شريكه خلال نحو عشرين سنة من النفود و السلطة . ينظر : سمير ابو حمدان ،خير الدين التونسي ...المرجع السابق ص 29.

الداخلية لجأ خزندار إلى الاقتراض المكثف، حتى غرقت البلاد في ديون بلغت 240 مليون بفوائد تراوحت بين 12% و 15% سنويا، وهو ما فقم من هشاشة الاقتصاد التونسي¹.

ثالثا:الثورات الداخلية

نتيجة للأزمة المالية اندلعت ثورات شعبية ذات طابع جبائي، أبرزها ثورة علي بن غداهم سنة 1864م التي عمت البلاد² وواجهت قمعا شديدا خاصة في مناطق الساحل المعروفة بإنتاجها الزراعي، هذا القمع فاقم من الدمار الذي لحق البلاد، وقد تلت ذلك سنوات من المحن مثل ضعف المحاصيل الزراعية و المجاعات وانتشار الكوليرا، ما أدى إلى انهيار اقتصادي وديمقراطي واسع النطاق³.

وبعد تفاقم الأوضاع الاقتصادية فوجئ السكان بزيادة جديدة في الضرائب ، الأمر الذي قوبل برفض واسع إلى حد تعبير بعضهم عن استعدادهم للموت على أن يدفعوها، وعندما بلغ خبر هذا السخط إلى عرب البادية بادرت قبيلة "ماجر" إلى اختيار علي بن غداهم⁴ ليكون وسيطا بينهم وبين الباي بغرض إبلاغه بعجز الأهالي عن الدفع والمطالبة بإلغاء القرار، إلا أن الأمور تطورت إلى ما يشبه الثورة، ففي البداية حاول بن غداهم حصر مطالب الأعراب من خلال عقد اجتماع عام معهم، لكن تطور الأحداث وتكاثف القبائل ضد السلطة المحلية التي عجزت بدورها عن

¹ - محمد الصالح جراد المطوي ، تونس في جهادها أو مذكرات سياسية، ط الأولى ، مطبعة الاتحاد، تونس ص ص 11-14.

² - ينظر : الملحق رقم 11.

³ - محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس،..... المرجع سابق، ص 98.

⁴ - علي بن غداهم : ثائر تونسي ولد في ولاية القصرين وينتمي الى قبيلة ماجر . كان يلقب ب "باي الشعب " قاد ثورة سنة 1864م ضد الحكومة التونسية بسبب تفاقم الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و قرار مضاعفة الضرائب...ينظر :خير الدين التونسي ، اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك ، تق : محمد الحداد ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ص 37.

احتواء الوضع، دفعها إلى اتخاذ زمام المبادرة، فقام بمراسلة أعراب "القيروان وسوسة والجنوب داعيا إياهم إلى توحيد صفوفهم ماداموا على حق¹.

إن الأطماع الفرنسية لم تكن وليدة لحظة، بل تدرجت ضمن مسار توسعي بدأ منذ احتلال الجزائر سنة 1830، وقد استغلت فرنسا الأوضاع الداخلية المتأزمة في تونس لتبرير تدخلها التدريجي في الشأن التونسي.

¹ - عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816- 1871 ، تق : روبرمنتان ، ط 1 ، مارس 1972 ، الدار التونسية للنشر ، ص ص 21-22.

المبحث الثالث: نزاعات الحدود الخلاف حول المسائل الأمنية

أولاً- مطامع تونس في بايلك قسنطينة و وهران:

شهدت العلاقات بين باي تونس حسين باشا والسلطات الفرنسية ممثلة في الحاكم العام كلوزيل تطورات سياسية لافتة إذ اقترحت فرنسا تعيين بايين تونسيين على بايلك قسنطينة و بايلك وهران¹ مقابل ضريبة سنوية تدفع لفرنسا على أقساط ويعاد النظر في الاتفاقية بعد انقضاء مدة معينة. وقد رأى الباي في هذه الصفقة فرصة سياسية ثمينة، إذ تتيح له درء الفوضى وحماية أراضيه مع احتمال بسط نفوده الى قسنطينة، مستشيراً في ذلك كبار دولته غير أن الاجماع جاء رافضاً للمشروع معتبراً أن وهران بعيدة عن بلادهم، وأن سكانها من العريان يختلفون في الطباع عن عرب تونس وقد كان من أبرز المعارضين الوزير أبو الربيع سليمان كاهية² ورغم ذلك وقع الاختيار على خير الدين آغا لإرساله إلى وهران، رغم أنه لم يكن مقتنعاً بالمهمة سافر مكرها رفقة الكاتب أبو محمد حسن بوكاف و أبو حسونة المورالي وقلة من الجنود يوم 19 جانفي 1831م³. اعتقد الباي حسين باشا ووزيره الأكبر شاكير أن فرنسا غير قادرة على الاستمرار في احتلال الجزائر، وأن تدخلها كان مجرد انتقام من داي الجزائر إلى حد التصريح بأن فرنسا ستسلم له حكم الجزائر " وأن هاته البلاد سوف تعهد إلي وأصبح الحاكم المطلق على ولاية الجزائر"، ما جعلهما

¹ عبد الجليل التميمي ، مغامرة الحماية التونسية على وهران 1831 ،الأصالة ، ع 32 ، 1 ماي 1976،

² أبو الربيع سليمان كاهية : مملوك من اصل قوقازي خدم في بلاط علي باي بن حسين وترقى في المناصب حتى عين كاهية للمحلة ثم كاهية بدار الباشا ،عرف بضعف كفاءته في ادارة المهام الكبرى وقد قاد حملة الى قسنطينة انتهت بهزيمة ،توفي في 29 رجب 1222هـ الموافق ل 21 سبتمبر 1807م ...ينظر:احمد بن ابي الضياف ، اتخاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس و عهد الامان ، تح : لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ،ج7 ، المجلد 7، الدار العربية للكتاب ، ص56 .

³ أحمد بن ابي الضياف، اتخاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، مج 2 ، ج3 ،الدار العربية للكتاب ، ص 176.

يقبلان المعاهدة مع كلوزيل التي اعتبروها صفقة مريحة تقضي بمنح تونس حكم وهران وقسنطينة مقابل مبلغ يقدر بين 15 و 20 مليون فرنك يدفع على أقساط سنوية. أما الجنرال كلوزيل، فقد كان هدفه الأساسي من هذه الاتفاقية هو تجنب شن حملة عسكرية على قسنطينة أو وهران خاصة في ظل ضعف الامكانيات الفرنسية آنذاك ، ولهذا لم يعلم حكومته بتفاصيل المعاهدة التي وقعت في 18 ديسمبر 1830 معتقدا أنها مسألة إدارية داخلية¹.

عند وصوله الى وهران واجه خير الدين واقعا صعبا فقد تم عزله في قصر الامارة، وانحصر دوره في تحصيل الضرائب على البضائع القليلة التي تصدر عبر البحر، كما تعرض لمضايقات وهجمات من سكان البايك وقد طالب أفراد الحامية العثمانية السابقة والبالغ عددهم 800 شخص بترحيلهم الى الشرق.

إلى جانب ذلك كانت معظم أملاك الباي تحت سيطرة القنصل الانجليزي الذي ادعى أنه اشتراها من الباي حسين، أما قبائل المخزن التي كان التونسيون يعولون على دعمها فاتجهت نحو تلمسان ولم تكن لدى باي تونس الأموال الكافية لضمان ولائها، بل حتى القوات التونسية في وهران كانت تعاني من نقص المؤن.²

وأمام هذا الوضع قرر خير الدين شن حملة عسكرية في أواخر أبريل 1831 باتجاه مستغانم، ضمت حوالي 500 مقاتل، وقد أسفرت هذه الحملة عن قتل العديد من أفراد القبائل والاستيلاء على حوال 4000 رأس من الماشية، ما أدى الى نقمة السكان المحليين على تونسوقد زادت هذه التصرفات من تعقيد الوضع وساهمت في تأليب الرأي المحلي ضد الوجود التونسي في وهران بالتزامن مع تغير الموقف داخل الأوساط الفرنسية الرسمية، إذ رفضت الحكومة الفرنسية لاحقا

¹ - عبد الجليل التميمي، مغامرة الحماية.....نفس المرجع السابق.

² - العيد فارس ،طبيعة العلاقات الجزائرية مع المغرب الأقصى و تونس ،عصور جديدة ، ع 19- 20 ،2015،ص ص 335-336 .

المعاهدة التي أبرمها الجنرال كلوزيل مع باي تونس. وعلى هذا الأساس تم تعيين الجنرال "بارتيزان" خلفا لكلوزيل بتاريخ 20 فيفري 1831، مع تزويده بأوامر تقضي بفسخ الاتفاق مع التونسيين وتحصين مواقع الجيش الفرنسي بوهراو وقد تم ترحيل التونسيين فعلا في 5 جويلية 1831¹. بعد سقوط قسنطينة سنة 1837، اتسع تدخل الادارة الاستعمارية الفرنسية في الشؤون التونسية حيث طلب الحاكم العام الفرنسي بالجزائر من باي تونس كبح الدعم العسكري الذي كان أحمد باي يتلقاه من أوروبا عبر الأراضي التونسية إلا أن الرد التونسي جاء رافضا بلهجة تؤكد على قدرة البلاد رفض تلك الاملاء ومع نهاية نفس السنة، بدأت القوات الفرنسية تتوغل نحو المناطق الحدودية ففي واقعة مثيرة ضمت القوات الفرنسية جزءا من قبيلة نهد المتوطنة غرب التراب التونسي إلى منطقة القالة الجزائرية ما أثار إحتجاج حاكم تونس الذي طالب عبر قنصله بضرورة تراجع السلطات الفرنسية عن هذا التصرف، فقد كانت الأعراف السياسية آنذاك تعتبر أن الولاء البشري هو ما يحدد السيادة وبالتالي فان سحب هذا الجزء من السلطة التونسية يعد مساسا واضحا بسيادة البلاد. ولم يلتزم باي تونس الصمت بل أوفد وزيره مصطفى خزندار في أفريل 1839 الى ملك فرنسا برسالة رسمية يطالب فيها بتسوية الأوضاع التي شابها التوتر والخزق للحدود، إلا أن الرد الفرنسي جاء بمزيد من التصعيد فقد تعرض قائد مدينة الكاف لضغوط فرنسية مباشرة في وقت كانت السلطات الفرنسية تظهر نوايا واضحة لضم مناطق ممتدة من القالة الى طبرقة وجبال خمير وصولا الى منطقة أولاد علي. وتبعاً لذلك تم الاتفاق في سبتمبر 1843 على تشكيل لجنة فرنسية - تونسية مشتركة لدراسة قضية الحدود في محاولة لتسوية النزاع المتزايد الذي بات يهدد الاستقرار في المنطقة الحدودية بين الايالة التونسية والجزائر².

¹ - العيد فارس، طبيعة العلاقات الجزائرية مع المغرب الاقصى و تونس ...، المرجع السابق، ص 336.

² - عميرايي احميدة، علاقات بايلاك الشرق الجزائري بتونس... المرجع السابق، ص ص 87-90.

كما تعد انتفاضة ابن ناصر¹ بن شهرة من أبرز الأزمات الحدودية التي نشبت بين فرنسا الاستعمارية وتونس، لما خلفته من توترات دبلوماسية وأمنية على مستوى المنطقة الحدودية (تونس- الجزائر)، وقد برز هذا التوتر بشكل واضح عقب مشاركة ابن ناصر بن شهرة في معركة حاسمة ضد الاستعمار الفرنسي يوم 29 جانفي 1872. رفقة المقرانيين و رغم أن المعركة لم تكلل بالنصر إلا أن ابن ناصر ابن شهرة استطاع تأمين انسحابه هو والمقرانيين نحو تونس، حيث تمكنوا من دخول الأراضي التونسية بفضل تدخلاته، الا أنهم واجهوا هناك شروطا صارمة فرضتها السلطة التونسية بإيعاز فرنسي، تقضي بتفريقهم ومنعهم من الإقامة في المناطق الحدودية القريبة من الجزائر.²

وتزايدت حدة التوتر أن السلطات الفرنسية من الخطر المتنامي الذي يشكله كل من محي الدين ومعاونة ابن ناصر ابن شهرة فسارعت الدبلوماسية الفرنسية إلى التدخل عبر قنصلها في تونس مطالبة الباي بالتضييق عليهما والعمل على اعتقالهما وتسليمهما إلى السلطات الفرنسية في الجزائر، استجابت السلطات التونسية لتلك الاملاءات فأصدرت أوامرها إلى جميع الولاة في المناطق الحدودية، كما كلف الولاة في الجهة الشرقية بمراقبة الموانئ واعتقال كل من يشتبه في توجهه بحرا نحو الجزائر، مع تفعيل شبكة واسعة من المخبزين زودوها بمعلومات دقيقة عن تحركات محي الدين وابن ناصر بن شهرة.³

¹ - ولد بن ناصر بن شهرة سنة 1804 بعشيرة الأرباع قرب مدينة ورقلة، في بيئة صحراوية أصلية تميزت بروح الفروسية والمروءة. ينحدر من أسرة عريقة، اذ كان والده بن شهرة وجده فرحات من قادة ووجهاء قبيلة الأرباع حيث توليا مشيختها على التوالي، نشأ في كنف هذه الأسرة وسط أجواء عربية خالصة طبعها الاعتزاز بالقيم القبلية كالشجاعة وحب القتال وتشرب مند صغره قصص الكر والفر وبطولات الحرب وقد سار على خطى أسلافه وظل متمسكا بالطرق الصوفية، منتميا الى الطريقة القادرية. ينظر: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج5، طبعة 2010، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 182.

² - محمد السعيد قاصري، دور القائدين ناصر بن شهرة في ثورة الأمير محي الدين في الشرق الجزائري سنة 1871، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 14، ص 222.

³ - المرجع نفسه ... ص 223.

وفي ظل الضغوط الفرنسية اضطر الباي التونسي بتاريخ 02 جوان 1875 إلى اجبار ابن ناصر بن شهرة على مغادرة البلاد، فرحلالى بيروت ومنها الى دمشق حيث التحق هناك بالأمير عبد القادر.

كما جسدت النزاعات الحدودية بين الجزائر و تونس في القرن التاسع عشر من خلال الغارات وعمليات النهب جزءا أساسيا من التوترات السياسية والاقتصادية بين القبائل على طول الحدود فقد حرص قادة القبائل الجزائرية باستمرار على ترسيم حدود الأراضي، لاسيما في المناطق التخومية وكانوا يواجهون تحذيرات متكررة في مراسلاتهم إلى قيادة الفراشيش¹ بشأن الحدود الفاصلة بين المجالين التونسي والجزائري فقد مثل الفضاء الحدودي منطقة توتر وفراغ بين الفراشيش والقبائل الجزائرية المجاورة إذ كثيرا ما كانت الغارات تحدث بشكل مفاجئ ومن دون مبرر ظاهر فتطال النهب ممتلكات القبيلة كافة، سواء كانت ماشية أو مؤونة أو غيرها، كما حدث مع قبيلة الزعابة على يد حاكم تبسة، ومن بين الدوافع الرئيسية لتلك الغارات محاولة السيطرة على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وهو ما كان ينقد في اطار سياسة التخويف والترهيب لإجبار القبائل على مغادرة أراضيها ومنعها من العودة اليها بهدف احكام السيطرة عليها².

وقد ساهم هذا السياق في ابراز ظاهرة اللصوصية بشكل لافت، خاصة قبيل الغزو الفرنسي لتونس سنة 1881، ففي قبيلة بني صالح الجزائرية مثلا ظهرت ممارسات نهب واضحة لكون المنطقة غنية بامتيازات الغابات التي تحولت لاحقا الى أرباح للأرستقراطية الفرنسية كما أقيمت بها مراكز استعمارية استحوذت على أفضل الأراضي وقد تعرضت هذه القبيلة للاستغلال من قبل عصابات من قطاع الطرق المنحدرين منها والذين لجأوا الى تونس بعد اقترافهم جرائم عديدة.

¹ - ينظر الى الملحق رقم 12.

² - ادريس رائسي ، القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الاجارة والاغارة(1830-1881)، ط 1، الدار المتوسطة للنشر، برج الوزير أريانة، الجمهورية التونسية، 2016، ص ص97.....129.

وفي ثمانيات القرن التاسع عشر، بدأت حملة سياسية فرنسية شملت تقارير من مدير بلدية "زريزر" المختلطة الواقعة في شرق الجزائر تهدف الى فضح الأوضاع الأمنية على الحدود لتبرير الغزو الوشيك ففي 15 أفريل 1881 ،خاطبت وزارة الخارجية الفرنسية الحكومة العامة في الجزائر مطالبة بتجميع الوثائق التي تؤكد تدهور الأمن على الحدود خلال العشر سنوات الأخيرة، وقد لعبت المؤتمرات الدولية أيضا دورا في تضخيم هذه الظاهرة، حيث أعدت الادارة الاستعمارية الفرنسية قوائم طويلة للجرائم المنسوبة إلى القبائل التونسية وأثناء كتابتها حرص موظفو الحكومة العامة على استبدال لفظ "سرقة" بمصطلح "غارة" لتغدو جزءا من النظام الاستعماري الذي صور سكان الريف التونسيين كمتعصبين ينهبون موارد جيرانهم، ضمن مسار دبلوماسي سياسي ضخم ركز بشكل مفرط على اللصوصية لبدء العمليات العسكرية¹.

¹ -Amtoninplarier Bandits recherches aux confins algero_tunisiehttpsdoiorg /10 400/rn 19 60 89

المبحث الرابع : تطور المسألة الفرنسية وفرض الحماية.

شهدت تونس خلال القرن التاسع عشر تصاعدا ملحوظا في حدة التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية الكبرى خاصة بين فرنسا وبريطانيا، قبل أن تدخل بريطانيا لاحقا كقوة استعمارية جديدة الى الساحة التونسية¹ ، وقد استغل القنصل البريطاني بداية الاصلاحات السياسية والاقتصادية (عهد الأمان) في تونس للحصول على امتيازات لرجال الأعمال البريطانيين فقد تمكن عام 1856 من تأجير أرض واسعة تابعة للوزير خزندار مساحتها سبعة آلاف هكتار لاستغلالها في زراعة القطن².

وفي عام 1859، إعتلى محمد الصادق باي العرش في تونس، متعهدا بالالتزام بعهد الأمان الذي سبق اقراره، كما بادر بوضع أول دستور للبلاد عام 1861 ونظم عمل الوزارات وأسس مطبعة رسمية وأصدر صحيفة "الرائد التونسي" الأسبوعية، غير أن عهده تميز أيضا بتزايد التدخل الأجنبي إذ إشتد التنافس الدولي على تونس ،نتيجة لهذا الوضع تزايد نفوذ القناصل الأوروبيين(البريطانيين والفرنسيين والايطاليين) في الشؤون الداخلية للإيالة، وسعوا جاهدين إلى الحصول على امتيازات ومشاريع اقتصادية لصالح رعاياهم وتدفق الأجانب على تونس بأعداد متزايدة،حتى بلغ عدد البريطانيين 700 شخص ومثلهم الفرنسيون بينما وصل عدد الايطاليين الى حوالي 11200 شخص مما جعل من الجالية الايطالية أكبر جالية أوروبية في تونس، ويرجع ذلك جزئيا إلى اعتقاد ايطاليا بأن فرنسا ستكتفي بالسيطرة على الجزائر،مما يتيح لإيطاليا فرصة الاستيلاء على تونس بالاضافة إلى طموحها في تأسيس مستعمرات ما وراء البحار أسوة ببريطانيا وفرنسا³.

¹ - مقالاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص68.

² - ميلود بلعالية، السياسة البريطانية تجاه أطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس 1830- 1882، مج 18، ع 1، ص 5.

³ - المرجع نفسه ص 5.

وفي سياق هذه المنافسة المتصاعدة، أبرمت إيطاليا معاهدة سنة 1868م التي منحت رعاياها امتيازات واسعة شبيهة تلك التي يتمتع بها الفرنسيون والبريطانيون¹.

ومع بداية سبعينيات القرن التاسع عشر، تطور التنافس الأوروبي على تونس من الميدان التجاري والمالي إلى ميادين أكثر حساسية كالصناعة والخدمات . وازدادت حدة التنافس بين فرنسا وإيطاليا خصوصا بعد تخلي إنجلترا عن مطامعها لصالح فرنسا، مما عزز موقع هذه الأخيرة في الساحة التونسية، وفي هذا الإطار تمكنت إيطاليا من الحصول على امتياز انشاء الخط الحديدي "تونس- حلق الوادي- المرسى"، متفوقة على محاولات شركة "بون-قالمة" الفرنسية وأمام هذا الاخفاق قررت الحكومة الفرنسية اللجوء إلى التهديد بالقوة لحماية مصالحها، فأوفدت في أفريل 1880 ثلاث سفن حربية إلى تونس مطالبة بمنح شركة "الباتينيو" مشروع انشاء ميناء تونس، ومنح فرعها شركة "بون- قالمة" إمتياز مدخطين حديديين أحدهما بين تونس وبنزرت² شمالا، والآخر بين تونس وسوسة جنوبا، وقد رضخ الباي للضغط الفرنسي ومنح شركة السكك الحديدية الفرنسية احتكار مد الحطوط الحديدية في البلاد،، غير أن حكومة الباي تراجعت عن هذه الامتيازات في أواخر سنة 1880 مما زاد من أطماع المصالح الفرنسية، خاصة المرتبطة بمشاريع السكك الحديدية في الدفع نحو استعمار مباشر يضمن حماية استثماراتها³.

وفي سياق التنافس الدولي الحاد على ممتلكات الدولة العثمانية، دخلت بريطانيا في مفاوضات سرية مع الحكومة العثمانية عرضت خلالها مساعدتها على وقف التقدم الروسي وحماية السلطنة، وبموجب ذلك، نزلت القوات البريطانية بجزيرة قبرص التابعة آنذاك لتركيا وقامت باحتلالها وقد

¹ -مقلا تي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر... المرجع السابق، ص 68.

² - بنزرت : ميناء هام في الشمال الغربي لتونس تعرف بإنتاج البقوليات و الزيتون ،وتطل شرقا على بحيرة بنزرت الغنية بانواع متعددة من الاسماك .ينظر: محمود السيد ،تاريخ دول المغرب العربي ...المرجع السابق ، ص93.

³ - خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية تونس، 2003 ص 18.

أثار هذا العمل احتجاجا من الحكومة العثمانية إلا أن البريطانيين سارعوا إلى تبرير تصرفهم بأنه مجرد إجراء وقائي لصالح الباب العالي يهدف الى حماية الدولة العثمانية من الخطر الروسي المحدق، وبحسن نية أو بسذاجة سياسية، قبلت الدولة العثمانية هذا التبرير واعتبرت احتلال قبرص درعا يحميها من التهديد الروسي، وفي خضم هذه التطورات إنعقد مؤتمر برلين 1878م الوضع تسوية سلمية للنزاع الروسي التركي وعلى الرغم من أن مصير تونس لم يكن مدرجا ضمن جدول أعمال المؤتمر، إلا أن وزير خارجية فرنسا إستغل احتلال بريطانيا لقبرص ليطالب بحق فرنسا في الحصول على نصيب مماثل من الغنائم.¹

وبعد مفاوضات بين الوزير الفرنسي واللورد سالزبوري وزير الخارجية البريطاني تمكنت فرنسا من انتزاع وعد رسمي بريطاني بترك تونس لفرنسا، وقد تبادل الطرفان مذكرات رسمية بهذا الشأن تحميل طابع الاتفاق المسبق على الاحتلال وقد علم بسمارك مستشار ألمانيا بهذا التفاهم، لكنه أثار السكوت، إذ رأى في توجه فرنسا نحو شمال افريقيا فرصة لابعادها عن حدود بلاده.

ورغم ذلك لم يكن الطريق إلى تونس ممهدا تماما أما فرنسا، فقد كانت إيطاليا تراقب الوضع عن كثب وتسعى لعرقلة الخطط الفرنسية، لما لها من مصالح كبيرة في الايالة أما الباي فكان يوازن بين دعم الفرنسيين والايطاليين، ويستميل الباب العالي تارة ويخفي علاقاته مع الانجليز تارة أخرى، وقد زاد هذا الوضع تعقيدا لدى الحكومة الفرنسية التي كان يقودها " جول فيري" والتي كانت تعتمد على أغلبية ضعيفة في البرلمان.²

فعملت فرنسا قبيل تدخلها العسكري في تونس على تدبير عدة مكائد محكمة لتبرير عدوانها أمام العالم، فقد أصدرت أوامر الى عملائها في الجزائر لتنظيم أحداث مفتعلة، بحيث تظهر فرنسا في مظهر الدولة المدافعة عن رعاياها ومصالحها لا دولة معتدية، ووفق هذا المخطط تم استغلال

¹ - امين شاكّر ،واخرون ،شمال افريقيا بين الماضي و الحاضر و المستقبل ،دار المعارف بمصر ،1954، ص 96

² - المرجع نفسه ،ص 97 - 98.

مشروع السكة الحديدية «بون» و«جولية» حيث كان يعمل فيها عدد كبير من العمال الأجانب من اسبان وايطاليين ومالطيين، فخطط المستعمرون لارتكاب مذبحه بحق بعض العمال، ثم يتم الصاق التهمة برجال القبائل التونسية مما يوفر ذريعة للقيام بحملة تأديبية¹. إلى جانب ذلك إدعت فرنسا أن حدود الجزائر تتعرض لهجمات مستمرة من قبائل تونسية، خاصة قبائل بني خمير² ومما ساعدها على ذلك أن حادثة وقعت في بداية سنة 1881م، عرفت ب "حادثة خمير" حيث كان التوتر والصدمات بين قبائل خمير التونسية وقبيلة نهد الجزائرية جزءا من نمط حياة تلك المناطق، لكن فرنسا عملت على تضخيم هذه الحوادث وتوظيفها اعلاميا.

فقد اندلعت الأحداث بعد مقتل شاب من أولاد سدره (من قبائل خمير) كان قد التقى فتاة من قبيلة نهد الجزائرية، ما أدى الى سلسلة من الهجمات الانتقامية على منطقة القالة، ثم تصاعدت الاشتباكات حتى وقعت معارك عنيفة يومي 30 و 31 مارس 1881، شارك فيها نحو 500 رجل من خمير، وتمت مهاجمة منطقة العيون الجزائرية، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى من الطرفين: من بينهم ستة قتلى وثلاثة جرحى من الجيش الفرنسي، فاستغلت فرنسا هذه الحوادث وأطلقت حملة اعلامية تحت على التدخل العاجل لاستفاد جول فيري من هذا المناخ وطلب من البرلمان اعتماد 5 ملايين فرنك لتنظيم حملة عسكرية تأديبية، فصادق البرلمان على الطلب يوم 7 أفريل 1881 دون اعتراض³.

أعلنت الحكومة الفرنسية في 24 أفريل 1881 أن تدخلها في تونس يهدف فقط الى تأديب القبائل الحدودية وضمان الأمن في المناطق المتاخمة للجزائر غير أن تحركات القوات الفرنسية

¹ - امين شاكر ، وآخرون ، شمال افريقيا بين الماضي و الحاضر و المستقبل ...، المرجع السابق، ص 98

² - قبائل خمير: هي مجموعة بشرية نتجت عن اختلاط قبائل بربرية و عربية ، واستقرت في منطقة بلاد خمير الجبلية الوعرة ورغم تعدد الفرضيات حول اصلها فإن أغلبها يرجح نسبها الى عبد الله بالجمال أحد أبناء خمير أو خمير بن عمر والدي أنجب سبعة أبناء تتحدر منهم قبائل خمير الاصلية ... ينظر: محمد دبوسي ، تاريخ بلاد خمير قبل 1881، دار سحر للنشر ، سبتمبر 2016 ، ص 66 .

³ - محمد دبوسي ، تاريخ بلاد خمير قبل 1881م، دار سحر للنشر ، سبتمبر 2016 ، ص 82 - 89.

على الأرض كشفت نوايا أبعد من ذلك ، إذ دخلت قوات بقيادة الجنرال "لوجرو" قوامها 35 ألف جندي، وتمركزت بعد يومين في مدينة الكاف، التي تقع بعيدا عن المناطق الحدودية التي كانت ذريعة التدخل، ثم بدأت هذه القوات باحتلال المراكز المهمة في الشمال التونسي وفي 8 ماي زحف الجنرال بربر من بنزرت باتجاه تونس العاصمة حتى وصل الى مقر الحكومة في باردو يوم 12 ماي 1881م ، ورغم وضوح التوجه الاستعماري الفرنسي، لم تتخذ الحكومة التونسية أي إجراءات جدية لمواجهة الغزو واكتفت بتجهيز محلتين صغيرتين الأولى بقيادة وزير الحرب سليم إلى منطقة خمير تتكون من 1000 جندي و 500 عسكري نظامي و 500 من المخازنية مع خمس مدافع والثانية ضمت 1300 عسكري نظامي و 500 مخزني و 500 من الزواوة و 500 من الحنفية مع ستة مدافع¹.

غير أن ضعف قوام القوات وتجهيزاتها إضافة إلى عدم وجود نية حقيقة لمحاربة الفرنسيين، دل على أن الهدف كان مجرد اظهار نية معاقبة القبائل وإبراز وجود الدولة، دون الاصطدام الفعلي بالجيش الفرنسي بدليل أن الحكومة التونسية أصدرت أوامرها إلى محلة علي باي بالتراجع أمام الفرنسيين، وأمرت عساكر الأبراج بعدم التعرض لهم، هذا الموقف السياسي والعسكري السلبي لم يكن مفاجئا إذ أن معاهدة باردو التي وقعت لاحقا لم تكن وليدة اللحظة، بل نتيجة عمل طويل سابق قامت به فرنسا سرا وعلنا قبل شهر من الغزو ومن ذلك السماح لضابط فرنسي يدعي "كاهلان" بزيارة مواقع استراتيجية كبنزرت والكاف² وبإذن من الوزير الأكبر مصطفى بن

¹ - عبد الجليل التميمي، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص 214.

² - الكاف : مدينة تقع في الجنوب الغربي من تونس تشتهر بزراعة الحبوب وعلى رأسها القمح .ينظر :محمود السيد ،تاريخ دول المغرب العربي ...المرجع السابق ، ص 93.

سماويل¹، وهي ذات المناطق التي توجهت نحوها القوات الفرنسية لاحقا لتركيز احتلالها برا وبحرا.

ما إن وصلت صلائع جيش الاحتلال إلى صاحبة باردو حتى كانت نصوص الاتفاقية معدة سلفا وجرى التوقيع عليها فوراً في 12 ماي 1881م² وقبلت الحكومة التونسية، باستثناء أمير اللواء العربي زروق الذي رفض هذه المعاهدة³.

إن توقيع المعاهدة أثار القبائل في الشمال والشرق خاصة بعد تصريح الباب العالي بعدم اعترافه بها ولم تكد القوات الفرنسية تغادر العاصمة حتى اندلعت الثورات في الجنوب والشرق⁴ بقيادة علي بن خليفة فيما أعلن بعض قادة الجيش التونسي الجهاد ضد الفرنسيين، دون مساندة فعلية من حكومة الباي، وفي الجزائر قادة بوعمامة ثورة دعما للثوار التونسيين وتصاعدت المقاومة لدرجة اضطرت فيها فرنسا إلى استخدام أسطولها الحربي وإرسال حملة عسكرية جديدة قوامها 45 ألف جندي بقيادة الجنرال سوسيه، التي قامت بقصف مدينتي صفاقس وقابس ثم احتلال تونس والقيروان⁵.

لقد كان لاندلاع الثورات في تونس خلال سنة 1881 دافعان رئيسيان الأول قيام ثورة بوعمامة في جنوب وهران بالجزائر خلال صيف 1881، مما ألهم التونسيين وشجعهم على التمرد، والثاني يتمثل في شعور التونسيين بأن القوات العثمانية المرابطة بطرابلس الغرب قد تساندتهم أو على

¹ - مصطفى بن اسماعيل : يعد الوزير الوحيد الذي لم يكن من اصول مملوكية ينسب الى والده اسماعيل و تجهل تفاصيل نسبه بدقة غير انه نشأ في بيت موظفي الدولة يدعى زهير ، لفت انتباه الصادق باي الذي قرّبه منه وتدرج في المناصب حتى اصبح من ابرز رجال الحكم ... ينظر :عبد الجليل التميمي :الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي ...المرجع السابق ،ص 72.

² - ينظر : الملحق رقم 13.

³ - عبد الجليل التميمي، المرجع السابق ، ص 13.

⁴ - ينظر : الملحق رقم 14 .

⁵ - علي محجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس... المرجع السابق ، ص 61.

الأقل توفر لهم الملجأ في حال فشل حركتهم لهذه الأسباب كان الجنوب التونسي هو المسرح الرئيسي للثورة خاصة مدينة القيروان، التي تحظى بمكانة دينية وتاريخية عظيمة¹.

¹ - صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر... المرجع السابق، ص 192.

خاتمة الفصل الأول:

يتضح من خلال تتبع تطور السياسة الفرنسية تجاه تونس أن الاحتلال الفرنسي للجزائر لم يكن نهاية مشروع استعماري بل بدايته، فقد غدّت المشاكل الحدودية والنزاعات الأمنية بين الایالتين أطماع فرنسا في التوسع شرقاً، مستغلة ضعف الدولة العثمانية وانكفاء الدور الاقليمي للجزائر بعد سقوطها، وقد شكلت المسألة التونسية ورقة تفاوض دولية بين القوى الأوروبية انتهت باستفراد فرنسا بها وفرض الحماية سنة 1881، بذلك تكون السياسة الفرنسية قد نجحت في تفكيك البنية السياسية للمنطقة، وفرض واقع استعماري جديد غير موازين القوى في المغرب العربي ومهد لتحولات كبرى في العلاقات الجزائرية التونسية، بعد أن كانت تقوم على الجوار و التداخل القبلي والتاريخ المشترك .

الفصل الثالث:

تحولات الحدودية والاجتماعية بين الجزائر وتونس

(1881-1830)

المبحث الأول: التبادلات التجارية بين الجزائر وتونس بين (1881-1830)

المبحث الثاني: مساعي السلطة الفرنسية في ضبط الحدود بين الإيالة التونسية والجزائرية

المبحث الثالث: الاستعمار الفرنسي واستغلال الأراضي الجزائرية

المبحث الرابع: تفكيك القبائل الجزائرية في ضوء مرسوم 1863

تقديم:

شكّلت المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس، قبل الاحتلال الفرنسي وخلال مراحله الأولى، فضاءً اقتصادياً واجتماعياً متداخلاً، تميز بحركية نشطة وتبادلات مستمرة بين القبائل والسكان على جانبي الحدود فقد اتسمت هذه المناطق بطابعها المفتوح، حيث لم تكن الحدود السياسية الصلبة قد تبلورت بعد، ما سمح باستمرار أشكال متعددة من التفاعل: من تنقل الأشخاص والسلع، إلى تبادل المنافع والمصالح بين العشائر والقبائل ذات الانتماءات المتشابهة.

غير أن هذا التداخل الطبيعي بدأ يتعرض لاختلالات تدريجية مع تمدد الاحتلال الفرنسي داخل الإيالة الجزائرية. فقد سعت السلطة الاستعمارية إلى إعادة تشكيل هذا الفضاء وفق منطقها الخاص، عبر فرض رقابة صارمة على حركة السكان، وتقنين المبادلات التجارية، وإخضاع المعاملات للضرائب والجمارك، في محاولة لتفكيك الشبكات التقليدية للتنقل والتبادل، وقطع الصلات التاريخية بين القبائل الحدودية. وقد كانت هذه الإجراءات جزءاً من استراتيجية استعمارية أوسع هدفت إلى ضبط المجال الحدودي، وتكريس عزلة المجتمعات المحلية عن امتداداتها الطبيعية والاجتماعية، في إطار مشروع الهيمنة والتحكم.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة مظاهر هذا التحول في العلاقة بين السكان المحليين والحدود، وتحليل السياسات الاستعمارية التي سعت إلى إعادة تشكيل التفاعل الحدودي، فضلاً عن رصد أشكال المقاومة المحلية واستراتيجيات التكيف التي طورها السكان لمواجهة هذه التغيرات.

المبحث الأول: التبادل التجاري بين الجزائر وتونس ما بين 1830-1881.

أولاً: أوضاع تونس قبل الحماية الفرنسية.

عرفت تونس سنتي (1868/18670) وضعاً مأساوياً، اتسم بالانهيار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مما جعل الحاجة إلى إصلاحات جذرية أمراً ملحاً، فقد كشفت الأزمات المتتالية عن ضعف الدولة وأكدت مفاعلين السياسيين ضرورة إقامة نظام أمنهم وممتلكاتهم في ظل استبداد الحكم المطلق¹.

بلغت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ذروتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجة لتظافر عوامل متعددة كالأوبئة والكوارث الطبيعية، إلى جانب النهب والضرائب المجحفة، وسمي عام 1867 بـ "عامبوبراك" نسبة إلى شدة الجوع الذي أنهك السكان وأقعدهم عن العمل، وردود فعل الفلاحين تجاه تدهور أوضاعهم تنوعت بين التمرد، كما حدث في انتفاضة عام 1864، أو الانخراط في صراعات قبلية استخدم فيها العنف كوسيلة للبقاء، وقد انحصرت هذه الاضطرابات في المناطق الجنوبية، ولم تتجاوز السهوب الشمالية وكانت مرتبطة أساساً بالأزمة الاقتصادية، أكثر من كونها خلافات سياسية بين "يوسف الحسينية وشداد الباشية"² غير أن الصراع اتخذ بعداً أوسع مع تورط

¹ - أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، الطبعة الأولى، لشركة التونسية للتوزيع 1987، ص 17.

² -الباشية والحسينية : مصطلحات صاغها ابن أبي الضياف لوصف الإقسام السياسي أثناء انتفاضة 1728 بين انصار حسين على (الحسينيين) وانصار على باشا (الباشيين) لم تكن هذه التسميات متداولة بين القبائل نفسها بل انتجت لاحقاً تفسير صراعات ابعاد سياسية وجغرافية ثم اعيد توضيفها في احداث لاحقة انتفاضة 1864حيث انقسمت القبائل مجدد الى الحسينيين مثل الهمامة وجلاص ونفات واولاد عون والباشيين مثل الفراشيش واولاد عيار... ينظر:فاطمة بن سليمان الأرض والهوية نشوء الدولة الترابية في تونس (1574-1881) ، ص ص 348 - 349.

قبائل من الحدود الجزائرية والطرابلسية، وتعلق الخلاف حول السيطرة على موارد العيش الأساسية كالماء والمراعي والإبل، مما أدى إلى صدامات وثأر متبادل بين قبائل مثل الهمامة وبني زيد¹.

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ستينيات القرن 19 إلى تفشي الاحتيايل والسرقة والغارات كوسائل معاش، خاصة مع ضعف دور المؤسسات التقليدية، ومع تزايد التهميش والصراع مع السلطة والطبيعية، أصبحت هذه الممارسات مؤشرا على التموقع داخل السلم الاجتماعي.

وكان التنقل سمة بارزة لمجتمع الإيالة، إذ تنقلت جماعات ك "الهطاية" للعمل في الحصاد "الشعابة" الرعاة لاستغلال المراعي، والقوافل التجارية لتبادل السلع كالتمور والزيت والحبوب كما وجدت تنقلات فردية نحو المدن لمزاولة التجارة أو الحرف، غالبا دون أن تثير مخاوف السلطة كونها مراقبة ومنظمة ومقبولة اجتماعيا²

الاثار الطبيعية والأمنية لإيالة التونسية،كان للجفاف أثر مدمر على حياة القبائل، كما يتضح مع رسائل المشايخ إلى السلطة، حيث أشير إلى قلة المطر، وانعدام المراعي، ونفوق المواشي قد تسببت هذه الظروف إلى جانب الضرائب الثقيلة في تفكك القبائل، لاسيما في منطقة الفراشيش، وأدت إلى اضطرابات مثل: ثورة علي بن غدام كما تحدثنا عليه سابقا³.

أما بالنسبة الحدود والغارات القبلية التي كانت القوافل التجارية المارة عبر الحدود التونسية عرضة لغارات من قبائل مثل الفراشيش ما أدى إلى خلافات مع قبائل جزائرية ورغم محاولات السلطة البايكية

¹ - الهادي التيمومي ،المغبيون في تاريخ تونس الاجتماعي ، المجتمع التونسي للعلوم والأداب والفنون بيت الحكمة،1999، ص 627-629.

² - إبراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864 من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية، المجلد x x xv، جامع تونس، 2002، ص ص218-219.

³ - إدريس رائي، القبائل الحدودية التونسية -الجزائرية بين الإجارة والإغارة (1830-1881)، الطبعة الأولى، الدار المتوسط للنشر 2016، ص ص 175-177.

للرد بعقوبات وبناء أبراج مراقبة "مثل برج بودرياس وحيدرة"¹، إلا أن ضعف نفوذها وتواطؤ بعض القياد أضعف هذه الجهود، كما تعرضت قوافل واد سوف لهجمات قاتلة من قبائل الهامة بينما تحولت مناطق "فركان" و"تقرين" التابعتان لقيادة البرابشة إلى ملاجئ للعصابات الخارجة عن القانون مستغلة غياب الوجود الفرنسي، وبقيت هذه المناطق خارج رقابة الاحتلال الفرنسي حتى عام 1862. جهة أخرى استهدفت القوافل التونسية أيضا كما حدث لقافلة اولاد علي التي تعرضت لهجوم من قيادة النمامشة بين عامي (1861- 1862) وقافلة أولاد وزاز من الفراشيش التي نهبتها جماعة سليمان بن عبيد، وأسفرت الهجمات عن قتلي ونهب للماشية والغلال².

إذ كان الوضع الداخلي في تونس قد شهد تحولات اقتصادية وسياسية متسارعة تحت وطأة التوسع الاستعماري الفرنسي، فإن هذه التحولات لم تكن معزولة عن محيطها الحدودي، خاصة في تفاعلها المباشر مع المناطق الجزائرية المتاخمة، حيث شكل التواصل الاقتصادي والاجتماعي بين الجانبين

¹ - برج بودرياس: نظرا لأهمية المتزايدة للتجارة خلال القرن التاسع عشر وسعيًا من الدولة لضمان أمن الطرق التجارية في المناطق الحدودية، بادرت السلطات إلى بناء أبراج عسكرية وتثبيت ثكنات مراقبة في الفضاء التخومي، خصوصا داخل مجال قبيلة الفراشيش من بين هذه المنشآت التي تقع في أرض اولاد ناجي... للمزيد أنظر، إدريس رايسي، القبائل الحدودية الفرنسية الجزائرية بين الإجارة والإغارة... نفس مرجع السابق، ص206. *برج حيدرة: شيد برج حيدرة كموقع مراقبة لمتابعة تحركات القبائل التونسية غربا، تحت إشراف الضابط العثماني يوسف بيباشي الذي أرسل خريطة تبين حدود تونس والجزائر واعتبر البرج وسيلة لتعزيز الأمن بين الجانبين لكن سكان حيدرة والعروش المجاورة عبروا عن قلقهم من هذا البناء لما رأوا فيه من تهديد لحريتهم التقليدية وخشية من فرض الضرائب والحكم المباشر، رغم تطمينات السلطات المقابلة في تبسة... ينظر: عبد الجليل التميمي، وآخرون الجيش التونسي في العهد محمد الصادق باي (1859/1882)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، 1995 ص 207.

² - كوثر العايب، حركة القبائل الجزائرية التونسية على المناطق الحدودية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ت إ محمد السعيد عقيب، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2021، ص ص 107، 108.

تحديا كبيرا للسياسة الاستعمارية التي سعت إلى كسر هذه الروابط الطبيعية عبر فرض آليات رقابة ومراقبة صارمة.

ثانيا :العلاقات الاقتصادية العابرة للحدود.

تميزت المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس، سواء في أريافها أو مراكزها الحضرية، بحركة اقتصادية نشطة وتواصل دائم بين سكان الإيالتين فقد كانت مدينة الكاف على سبيل المثال، مركزا تجاريا حيويا تنصب فيه كل يوم سوق خميس سوق أسبوعية تستقطب إلى جانب التونسيين، رعايا من إيالة الجزائر مثل الحنانشة، وكانت طرق قديمة متعددة تؤدي على الكاف من تبسة والقالة وقسنطينة في مقابل، لعبت مدينة تبسة في إيالة الجزائر دورا مماثلا إذ قصدتها سكان القصرين والجريد والفراشيش والهمامة وكان الأهل الجريد محلات تجارية داخل المدينة كما اتجه سكان واد سوف، الذين كانت تربطهم علاقات وثيقة باهالي الجريد نحو تونس عبر تبسة أو قسنطينة¹.

وفي شمال واد مجردة، كان سكان أعراش خمير والرقبة يتوجهون إلى أسواق القالة وسوق أهراس، هذا التبادل الحرشمل أيضا القطاع الفلاحي، حيث لجأت بعض القبائل التونسية الجبلية مثل تلك في خمير ورغمة إلى كراء أراض من أعراش جزائرية لأغراض الزراعة أو الرعي، بينما عبرت قبائل جزائرية مثل النمامشة إلى التراب التونسي بحثا عن الكأ، غير أن هذه التبادلات بدأت تعرف اختلالا نتيجة السياسات الاستعمارية الفرنسية، التي سعت منذ البدايات احتلال الجزائر إلى فرض رقابة مشددة على مختلف أشكال التواصل الحدودي ففي سنة 1847، فرض حاكم القالة على أولاد على ترك ثلاثة بيوت كضمان في حالة رغبوا في التنقل إلى عنابة للتجارة وذلك ضمانا لدفع الجمركية، كما فرضت على المزارعين والرعاة التونسيين الراغبين في استغلال الأراضي الجزائرية

¹ - فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية نشوء الدولة الترابية في تونس (1574-1881)، 2009، ص309.

ضرائب مزدوجة "الحكر والغريب " وقد اشتكى عمال منطقة وزغة في 1843 من تعذر الوصول إلى الأراضي التي زرعوها في غرب الجزائر بسبب تدخل الإدارة الفرنسية¹.

وامتدت الرقابة الاستعمارية إلى المجال الاجتماعي إذ اعتبر التنقل بين الجانبين تهديدا أمنيا واقتصاديا ومنذ 1832 شرعت فرنسا في وضع خرائط للفصل بين الجزائر والدول المجاورة منها خرائط الرائد دوماس **daumas**² تحت إشراف الجنرال بيجو، والتي حددت خطوطا وهمية تبدأ من نقطة إلى وادي سوف وورقلة وعين صالح.

وقد وصف الجنرال راندون³ **randon** هذا التواصل الحدودي الطبيعي بأنه حالة "الانصهار تام"، معتبر أن الخط الحدودي انذاك كان "وهميا" في ظل حركة تنقل حرة واستقرار واسع للأفراد على جانبي الحدود إلا ان احتلال تونس سنة 1881، وما تبعه من تنامي الهجرة غير الشرعية والتجارة الممنوعة، وخاصة تجارة البارود والبنادق والسروج ألجأه الأحصنة والجمال والبغال وتعاون التونسيين والجزائريين في مقاومة الاحتلال، دفع بالسلطات الاستعمارية إلى إصدار مرسوم 24 جويلية 1890،

¹ - فاطمة بن سليمان ، الأرض والهوية ...مرجع نفسه ، ص 310 .

² - جوزيف ميلشوار اوجين دوماس **joseph melechior doumas**:دوماس كاتب وضابط فرنسي ولد عام 1803 وتوفي عام 1871 خدم في الجيش الفرنسي منذ 1822 ووصل إلى الجزائر سنة 1835 حيث عين قنصلا لدى الأمير عبد القادر كلف بمهام حساسة في قسنطينة عام 1841 وبدعم من الجنرال بيجو قام برحلات استكشافية في البلاد ألف عدة كتب منها الصحراء الجزائرية والقبائل ...ينظر: عبد القادر مرجاني ، السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل في الجنوب الجزائر خلال القرن 19 ، أ ت محمد مجادة وآخرون ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجيلالي ليابس - سيدي بلعباس ، 2020 ، ص 33 .

³ - راندون **jacqueslouisrandon**: يعد الجنرال راندون من أبرز القادة العسكريين. خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر بعد احتلال الأغواط، سعي إلى جعلها نقطة ارتكاز استراتيجية باعتبارها بوابة الصحراء الكبرى وفي إطار سياسة استمالة سكان الجنوب اعتمد الفرنسيون على عقد اتفاقيات مع شيوخ المنطقة لكسب ولائهم وضمان استقرار النفوذ الاستعماري ينظر ...عميرايو حميده ، وآخرون ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائر 1916/1844 دار الهدى عين مليلة -الجزائر ، ص 45.

الذي نص على ضبط الحدود الجزائرية التونسية وتنظيم المبادلات التجارية بشكل صارم¹، وقد كان من بين أهداف هذا التنظيم قطع الطرق أمام دعم المقاومة الشعبية، لاسيما على التخوم الجزائرية التونسية، إذ استهدفت تجارة الأسلحة والدخيرة، التي كانت تمر من موانئ صفاقس وسوسة ونابل عبر نقطة ووادي سوف وتقرت إلى شرق الجزائر، خاصة دعما لحركة بوشوشة ومع تشديد المراقبة ارتفعت الأسعار نتيجة نقص المواد وفرضت ضرائب ثقيلة على السلع، مما شجع على ازدهار التهريب كما لجأت السلطات الاستعمارية إلى مصادرة الأراضي الزراعية لبعض القبائل الحدودية المشاركة في المقاومة، وأجبرت الفلاحين والرعاة على استخراج تراخيص مسبقة ودفع الضرائب مقابل النشاط الفلاحي، مما زاد من معاناة السكان المحليين².

المبحث الثاني: مساعي السلطة الفرنسية في ضبط الحدود بين إيالة تونس والجزائر (1830-1881).

أولا: التخوم الجزائرية التونسية مجال للاندماج الاجتماعي والنزاع السياسي في العصر الحديث. إن ما يدل على غنى المناطق الحدودية بين الإيالتين الجزائرية والتونسية هو الكثافة العمرانية التي شهدتها هذه المجالات، بالإضافة إلى الحركية الديمغرافية القوية التي ساهمت في تشكيل البنية الإثنية للمنطقة، فقد تم تهجير قبائل عربية مثل أولاد ميمون وأولاد يحيى، المتاخمين لمنطقة الكاف إلى الجزائر من طرف أولاد شنوف، كما أن قبيلة بجاوة البربرية انتقلت من بجاية إلى الأراضي التونسية، بينما ظلت قبيلة الحانشة تنتقل على جانبي الحدود³.

¹ - رضوان شافو، انعكاسات السياسية الاستعمارية على العلاقات بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1954/1830، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، العدد الرابع والثلاثون، 2016، ص 11.

² - المرجع نفسه، ص ص 11-12.

³ - عبد القادر سوادني، الجزائر والأزمة السياسية خلال القرنين 18 و 19، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11، جامعة صفاقس، تونس، ص 113.

وشهدت قبائل أخرى مثل النمامشة انقساماً إلى ثلاث فرق "أولاد رشيش" و"العلونة" و "البرارشة"، وتمركزت حركتهم بين تبسة وشط غرسة، أما مناطق الرقبة ومقعد، وخمير، فقد استقرت بها جماعات من طرابلس والجزائر وفي المقابل فضلت بعض فرق قبيلة دريد التونسية الاستقرار في تخوم قسنطينة، مع بقاء مسألة تبعية قبيلة نهد غير محسومة حتى سنة 1830، لم تقتصر مظاهر الاندماج على الجانب الاجتماعي بل شملت كذلك البنية الذهنية والدينية فقد ساهمت الطرق الصوفية في تعزيز التواصل بين الإيالتين، أبرزها الطريقة السنوسية التي أسسها الشيخ محمد بن السنوسي سنة 1842 وانبثقت عنها تورتا الشيخ محمد بن عبد الله والشيخ عمر المختار كما انتقلت الطريقة القادرية من بجاية إلى تونس، على يد أبي مدين شعيب وتبناها حسين بن علي، باي تونس كطريقة رسمية له¹.

ثانياً: تحولات مفهوم الحدود الجزائرية التونسية من القرن 17 إلى أواخر القرن 19.

شهدت مفهوم الحدود بين الإيالة الجزائرية والإيالة التونسية تحولات جوهرية منذ القرن السابع عشر وحتى الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 تغير هذا المفهوم تدريجياً ليأخذ طابعاً سيادياً تريبياً وجغرافياً²

وقد ساهمت التحولات العسكرية والسياسية في ترسيخ هذا المفهوم الجديد، خاصة مع فرار العديد من القبائل الجزائرية إلى الأراضي التونسية هرباً من بطش الاحتلال الفرنسي مثل: "أولاد سايج، وأولاد محمد وأولاد العسال المنتمين إلى الحراكية، والذين استقروا في منطقة الفراشيش، وبزرت حيدرة كمنطقة ذات أهمية استراتيجية، خصوصاً بعد بناء ثكنة عسكرية بها سنة 1867، ما شكل عامل توتر محتمل مع السلطات الفرنسية نظراً لقربها من شبكة التحصينات العسكرية الفرنسية الممتدة على طول الحدود الشرقية للجزائر ومنها ثكنة تبسة وبرج المريج" قرب وبنزة، وغرب قلعة سنان ورغم أن

¹ - عبد القادر سوادني ، الجزائر والأزمة السياسية ... مرجع السابق، ص113

² - الأزهر الماجري، قبائل ماجر والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي، طبعة ثانية، منشورات كلية الآداب والفنون الإنسانية، منوبة، 2005، ص472.

فرنسا لم تعارض بناء الثكنة التونسية في حيدرة بشكل مباشر، إلا ان هذا الصمت قد يفهم ضمنيا على أنه قبول أولي، خاصة وأن هذا الموقع قد يخدم المصالح الفرنسية أيضا من خلال مراقبة تحركات القبائل الحدودية ومنعها من دعم الثوار الجزائريين او دخول التراب الجزائري كما ذكر لنا كتاب الأزهر الماجري في كتاب قبائل ماجر والفرشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وقد أشار شارل فيرو **charlesferaud** إلى مشاركة قبائل تونسية في عدد من الاضطرابات داخل الجزائر مثل احداث 1852 التي دفعت القائد الفرنسي دي ماك ماهون **demacmhon**¹ إلى ملاحقة هذه القبائل داخل التراب التونسي إضافة إلى الهجوم الذي قادها الشريف عمار بن قديدة سنة 1853 انطلاقا من أراضي الفرشيش على ثكنة تبسة إلى جانب الدور الأمني، كانت منطقة حيدرة تشكل نقطة عبور مهمة تجاريا و قبليا بين الإيالتين، وهو ما زاد من اهمية مراقبة هذا المجال الحدودي، خاصة مع العلاقات الاجتماعية القريبة العميقة بين القبائل المقيمة فيه².

وفي إطار تعزيز المراقبة قام باي تونس المشير أحمد سنة 1847 بنصب أربعة مدافع في مدينة الكاف، تبعه الباي محمد الصادق الذي واصل سياسته التحصينة بإصدار أوامر³.

لإصلاح وبناء الأبراج والثكنات العسكرية في مناطق مثل: "ماصر، برج الحميمة، برج حيدرة، برج النفیضة" وقد قام محمد الصادق الباي بزيارة الجزائر لملاقاة نابليون الثالث، حيث قدم نسخة من

¹ - مكماهون : ينحدر إمييه باريس مرريس دي مكماهون ، من أصول إيرلندية وقد ولد في قصر "سولي" Isully الواقع بمنطقة صون وللوار 21مارس 1808 تلقى تعليمه الأولى في مجمع أوتون ثم ألتحق سنة 1825بمدرسة سان سير العسكرية برز بسرعة في مسيرته العسكرية حيث حصل على وسام الفروسة على مشاركته في الفيلق الشرقية سنة 1830 وترقي إلى رتبة ضابط وهو الخامسة والعشرين من عمره ، شارك في حصار الجزائر ، كما شارك في الحملتين المتاليتين على مدينة قسنطينة...ينظر: الغالي غربي ،العدوان الفرنسي على الجزائر...نفس المرجع السابق ص3326 .

² - الأزهر الماجري، قبائل ماجر والفرشيش خلال القرنين ...، نفس المرجع السابق، ص ص427-474. Ferdawd نقلا عن الأزهر الماجري.

³ - علي العبيدي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط/ الحديث/ المعاصر) دراسات تاريخية، الجزء الثاني، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2020، ص166.

"عهد الأمان" وشرح له الإصلاحات المنجزة في تونس، إلا أن تلك الإصلاحات سرعان ما تعطلت نتيجة اندلاع تمرد على غداهم سنة 1864، مما أدى إلى اضطرابات داخلية دامت ست سنوات تخللتها المجاعة والأوبئة، وأجبرت سكان المناطق الداخلية على الهجرة نحو المناطق الجبلية والحدودية

هذه التحويلات دفعت بالسلطات التونسية إلى تشديد الرقابة عبر بناء مزيد من الأبراج العسكرية والمراكز الحدودية، وهو ما كان يتقاطع مع رغبة فرنسا، خاصة بعد فرض الحماية على تونس سنة 1881 فبموجب المعاهدة الحماية المؤرخة في 12 ماي 1881، ألزم الباي بمنع إدخال الأسلحة والذخيرة إلى موانئ الإيالية التونسية وهو ما يشير إلى إدراك الفرنسيين لأهمية هذه المنطقة في تهريب السلاح ودعم الثوار الجزائريين ولتقييد تحركات السكان والثوار، فرض على البدو والرعاة الجزائريين الحصول على "رخصة عبور" **permis de voyage** من السلطات الفرنسية، فيها أصدر باي تونس مرسوما بتاريخ 6 أفريل 1877 يلزم الجزائريين القادمين إلى تونس بحمل ترخيص سفر صادر عن فرنسا¹.

الاضطرابات والاعتداءات القبلية دافع لترسيم الحدود

كان لعمليات الغزو والنهب القبلي المستمر على طول الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس دورهم في تعزيز الدعوات إلى ترسيم الحدود بشكل واضح، وقد بينت دراسات الدكتور نور الدين صحراوي ترسيم الحدود الصحراوي وانعكاساته على العلاقات الجزائرية التونسية في مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المعتمدة على الوثائق الأرشيفية أن هذه الاضطرابات لم تكن موجهة ضد طرف واحد فقط بل كانت تحدث بين قبائل الجهة الواحدة أيضا².

¹ - علي العبيدي، صفحات من تاريخ الجزائر، المرجع نفسه، ص167.

² - نور الدين صحراوي، ترسيم الحد الصحراوي وانعكاساته على العلاقات الجزائرية التونسية 1881-1962، أ د، محمد عبد الرؤوف ثامر، مجلة المعارف والدراسات التاريخية، المجلد 09، العدد02، جامعة الشهيد حمة لخضر، بالوادي، ص291.

ومن الأمثلة على هذه الاضطرابات ما حدث سنة 1865 عندما أغارت قبائل واد سوف على اولاد يعقوب ثلاث مرات استولوا خلالها على مئات رؤوس الإبل والأغنام، كما تورط أولاد يعقوب رغم كونهم قبيلة مخزنية في اعمال غزو عبر الحدود نحو الأراضي الجزائرية الخاضعة للنفوذ الفرنسي وقد شهدت العلاقة بين الهامة واد سوف توترا حادا بعد طرد الهامة من أرض سوف اواخر سنة 1875، حيث كتفوا غاراتهم على القوافل السوفية، ففي إحدى هذه الغارات على منطقة "سبع أبيار" قرب بنفطة، استولى الهامة على جملين وستة من الإبل و37 رأسا من الغنم، تم عادوا المهاجمة رجال من عرب العباسة في "بئر العالونة" ما يؤكد استمرار حالة عدم الاستقرار والعداونية على الحدود إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر¹.

ثالثا: ضبط الحدود الجزائرية التونسية في العهد الاستعماري الفرنسي.

شهدت النصف الثاني من القرن التاسع عشر جهودا متزايدة من قبل السلطة الاستعمارية الفرنسية لترسيم الحدود بين الإيالة الجزائرية الخاضعة للاحتلال الفرنسي وإيالة تونس التي لا تزال شكليا تحت السيادة العثمانية، ففي سنة 1866 أصدر نابليون الثالث امرا بإنشاء لجنة لدراسة الحدود الشرقية، وتم تكليفها بالنظر في وضعية منطقة تبسة حيث يبدأ الخط الحدودي من حنفة الموحد مرورا بجبل سيدي ظاهر وهو من أراضي الإيالة التونسية.

وفي هذا السياق لجأت بعض القبائل الجزائرية مثل اولاد سيد عبيد إلى الاستدلال بالمقابر القديمة لإثبات أحقيتهم في الأراضي المنتازع عليها، معتبرين أن وجودهم أسبق من قبائل الفراشيش التونسية، في ظل تصاعد التعديات القبلية بين الجانبين.

وفي محاولة لتسوية النزاعات الحدودية تم عقد مؤتمر مشترك بين سنتي (1874-1876) في منطقة سيدي يوسف وضم ممثلين على الجانبين، أبرزهم الجنرال التونسي رشيد عامل الكاف والجنرال روبيلا rebillard قائد منطقة عنابة على الجانب الفرنسي، وقد افتحت الأشغال يوم 10 جوان

¹ - نور الدين صحراوي، ترسيم الحدود الصحراوي ... المرجع السابق، ص291.

1875 إلا ان الوفد التونسي ظهر ضعيفا ولم يتمكن من تقديم شكواه إلا بعد مرور شهر ما يعكس عدم اهتمام السلطة المركزية التونسية بالمنطقة الحدودية مقارنة بالنشاط الدؤوب للسلطة الفرنسية¹.

رغم التوغل العسكري الفرنسي داخل الأراضي التونسية ظل الهاجس الأمني يشكل تهديدا مستمرا للوجود الفرنسي في المنطقة ولهذا السبب، كثفت السلطات الاستعمارية الفرنسية من جهودها لجمع المعلومات حول طبيعة القبائل الحدودية، بهدف توظيف هذه المعطيات في ضبط الحدود وتثبيت وجودها، وقد سعت فرنسا من خلال هذه العملية إلى تبرير مشروعيتها تواجدها في الإيالة التونسية، متذرة بمرغبتها في حماية رعاياها وضمان إستقرار المناطق الحدودية في هذا السياق، كشفت مراسلة مؤرخة بتاريخ 9 ماي 1881 موجهة من وزارة الحربية الفرنسية احتوى على خريطة تعود أصولها إلى سنة 1846 بمقياس 1/40000، ما عتبار وثيقة مرجعية لإطلاق عملية ضبط الحدود بين الجزائر وتونس، التي بدأت فعليا سنة 1883 ومع الترسخ الفعلي للحضور الفرنسي تحول اهتمام الإدارة الاستعمارية إلى تنظيم الشؤون الداخلية خاصة ما تعلق بجمع الضرائب المجبى (الجباي) في ظل عدم التزام القبائل الحدودية واستمرار حالة من التسبب الإداري، الأمر الذي أدى على كثرة الشكاوى والعرائض المرفوعة إلى الإقامة العامة وقد عبر القائد العسكري الفرنسي **formule** "فورجمول" عن معارضته الشديدة لفتح ملف ترسيم الحدود، معتبرا ان مطالب قبيلة الفراشيش ما هي إلا وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية التي تشمل ضريبة، "الحكر" و"العشر" في حال إدراجهم ضمن السجلات الجبائية الجزائرية، واقترح الاكتفاء بالتحديد الذي تم على أساس نظام "القرار المشيحي" **sénatus consulte** الصادر في 22 أبريل 1863 والذي رسم بدقة مجال الدوائر والمقاطعات الجزائرية.

وهكذا بدأ تتضح معالم السياسة الاستعمارية الفرنسية الكبرى، التي كان هدفها الأساسي الحفاظ على مكتسبات فرنسا بالمنطقة من خلال فرض الوضع القائم **statu uo** دون المساس بمصالحها في الجزائر حتى وإن تعارض ذلك مع الروابط التاريخية والاقتصادية التي كانت تجمع بين سكان

¹ - محمد حلوان، السلطة الاستعمارية في الجزائر ومسائل التخوم ...، نفس المرجع السابق، ص 181-182.

المنطقتين لقد سعت فرنسا إلى عزل المجموعات القبلية الحدودية عن بعضها البعض رغم أنها كانت تنتمي على فضاء اجتماعي وتاريخي مشترك ورفضت هذه القبائل التي طالما اعتبرت نفسها "سادة الحدود" أي تدخل خارجي يرمي إلى تفكيك نسيجها الاجتماعي ومصادرة حقها في الأرض¹.

رفضت القبائل هذا الوضع الاستعماري، حيث شهدت سنوات الخمسينات والستينات من القرن 19 مقاومات متفرقة من أبرزها تصدي 1851 قبائل نهد وخمير لمحاولة فرنسا استغلال منجم الكاف الطبول، واحتجاج الحنانشة وورغة على محاولة فرض ترسيم حدود جديدة سنة 1857 كما انضمت قبائل الجبال إلى نداءات خمير، رافضة بناء أبراج المراقبة الفرنسية سنة 1862، متمسكة بأرضها وهويتها ورافضة كل شكل من أشكال التدخل الخارجي و من جانب آخر سعت بعض القبائل التونسية مثل اولاد سدره إلى تفعيل الدور السياسي لباشا تونس وطالبوه سنة 1873 بإرسال ممثلين رسميين للتحقيق في النزاعات مع نهد، في محاولة للضغط على الباي من اجل حماية المجال الترابي للإيالة من التوغل الفرنسي المتزايد وبخصوص منطقة تبسة، فقد كانت محور اهتمام فرنسي خاص، نظرا لتواجد قبلة الراشيش القوية، التي بنت سردية محلية تؤكد جذورها التاريخية في المكان دون إدعاء أصول أجنبية ما أعطاهها شرعية ميدانية لتثبيت وجودها، وهو ما تجاهلته السياسة الفرنسية التي ركزت على رسم حدود جديدة دون اعتبار للروابط الاجتماعية والاقتصادية بين القبائل الممتدة على جانبي الخط الحدودي². ومن جهتها كانت فرنسا منذ احتلالها لقسنطينة عام 1837 تصر على رسم حدود واضحة مع تونس، وقد طالبت مرار باي تونس بضرورة الفصل بين الإيالتين للحد من حركة المقاومين الجزائريين الذين وجدوا ملاذا آمنا في الأراضي التونسية، بل اتهمت الإيالة بدعمهم

¹ - حمري خالد، إشكالية الحدود بين تونس والجزائر خلال الفترة الاستعمارية من (1881-1901)، مجلة العلوم الإنسانية والحضارية المجلد 05، العدد 02، منوبة تونس، 2023، 56.

revue FBO <https://www.asjp.cerist.dz/en/presentation>

² - عادل النقابي، القبيلة والأرض والسلطة في البلاد التونسية خلال العصر الحديث، مجلة ليكسوس دورية مغربية محكمة متخصصة في التاريخ والعلوم الإنسانية، العدد 49، 2023، ص ص 69-70.

بالسلاح والذخيرة ورغم ان أول عملية ترسيم تمت عام 1845، فإنها لم تحسم تبعية منطقة نهد، التي ظلت موضع نزاع

وقد اختارت فرنسا عدم ضم نهد بشكل مباشر تقاديا لأي تدخل عثماني او بريطاني قد يعكر مصالحها الاستعمارية غير ان خط الترسيم، الذي امتد من رأس الصقلاب او كابو روسو على قرب القالة، مثل العمق تجسيدا لمبدأ السيطرة الترابية على حساب الولاءات التقليدية أو الانتماءات التاريخية للقبائل مثل نهد والحناشة وفي هذا السياق، عبر الجنرال راندون في مراسلاته مع اسكندر آغا عن ضرورة مراقبة تحركات القبائل الحدودية مثل الخمير وبني مازن وأولاد علي، وفرض نظام تراخيص على تنقلهم ورعيهم، فيما رأى القناصل الفرنسي في تونس دولقو DELGAU في ترسيم الحدود وسيلة فعالة لمراقبة القوافل والبضائع ما سيعزز الهيمنة الفرنسية على المنطقة¹.

ومع بداية الحضور العسكري الفرنسي بتونس، خاصة بعد معاهدة باردو في 12 ماي 1881 برزت الحاجة إلى ضبط أكثر دقة للحدود، و العمل على الخرائط بين (1883-1885) أبرزها تلك التي أنجزها ضباط المكاتب العربية مثل الملازم "باسكي" ضباط الاستعلامات بعين الدراهم من ناحية أحر استمر التوتر بين القبائل والسلطات الفرنسية فقد شكل اشتباك 30 و 31 مارس 1881 بين القبائل التونسية والقوات الفرنسية، ذريعة لفرنسا للتدخل عسكريا وفرض الحماية وبالرغم من محاولة فرنسا وتبرير ذلك بضمان حقوق القبائل الجزائرية ضد ما أسمته التعديات التونسية فإن الهدف الحقيقي كان فرض تصورها الحدودي الاستعماري وفصل المجموعات القبلية المتجاورة التي كانت ترتبط بعلاقات تاريخية وجغرافية عميقة².

¹ - فاطمة بن سليمان، الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، نشأة المجال، ت إ عبد الحميد هنية، أطروحة دكتوراه التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بتونس، ص 292-293.

² - براهيم محمد الشيخ، التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا) مجلة دراسات والأبحاث، العدد 27، جامعة زيان عشور بالجلفة 2017.

المبحث الثالث: الاستعمار الفرنسي واستغلال الأراضي الجزائرية.

تجذرت فكرة الاستعمار في الذهنية الفرنسية باعتبارها وسيلة لاستغلال موارد الأقاليم المستعمرة وخصوصا الأراضي الزراعية، عبر تمكين أفراد وعائلات اوربية وافدة من استغلال تلك الأراضي سواء بامتلاكها او باستعمالها المؤقت، وقد تنوعت اساليب الاستغلال، من تأجير أراضي الأحباس والأوقاف إلى نزع ملكية القطع الصغيرة ودمجها في مساحات كبرى تعرض للبيع في المزادات العلنية، غالبا دون قدرة السكان المحليين على شرائها بسبب ضعف القوة الشرائية وانهيار العملة المحلية مقابل عملة المستعمر، كما لجأت السلطات الاستعمارية إلى إغراء الفلاحين الجزائريين لبيع أراضيهم او مصادرتها بالقوة او بالقانون، والنتيجة واحدة هي انتقال ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأجانب¹، حيث اعتبرت هذه أراضي مصدر عيش المجتمع الجزائري قبل الاحتلال، تميز الاقتصاد الجزائري بازدواجية النشاط الزراعي والرعوي ضمن تنظيم قبلي قائم على الملكية الجماعية للأرض، هذه البنية كانت أساسية، خصوصا في المناطق الجبلية والسهول، في حين أن سكان الهضاب العليا مارسوا الرعي بشكل مطلق، ويشير بعض الدراسات إلى أن ثلثي السكان كانوا يعتمدون على تربية المواشي كمصدر رئيسي للعيش حيث وفر لهم الماعز الحليب والغنم صوف... إلخ²، غير أن الاستعمار الفرنسي أحدث تحولات جذرية في البنية الريفية، من خلال نزع ملكية أراضي القبائل وتفكيك التنظيم القبلي ما أدى إلى نشوء طبقة جديدة من كبار الملاكين العقاريين، سواء من الفرنسيين أو من بعض الجزائريين المتحالفين مع الإدارة الاستعمارية يقابلهم طبقة من الفلاحين المعدمين³.

¹ - جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر، (1830-1960)، دار المعرفة، القاهرة، ص101.

² - بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، الجزء الثاني، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013، ص ص21-22.

³ - عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس ومراجعة، د. خليل احمد خليل، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص127.

لم يكتف الاحتلال الفرنسي بتجريد الجزائريين من أراضيهم بل نفذ سياسة إفقار ممنهجة تمثلت في مصادرة أخصب الأراضي ومنحها للمستوطنين الأوروبيين من الفرنسيين، إسبان إيطاليين، ومالطيين، بحلول 1842 منح الأوروبيون نحو 105.000 هكتار من الأراضي الخصبة وتحول كثير من الجزائريين إلى "خماسين" يعملون عند الأجانب في غرباء في وطنهم، محرومين من أبسط الحقوق¹.

وفي إطار هذا النظام، تأسست المكاتب العربية سنة 1844 قرار بيجو كأداة لإدارة الشؤون المحلية تحت إشراف الجيش الفرنسي إذ بلغ عددها في عمالة قسنطينة وحدها 15 مكتبا بحلول 1865²، كذلك فرضت الدولة الاستعمارية نظاما ضريبيا جائر شمل ضرائب على الأراضي المستأجرة والحيوانات والزكاة والعشور التي بلغت 14% ما شكل انتهاكا صريحا لمبادئ الشريعة الإسلامية³، خضعت قبيلة النمامشة بفروعها الممتدة بين تبسة وخنشلة لسياسات تهميش وتجويع صارمة، تمثلت في فرض ضرائب باهظة وغرامات حرب، ومصادرة مساحات واسعة عن أراضيها وتشير التقارير إلى أن سبع قبائل فقدت أكثر من 300.000 هكتار كما تمت مصادرة 54.461 هكتار من 1.778 مالكا⁴، كما لعت القوانين الاستعمارية دورا محوريا في هذا المسار خصوصا مرسوم 22 أفريل 1863، الذي أقر ما يعرف "بقانون المشيخة" *sénatus consulte* في إطار محاولة امبراطورية نابليون الثالث دمج القبائل في المنظومة العقارية الحديثة، عبر تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية، مما أتاح اختراق الأراضي القبلية وفرنسة العقار، تلاه قانون قانون 1873 قانون فارني الذي أسس

¹ - عموره عمار، موجز في تاريخ الجزائر، طبعة الأولى، دار ربحانة للنشر والتوزيع ، 2002، ص118.

² - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي، 1997، ص130.

³ - زغداوي سليم وزغداوي محمد، آثار السياسية الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، ص ص56-57.

⁴ - محمد صلاح خفي، علاقة مجتمع القبائل بالاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال النصف الأولى من القرن التاسع عشر، النمامشة نموذجا، العدد السادس والستون، 2024، ص151-152.

لنظام الملكيات الخاصة والعامة وممتلكات الدولة والبلديات مكرسا التوسع الاستطاني¹، في هذا السياق تكشف وثائق الفترة الحكم العسكري نحو 600.000 هكتار من الأراضي تمت مصادرتها قبل عام 1870 لتسارع العملية بعد سقوط الامبراطورية وقيام الجمهورية الثالثة التي أطلقت يد المستوطنين وقد ساهم فشل المقراني 1871 في تعزيز الاستيطان، إذ صارت الأراضي المصادرة وسيلة لمعاقبة القبائل وتثبيت المستوطنين².

أما قانون 17 جويلية 1874، فقد كان من أخطر القوانين الاستعمارية، حيث رسخ مبدأ العقوبة الجماعية ودعم الاستيطان الأجنبي على حساب الجزائريين، ما أسهم في تفتت النسيج الاجتماعي للقبيلة خاصة مع منع استعمال الغابات التي كانت موردا أساسيا لحياة السكان³.

بموجب هذه القوانين تم تحويل الدواوير على وحدات إدارية عقارية، وشرعت الدولة في توزيع الأراضي على المستوطنين بين 1881-1989، خصصت حوالي 380.000 هكتار لإقامة 185 قرية استعمارية منها 300.000 هكتار انتزعت من الأهالي مباشرة كذلك تم إنشاء 197 قرية استيطانية في إطار سياسة التوطين المنظم⁴.

¹ - توفيق بن زردة، الألقاب العائلية في الجزائريين النص والتطبيق، والآثار 1873-1962، أعمال الملتقى الوطني، دار الهدى، 2022، ص 68.

² - بشير بلّاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، الجزء الأول، دار المعرفة، 2006، ص ص 247-248.

³ - عاطف سراج وشلالي عبد الوهاب، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائرية وانعكاسها على سكان الريف، قانون جويلية 1874 أنموذجا، دراسات وابحات المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 12، عدد 01، جامعة العربي التبسي تبسة، 2020، ص 147.

⁴ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص ص 31-32.

المبحث الرابع: القبائل الجزائرية في ضوء مرسوم 1863 انموذجا على الحدود الشرقية.

من أبرز السياسة الاستعمارية الفرنسية تجاه القبائل الجزائرية صدور مرسوم 1863 الذي نص على إنشاء وحدات إدارية جديدة تعرف "بالبلديات العربية" وهي كيانات إقليمية كانت تقوم على مجالس استشارية أو جماعية، اعتبرت بديلا عن الإطار القبلي التقليدي، وقد انشئت بصورة مؤقتة بلديات فرعية جمعت بين البلديات الجديدة والقبائل التي حافظت على بنيتها التقليدية وظلت خاضعة لإشراف الفروع العسكرية كما ظهرت أنواع آخر من البلديات: "البلديات العربية الصرفة، والبلديات الفرنسية والبلديات المختلطة، وكانت الأخيرة تدار من طرف الضباط العسكريين الذين كانوا يشغلون أيضا منصب رئيس البلدية¹، وفي هذا السياق صدر قرار مجلس الأعيان في 22 أبريل والذي شكل نقطة تحول في عملية تقتيت البنية القبلية، حيث سعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين: "تأسيس الملكية الفردية، وإعادة تنظيم السكان في وحدات إدارية جديدة تعرف "بالدوائر" انطلاقا من بقايا القبائل المفككة، الهدف الأساسي من ذلك كان ادماج المجتمع الجزائري ضمن آليات الاقتصاد الرأسمالي، عبر تسيير عمليات البيع والشراء العقاري، وإنشاء نشاط اقتصادي خاص، يفصل الفرد عن جماعته القبلية، ويعيد دماجه في إطار إدارة جديد وقد نتج عن هذه السياسات تحويل الأفراد إلى وحدات إدارية تعرف بـ "الدوائر" وهو شكل من أشكال الدوائر الإدارية التي تضم مجموعات سكانية منزوعة من روابطها التقليدية، وتدار إداريا عبر مجالس بلدية يشرف عليها موظفون مدنيون، ويحيط بهم قضاة وزعماء محليون وكان القضاء المختلط يشرف على هذا التنظيم، الذي ضم أيضا مراكز للمستوطنين الأوروبيين، وتمتع بشخصية قانونية ومالية مستقلة نسبيا، وقد شكلت المجالس البلدية من أعضاء

¹ - شارل روبيرا جيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة مع مقدمة من المؤلف خاصة بالطبعة العربية ترجمة عيسى عصفور، طبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 63.

أوربيين منتخبين يمثلون مراكز المستوطنين إلى جانب زعماء وقضاة منتخبين من بين أفراد الجماعات المحلية¹.

أولا :مراسيم تطبيق قانون سينتونسكونسيليت العام 1863.

بدأ تطبيق قانون 1863 بصدور أول مرسوم امبراطور في 12 أوت 1863، خلال عهد الامبراطورية الفرنسية الثانية بقيادة نابليون الثالث، شمل هذا المرسوم تحديد أملاك 22 قبيلة، توزعت على النحو التالي: 11 قبيلة في مقاطعة وهران، 10 قبائل في مقاطعة الجزائر، و 11 قبيلة مقاطعة قسنطينة، من مجموع حوالي 1200 قبيلة جزائرية توالى بعد ذلك المراسيم التكميلية منها، مرسوم 16 أفريل 1864 شملت تحديد أملاك 48 قبيلة، مرسوم 22 مارس 1865 شمل 124 قبيلة ومرسوم 12 أوت 1875 تناول أملاك 22 قبيلة وقرار 20 جانفي 1866 شمل 73 قبيلة، استمرت عمليات التجديد العقاري وتفكيك الدواوير إلى غاية 19 ديسمبر 1870 ، أما المرحلة أخيرة وهي تأسيس الملكية الفردية، فقد واجهت بعض المعارضة من السلطة العسكرية، غير ان نتائجها كانت مباشرة وحاسمة، حيث ساهمت في بيع عدد كبير من ممتلكات المصنفة كأمالك جماعية للعرش، "لبيع، وحصل الأوربيين على حوالي 11.500 هكتار عبر هذه العمليات كما انتزعت مساحات أخرى من الأراضي بحجة "المنفعة العامة" خاصة من أجل تشييد الطرقات والسكك الحديدية ما فاقم من معاناة السكان المحليين وأضعف تماسكهم الاقتصادي والاجتماعي².

¹ - عدى الهواردي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1860)، ترجمة جوزف عبد الله ، الطبعة الاولى ،لدار الحداثة 1923، ص ص 78-79.

² - عبد الكريم حرمة، القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية قانون سيناتوسكونسيلت 1863 sénatusconsilte دورية كان التاريخية، السنة السادسة ،العدد الستون، 2023، جامعة أحمد دراية أدرار ،ص ص 171-172.

ثانيا :آثار القبائل الحدودية في تعطيل المشروع الاستعماري الفرنسي بشرق الجزائر.

لعبت القبائل الجزائرية المتمركزة على الشريط الحدودي الشرقي دورا محوريا في إعاقه تقدم الاستعمار الفرنسي بالمنطقة، فقد ساعد نمطها البدوي المتنقل على خلق حالة من عدم الاستقرار الأمني، مما عرقل جهود الإدارة الاستعمارية في فرض هيمنتها وترسيخ النظام في المنطقة، وكان تحرك هذه القبائل المستمر بين الجزائر والإيالة التونسية احد العوامل الأساسية التي جعلت من الحدود الشرقية ملاذا آمنا للمقاومين، حيث قدمت هذه القبائل الدعم المقاومة المسلحة عبر تسهيل مرور الأسلحة إلى تونس كما حدث في مقاومتي ابن شهرة والأمير عبد القادر نظرا لهذا الدور الفعال، سارعت الإدارة الفرنسية إلى محاولة تفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية للقبائل الحدودية، من خلال فرض رقابة صارمة على تحركاتها وبناء الأبراج ومنع اتحداها وتضامنها، بل سعت إلى تغذية الصراعات الداخلية بها عبر تطبيق سياسة "فرق تسد" لتفتيت قوتها وعرقلة تواصلها مع المقاومين كما عملت على تثبيت القبائل في مناطق إدارية محددة، وتفكيك تنظيماتها الاجتماعية وإخضاعها لرقابة إدارية الصارمة داخل وحدات مستحدثة¹.

رابعا :مصادرة الأراضي كأداة استعمارية:

ضمن سياسة العقاب الجماعي، أصدرت الإدارة الفرنسية عدة قوانين ومراسيم لمصادرة ممتلكات القبائل الثائرة، وكان أبرز قانون 1845 الذي حول آلاف الفلاحين الجزائريين من ملاك إلى مستأجرين كما دعمته اوامر ملكية لاحقة، 21 جويلية 1846 الذي استهدف بالأساس إخضاع المقاومة وتحقيق غاية استعمارية مزدوجة قمع الانتفاضات وتوسيع الرقعة المخصصة للاستيطان وقد

¹ - كوثر العايب، ومحمد السعيد عقيب، استراتيجية الاستعمار الفرنسي في تفكيك القبائل الجزائرية خلال القرن التاسع عشر ميلادي وآثارها (قبائل الحدود الشرقية انموذجا) مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، ص ص 1234-1235.

تجلى هذا التوجه الاستعماري يوضح عقب قمع مقاومة المقراني سنة 1871 حيث صادرت الإدارة مساحات شاسعة من أراضي سبع قبائل، بلغت حوالي 305.614 هكتار ألحقت بأمالك الدولة¹.

وتكرر النموذج نفسه مع قبيلة الحنانشة، التي خضعت لتقسيم إداري قسري سنة 1866 إلى ثلاث وحدات الحنانشة-تيفاش-الزعرورية، بهدف تسهيل السيطرة عليها وفتح المجال للاستيطان.

خامسا :الحنانشة من النفوذ إلى التفكك.

رغم محاولات القبيلة للحفاظ على بعض من نفوذها حتى سنة 1871 خصوصا من خلال أسرة احرار الحنانشة، فإن الإدارة الفرنسية سعت إلى القضاء عليها بسبب تورطها في صراعات سياسيا وعسكرية كما حدث في قضية الحساوي ونفيه إلى جزيرة سان مارغريت، ثم القضاء على أسرة الزرقي انتهى دور "الأحرار" تدريجيا².

سادسا :تطورات الهيكلية القبلية حالة النمامشة وأولاد عبيد.

انشئ "حوز تبسة" سنة 1874 انطلاقا من قبيلتي أولاد عبيد والنمامشة، اللتين تنقسمان إلى عشيرتين رئيسيتين العلونة والبرارشة الدين يعتبرون جزء من الكونفدرالية³النمامشة العنصر الأهالي أي البربري الذي تأثر كثير من خلال الاحتكاك" بالرومان و الوندان وأعرب هلال"إضافة إلى مشيختين هما واحة

¹ - بيلم كمال ،الجزائر الاستعمارية في ملف الذاكرة زمن الاحتلال الفرنسي ، أعمال الملتقى الوطني الثورة الجزائرية وإشكالية قضايا الذاكرة الأبعاد التاريخية والسياسية والقانونية، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، العدد12، 2022، ص9-10.

² - ورتي جمال، تطور نظام الإدارة الفرنسي في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوق أهراس نموذجا، ت مصطفى حداد، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ، الجزء الأول ، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص386.

³ - الكونفدرالية : في استعمال العربي بإعتبار أنه مصطلح دخيل إلا أن هذه العبارة تدل على أهمية القواسم

المشتركة بين هاتين المجمعيتين لحد اعتبارهما مجموعة واحدة...ينظر، الأزهر الماجري، قبائل ماجر والفرشيش ، نفس المرجع السابق ، ص 48.

فركان ووادي تيفرين¹، وتعد قبيلة النمامشة ذات طابع كنفدرالي وهي تعود في أصلها إلى منطقة لأوراس لا إلى سیدراتة كما يشاع بحسب الوثائق الفرنسية.

وبفعل السياسات الاستعمارية تم فصل بعض فروع النمامشة مثل "المحاتلة" **manalta** وربطهم بسوق أهراس، مما ساهم في تفكك الكيان الكنفدرالي وعلى الرغم من استمرار رواية الشفوي للنمامشة في سیدراتة أنهم متمثلين في المحاتلة أولا كباريت (مداوروش-رقوبة-سیدراتة) فإن انفصال المجال الجغرافي عن القبيلة الأصلية أدى إلى ضعف هذا الرابط تدريجيا².

سابعا :منطقة قالمة والاستيطان:

اما منطقة قالمة فقد كانت من أكثر المناطق تضررا من المشروع الاستيطاني، حيث فقدت العديد من القبائل ما بين 40% و 85% من أراضيها بحلول سنة 1860 وأدى هذا إلى تدهور اوضاع السكان المحليين، ودفع كثيرا منهم الهجرة إلى تونس هربا من السلب والنهب والحرق، وهي أساليب استعمارية ممنهجة لتفريغ الأرض وتحويل السكان من اهل الريف إلى البدو أو لاجئين³.

¹ - بيار كاستال، حوز تبسة، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين، تغريب و تحقيقها والتقديم لها د - العربي عقون 2010، ص93.

² - جمال الدين سعيدان، قبيلة النمامشة من الاحتلال إلى منتصف القرن العشرين، إد حسين امزيان، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص411.

³ - فرکوس ياسر، إدارة تقسيم المدن الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي مدينة قالمة نموذجا، 1830-1870 من خلال وثائق نشر اول مرة، مجلة هيرودت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الكجلد 06، العدد 2022/02، ص 1077 - 1097.

خاتمة الفصل الثالث :

أظهرت دراسة النشاط الحدودي بين الجزائر وتونس خلال الحقبة الاستعمارية أن هذه المناطق لم تكن مجرد هوامش جغرافية ، بل شكلت فضاء حيا لتداخل اجتماعي واقتصادي و ثقافي ،تحكمه الحدود السياسة ،لقد مثلت هذه التخوم مجالا لتبادل السلع ، وتنقل الافراد وتداخل الهويات ، في إطار من المرونة التي تميز المجتمعات المغاربية التقليدية .

لكل الاحتلال الفرنسي انطلاقا من رؤيته الأمنية والاقتصادية والإدارية، لم يتعامل من هذه المناطق بوصفها امتدادا طبيعيا لوحدة سوسيو ثقافية، بل كمساحات فوضوية يجب إخضاعها للمراقبة والتحكم، فجاءت السياسات الاستعمارية لتفرض منطق الدولة المركزية الحديثة، خرائط، حواجز جمركية، قوانين جديدة، وإجراءات تقطع الصلات بين القبائل، وتحول الحدود من "تخوم" إلى "فواصل".

الفصل الرابع: ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الإيالة التونسية في السياق الاستعماري

المبحث الأول: الدوافع والأسباب

المبحث الثاني: الهجرة من الجزائر إلى تونس

المبحث الثالث: موقف السلطات الاستعمارية من تصاعد ظاهرة الهجرة

تقديم:

شهد القرن التاسع عشر بروز ظاهرة لافتة تمثلت في حركة الهجرة الجزائرية نحو الإيالة التونسية، وهي ظاهرة اتسمت بتعدد أبعادها وتداخلها مع السياقات التاريخية والسياسية التي فرضها الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830. لم تكن هذه الهجرة مجرد تنقلات بشرية ذات طابع إنساني بحت، بل كانت في كثير من الأحيان ردّ فعل مباشر على الظروف القاسية التي فرضها الاستعمار الفرنسي، بما في ذلك سياسات القمع، والتضييق، والملاحقات، وعمليات التهجير القسري التي طالت الأفراد والقبائل على حد سواء.

وقد دفعت هذه السياسات عددا كبيرا من الجزائريين إلى النزوح نحو الأراضي التونسية، بحثاً عن ملاذ آمن أو استمراراً في العمل المقاوم من خارج الحدود. ومع أن تونس لم تكن خاضعة للاستعمار الفرنسي بعد، إلا أنها لم تكن بمنأى عن هذه التحركات، حيث لعبت دوراً مهماً في احتضان بعض اللاجئين، كما كانت على تماس دائم مع تداعيات هذه الهجرة على المستوى الأمني والسياسي، خصوصاً في ظل تنامي الرقابة الفرنسية ومحاولاتها ضبط التفاعلات الحدودية بين الجزائر وتونس للحفاظ على توازنها الاستعماري في المنطقة.

إن تناول هذه الظاهرة في هذا المبحث يهدف إلى فهم أعمق للعلاقات الجزائرية-التونسية في ظل الاستعمار، واستجلاء الأبعاد المختلفة للهجرة كظاهرة اجتماعية ذات خلفيات سياسية وأمنية معقدة، كان لها أثر بالغ في صياغة ديناميكيات المقاومة والهجرة في شمال إفريقيا خلال القرن التاسع عشر.

المبحث الأول : دوافع الهجرة وأسبابها

تعريف الهجرة لغة :

الهجرة في اللغة من الفعل "هجر" ، وهو ضد الوصل، أي الترك والانقطاع . يقول الزبيدي : هجره يهجره هجرا وهجرا ، أي صرمه وقطعه ، كما أن هجر الشيء تعني تركه وإغفاله والإعراض عنه ، وقد ورد في حديث أبي الدرداء : " ولا يسمعون القرآن إلا هجرا " أي تركا له وإعراضا عنه ¹. ويفرق بعض اللغويين بين " هجر " و " هاجر " ، فالهجر قد يكون تركا بسبب ضيق أو قلة ، أما هاجر فهي صيغة رباعية تدل على تفاعل بين طرفين ، وكأن الشخص يلجأ الى الانتقال أو الرحيل لسبب ما ².

تعريف الهجرة اصطلاحا :

تُعرّف الهجرة اصطلاحًا بأنها انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى بهدف الاستقرار، سواء بشكل دائم أو مؤقت. ولا تنحصر دوافع هذا الانتقال في الجوانب الاقتصادية فحسب، بل قد تكون سياسية، دينية، اجتماعية، أو حتى أمنية، مما يجعل من الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد. وقد تباينت تعريفات الهجرة في الأدبيات الاجتماعية والديموغرافية الحديثة، كلٌ بحسب خلفيته المنهجية وسياقه البحثي. يُعرف **جونار** الهجرة بأنها ترك الوطن الأم والالتحاق ببلد آخر بهدف الإقامة الدائمة، وغالبًا ما يكون الدافع الأساسي تحسين الأوضاع الاقتصادية للمهاجر. أما **جوزيف سانت وميشال إيجيس**، وهما عالما اجتماع فرنسيان، فيحددان الهجرة بوصفها "حركة دائمة تقريبًا أو دورية للجماعات البشرية تمتد لفترة زمنية كافية"، في إشارة إلى الطابع الزمني المستمر أو الدوري لهذه الظاهرة.

¹ - علي زين العابدين ، الهجرة نحو فرنسا وإنعكاساتها السياسية والإقتصادية والسوسيو ثقافية على المجتمع الجزائري (قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين (1914-1962) ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية ، المجلد 13 ، ديسمبر 2017، ص72.

² - محمد متولي الشعراوي ، الهجرة النبوية ، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة ، ص41.

أما الأمم المتحدة، فتقدم تعريفاً أكثر شمولاً للهجرة، باعتبارها "ظاهرة انتقال الأفراد أو السكان من منطقة يطلق عليها 'المكان الأصلي' إلى 'المكان المقصود'، أي تغيير مكان الإقامة"، ما يبرز البعد الجغرافي والديموغرافي في الظاهرة. ومن جهة أخرى، يُعرّف هنري وايلد، وهو عالم بريطاني، "المهاجر" بأنه الشخص الذي يذهب إلى بلد أجنبي بقصد الاستيطان، مبرراً بذلك نية الاستقرار كعنصر مركزي في عملية الهجرة.

تُظهر هذه التعاريف تعددية زوايا النظر إلى الهجرة، باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها الدوافع الفردية مع العوامل البنيوية، وهو ما يجعل من دراستها ضرورة لفهم التحولات المجتمعية والسياسية في السياقات المحلية والدولية¹.

الهجرة الإسلامية:

تحمل الهجرة في الإسلام دلالة خاصة تتجاوز معناها الجغرافي أو الاجتماعي، لتكتسي طابعاً دينياً وروحياً عميقاً. فقد اقترنت في السياق الإسلامي بهجرة النبي محمد ﷺ من مكة إلى المدينة المنورة، وهي الهجرة التي شكّلت منعطفاً تاريخياً في مسار الدعوة الإسلامية، إذ مثّلت انتقالاً من بيئة اضطهاد ومواجهة في مكة (دار الكفر) إلى بيئة احتضان ونصرة في المدينة (دار الإسلام). ومن هنا، أصبحت الهجرة رمزاً للتضحية في سبيل العقيدة، والسعي نحو إقامة مجتمع قائم على قيم الإيمان والعدالة.

وقد ورد ذكر الهجرة في عدة مواضع من القرآن الكريم، مؤكداً على أبعادها الإيمانية والتكليفية. يقول الله تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعَماً كَثِيراً وَسَعَةً ۚ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [النساء: 100]، وهو نص يبيّن الجزاء العظيم للمهاجر في سبيل الله،

¹ - كبوش فاطمة، خلوفي اكرام، الهجرة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر ومواقف العلماء منها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، ت إ: بن صحراوي كمال، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021/2020، ص19.

حتى وإن لم يبلغ مقصد رحلته. كما جاء في سورة الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: 75]، في إشارة إلى اندماج المهاجرين في الجماعة المؤمنة واعتبارهم جزءاً أصيلاً منها لما قدموه من تضحيات.

وتُبرز آية أخرى في سورة المزمل بعداً مختلفاً للهجرة، حين يقول سبحانه: ﴿وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ (المزمل: 10)، حيث تأتي الهجرة هنا بمعناها المعنوي، أي مفارقة الأذى والمسيئين دون ضغينة، وهو ما يعكس شمولية مفهوم الهجرة في الخطاب القرآني.

إن الهجرة في الإسلام لم تكن مجرد حركة انتقالية بل كانت فعلاً مؤسساً، يحمل في جوهره مفاهيم الإيمان، الصبر، والتجديد، مما منحها مكانة راسخة في الوجدان الإسلامي والوعي التاريخي للأمة.

الهجرة في اللغات الأجنبية :

يُقابل مصطلح "الهجرة" في اللغة العربية ثلاثة مصطلحات أساسية في اللغتين الفرنسية والإنجليزية، تُستخدم لتمييز الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة. فمصطلح **Migration** يُشير إلى العملية العامة للحركة أو الانتقال، دون تحديد اتجاهها أو وجهتها، ويُستخدم كمرادف شامل لمفهوم الهجرة في مجمله. أما مصطلح **Emigration**، فيُعبّر عن مغادرة الفرد لوطنه الأصلي، أي ما يُعرف بالهجرة من بلد المنشأ أو بلد الإرسال. في المقابل، يُستخدم مصطلح **Immigration** للدلالة على دخول الأفراد إلى بلد جديد والاستقرار فيه، وهو ما يُعبر عن الهجرة من منظور البلد المستقبل. تعكس هذه المصطلحات الثلاثة البُعدين الأساسيين للهجرة، وتُبرز تباين النظرة إليها بحسب موقع الفاعل أو المتلقي في عملية الانتقال.¹

أنواع الهجرة :

تعد الهجرة القسرية واحدة من الجرائم الكبرى التي ارتكبت ضد الإنسانية شأنها في ذلك شأن الإبادة الجماعية والاغتصاب والنهب وتدمير الممتلكات وقد ارتبط هذا النوع من التهجير عبر

¹ - مغنيات صابرينة ، عجال وسيلة، دور الجغرافيا الاقتصادية في تحليل ظاهرة الهجرة الدولية: دراسة حالة المهاجرين الجزائريين ، مجلة إيليزر البحوث و الدراسات، المجلد 6، العدد خاص 2021، ص 176.

التاريخ بممارسات تهدف إلى تشريد الأسر . ويعرف التهجير القسري بأنه عملية ممنهجة تقوم بها سلطات رسمية بهدف تفرغ مناطق معينة من سكانها الأصليين وإحلال سكان آخرين مكانهم¹ وفي السياق هجرة الجزائريين، رافق التهجير القسري معظم مراحل المقاومة الشعبية، ولعل أبرز مثال على ذلك ما حدث مع الأمير عبد القادر الذي قاد مقاومة منظمة ضد الاحتلال الفرنسي حيث تم نفيه مع أسرته إلى فرنسا سنة 1847 ، ووضع تحت الإقامة الجبرية لمدة خمس سنوات ، قبل أن ينقل نهائيا إلى دمشق في سوريا².

أما الهجرة الطوعية فتعد من أقدم أنماط الهجرة البشرية ، وهي غالبا ما تكون مرتبطة بالظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث يقرر الأفراد ترك مناطقهم الأصلية والتوجه إلى أماكن أخرى، وتكون هذه الهجرة مدفوعة برغبة الإنسان في تحسين ظروفه المعيشية ويصاحبها غالبا وعي بالمكان الجديد وقدرة على التنقل، و طموح لتحقيق مستقبل أفضل³.

وشهدت الجزائر هذا النوع أيضا من الهجرة في إطار تشجيع هجرة اليد العاملة الجزائرية نحو فرنسا إذ كانت اليد العاملة الجزائرية تعتبر احتياطا إستراتيجيا يستخدم خصوصا أثناء الإضرابات كما كانت أقل تكلفة مقارنة بنظيرتها الفرنسية، وهو ما ساعد في تلبية حاجيات الصناعة الفرنسية كما هاجر العديد من الجزائريين نحو المغرب الأقصى . تونس والشرق الأدنى مدفوعين بدوافع مختلفة⁴.

¹ - رملي مخلوف ، سياسة الابعاد و التهجير القسري للفلسطينيين و ضمانات حمايتهم دوليا ، مجلة المعيار ، مجلد 28، العدد 3 ، 2024 ، ص 150

² - نعيمة قرار، التهجير القسري للجزائريين إلى كاليديونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، ص 2.

³ - فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 146.

⁴ - دحمان صبرينة ، عمروني بهيجة، الهجرة الجزائرية الخارجية قراءة في الأسباب والنتائج ، مجلة المعيار، مجلد 26 ، العدد 5 ، 2022 ، ص 999.

إضافة إلى الهجرة القسرية والهجرة الطوعية عرفت الجزائر نوع آخر من الهجرات ألا وهو الهجرة الداخلية حيث شهدت الجزائر خلال العهد العثماني نمطا من الهجرة الداخلية، تمثل في إنتقال فئات من العمال المحليين إلى المدن الكبرى، وعلى رأسها مدينة الجزائر ، حيث كانوا يعرفون بـ البرانية ورغم أن أعدادهم كانت محدودة إلا أن الاحتلال الفرنسي للجزائر غير من طبيعة هذه الهجرة ، إذ تبنت الإدارة الاستعمارية سياسة قمعية تهدف إلى إخلاء أراضي القبائل بغرض تسهيل مشاريع الاستيطان والذي سيساهم في مضاعفة حركات النزوح الريفي¹.

كما دفعت السياسات الاستبدادية والقمع الاستعماري الأهالي الجزائريين إلى ما يعرف بالهجرة الخارجية والتي تشير إلى إنتقال الأفراد أو الجماعات خارج الحدود السياسية للدولة ،سواء كانت هذه الإقامة مؤقتة أو دائمة² ففي سنة 1874 ، عرفت عدة مناطق جزائرية هجرة خارجية مثل وهران والقبائل وأجزاء من قسنطينة موجة هجرة واسعة ، فبلغ عدد النازحين منها حوالي 700 شخص ، أما سنة 1876 ، فقد ارتفع عدد المهاجرين إلى ما يقارب 16600 إنطلقوا إلى تونس تحديدا. وتميزت هذه الهجرة بكونها هروبا جماعيا عبر الطرق البرية.

أسباب هجرة الجزائريين :

يمكن اعتبار سنة 1832 منطلقا فعليا لظاهرة الهجرة الجزائرية ، إذ تزامنت مع بداية تجلي السياسات القمعية التي إنتهجها الاحتلال الفرنسي ،خاصة بعد تعيين الجنرال "دوروفيغو" كحاكم عسكري عام والذي شرع في فرض ضرائب باهظة على الأهالي وقمع التمردات بكل وحشية ، كالمجزرة التي ارتكبها في حق قبيلة العوفية التي رفضت دفع الضرائب ، ما أدى إلى إبادةها بالكامل وفي نفس السياق ، مارس الجنرال "بوايي " في وهران فظائع مروعة ، بينما كانت مدينة

¹ مختاري أحمد، التحولات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة الداخلية 1830 - 1973، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 23، العدد 2، ديسمبر 2022، ص 211.

² كيوش فاطمة، خلوفي إكرام، الهجرة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر، المرجع السابق، ص 20.

عناية تحت قبضة المملوك يوسف التونسي والنقيب الفرنسي "دارماندي" في مشهد عكس حجم العنف والاضطهاد والذي دفع الجزائريين إلى مغادرة أرضهم بحثا عن الأمان¹.

ومن أبرز الجرائم الاستعمارية التي عمقت شعور الجزائريين باليأس ودفعهم نحو الهجرة إبادة سكان واحة الزعاطشة سنة 1849 ، عندما رفعت السلطات الاستعمارية الضرائب على النخيل بشكل تعسفي وألغت إمتيازات المرابطين في خطوة استفزازية² أدت إلى انتفاضة إنتهت بتدمير الواحة وقتل سكانها بل وصلت الوحشية إلى قطع رؤوس الضحايا وتعليقها على البنادق والأبواب³.

كما خلقت سياسة كافينياك الاستعمارية مآسي إنسانية ، حيث لجأ المئات من أولاد سيدي يحي إلى غار العقبة البيضاء هربا من بطشه لكنهم أحرقوا جميعا داخله ، في واحدة من أقطع الجرائم التي كان لها أثر بالغ في زعزعة الوحدة الوطنية ودفع الأهالي نحو الهروب والهجرة والتشرد⁴.

كما زادت سياسة الاستيطان من حدة الأوضاع حيث أنشأ الاحتلال بين سنتي 1851 و 1870 ما يزيد عن 100 مركز استيطاني، وتمت مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، خاصة بعد ثورة المقراني سنة 1871 ، حيث خصصت 100.000 هكتار للمهاجرين من الألزاس واللورين⁵

¹ - عمار هلال، الهجرة الجزائرية في بلاد الشام (1847 - 1918)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 14.

² - جيلالي حورية، الاستراتيجية الاستعمارية ضد مقاومة واحة الزعاطشة عام 1849، مجلة المرأة للدراسات المغاربية، المجلد 5، العدد 4، ص 101.

³ - إبراهيم مياي، ثورة الزعاطشة (1848)، دراسات تاريخية، العدد 11-12، ص 97.

⁴ - سهيل الخالدي، الإشعاع المغربي في المشرق، دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص ص 28، 29.

⁵ - بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 - 1962، ج 1، دار المؤلفات للنشر والتوزيع، ص 60.

و توسعت زراعة الكروم على حساب الحبوب ما فاقم أزمة الغذاء لدى السكان المحليين¹ وقد سعت الإدارة الاستعمارية إلى السيطرة على الغابات عبر إنشاء مصلحة الغابات سنة 1838 وفرضت قوانين حددت من استغلالها من قبل السكان. ما أثر سلبا على مستوى معيشتهم خاصة في غرب البلاد².

إضافة إلى ذلك ساهم تراجع مقاومة الأمير عبد القادر وسقوط عدة مدن كشرشال وتلمسان ووهران ومعسكر في ترسيخ قناعة لدى الأهالي بأن الإستعمار واقع لا مفر منه فاختر الكثيرون مغادرة البلاد³، ولا يمكن إغفال الأثر المدمر للاحتلال على الواقع الثقافي والتربوي في الجزائر ، إذ تم تعطيل المدارس والزوايا والكتاتيب وتشريد المعلمين وتخريب المخطوطات ما دفع العديد من النخب والمتفقيين إلى الهجرة بعد أن ضاقت بهم السبل، و قد شكلت القيود الدينية أحد أبرز أسباب الهجرة فقد صادر الاستعمار الاملاك الوقفية التي كانت تمول التعليم والمساعدات الاجتماعية⁴، وفرض سيطرته على المساجد والزوايا وحول بعضها إلى كنائس أو مخازن أو حتى إسطبلات⁵، كما حاولت فرنسا إستغلال فريضة الحج لخدمة أهدافها السياسية والاستعمارية،

¹ - فوزية زنفوني ، تشخيص و تحليل البوادر الاولى للهجرة الجزائرية ، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية و الانسانية المعمقة ، العدد 7، 2020، ص 324 .

² - بوراس محمد، مصلحة الغايات وأثرها على الملكية والسكان بالغرب الجزائري خلال النصف الثاني من القرن 19، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد 2، العدد ...، جوان 2014، ص 313.

³ - محمد الشيخ برباع، خضرة فطيمة الزهرة بن جدو، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى بعد الاحتلال 1830، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد ...، ص 163.

⁴ - أبو القاسم مبعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1)، ج 1، ط 4، دار العرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص 120.

⁵ - براهيم ياسين ، بوزيدي صلاح، الهجرة الجزائرية في بلاد الشام (1847 - 1918)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الغرب الإسلامي المعاصر، إشراف: سعيدي سليم، كلية العلوم الإنسانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 14.

مستغلة هذه الشعيرة لأغراض نفعية وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في رحلة "ليون روش" الذي التقى خلال تنقله ببعض علماء جامع الزيتونة والأزهر، وسعى لاستصدار فتاوي منهم تحرم الجهاد ضد الوجود الفرنسي في الجزائر¹.

إبتداء من سنة 1848م بدأت السلطات الاستعمارية في فرض قيود مشددة على أداء فريضة الحج وكانت الأولوية في منح الرخص لرجال الدين الموالين من شيوخ الزوايا وغيرهم والذين فرض عليهم عند عودتهم تقارير مفصلة حول تحركاتهم واتصالاتهم أثناء الرحلة².

وما أجد في أسباب هجرة الجزائريين أيضا معاناتهم من تمييز عنصري صارخ حيث حرّموا من حقوق العمال التي كان يتمتع بها الفرنسيون والأوروبيون كما فرضت عليهم ساعات عمل طويلة بأجور زهيدة وتم استبعادهم من المهن التقنية و الصناعات الكبرى ، كلها ساهمت في هجرة العديد من العمال بحثا عن ظروف أفضل³، إضافة إلى ذلك اعتبر الجزائريون "رعايا" لا مواطنين فحرّموا من حقوقهم السياسية والمدنية و طبق عليهم قانون الأهالي القمعي ، مما عمق الشعور بالظلم وكرس الرغبة في مغادرة الوطن⁴.

كما لعبت الدعاية العثمانية دورا في تشجيع الجزائريين على الهجرة ، خاصة خلال عهد السلطان عبد الحميد الثاني حيث أنشئ مكتب الهجرة والذي أرسل دعاة إلى تونس لحث الجزائريين على

¹ - هواري قبائلي، سياسة فرنسا الدينية في الجزائر: تأطير فريضة الحج نموذجا، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 12، جانفي 2015، ص 262-263.

² - هواري قبائلي، المرجع السابق، ص 263.

³ - عمر بلعربي، التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين إلى دول المشرق العربي بين 1830 - 1900 "بلاد الشام والحجاز أنموذجا"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 7، العدد 3، ديسمبر 2023، ص 530.

⁴ - دحمان صبرينة، عمروني بهجة، الهجرة الجزائرية الخارجية: قراءة في الأسباب والنتائج، مجلة المعيار، مجلد 26، عدد 5، 2022، ص 999.

المغادرة هذا النشاط قابله الفرنسيون بإجراءات مضادة مثل تشديد الرقابة على الجوزات ومراقبة تحركات الجزائريين في المدن الداخلية كالمدية ، قصر البخاري وسور الغزلان ¹.

المبحث الثاني : الهجرة من الجزائر إلى تونس

بدأت حركة الهجرة الجزائرية بشكل مكثف مع الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 ، غير أن الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين لم تكن فرنسا بل كانت البلدان الإسلامية في المشرق والمغرب العربي ، وقد كانت هذه الهجرة مدفوعة أساسا بأسباب سياسية ودينية ، حيث فضل الكثير من الجزائريين مغادرة البلاد وعدم العيش تحت سلطة إستعمارية كافرة فغادرت جماعات بأكملها نحو المغرب تونس والمشرق العربي ².

ورغم أن حركة الهجرة إلى تونس تعود إلى ما قبل الإحتلال الفرنسي فإن وتيرتها إرتفعت بشكل كبير بعد عام 1830 ، حيث دفعت سياسة الإحتلال التدريجي للبلاد العديد من العائلات الجزائرية إلى إتخاذ تونس وجهة للإستقرار أو نقطة عبور نحو المشرق ، وقد ساعد الموقع الجغرافي لتونس بإعتبارها بوابة للمشرق ، في تسهيل هذه الهجرة لاسيما من الجهات الشرقية للجزائر مثل : قسنطينة ، بجاية ، واد سوف ، عنابة ، خنشلة ، سطيف ، بسكرة ، تبسة ، الحصنة وسوق أهراس والقاللة ³.

ومن العوامل المساعدة أيضا على هجرة الجزائريين نحو تونس نجد قرب الحدود التي تمتد على 1300 كلم وانفتاح المنطقة الحدودية وسهولة تضاريسها بالإضافة الى تعثر مقاومتي الامير عبد

¹ - جمال يحيوي ، أعمال الملتقى الوطني: الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الإحتلال 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 53.

² - خروفي حكيمة وآخرون، هجرة الجزائريين نحو البلاد العربية الإسلامية وموقف السلطات الفرنسية منها 1830 - 1914، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، إشراف: خنفار الحبيب، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة ابن خلدون - تيارت، 2021/2022، ص78.

³ - خروفي حكيمة ، هجرة الجزائريين نحو البلاد العربية، المرجع نفسه، ص18.

القادر (1833-1847) وأحمد باي (1830-1849) وهو ما سرع من وتيرة النزوح الجماعي، كما لعبت الروابط الدينية واللغوية ووشائج القرابة والمصاهرة بين سكان المناطق الحدودية دورا كبيرا في هذا الاتجاه¹.

وقد تعددت هجرة الجزائريين الى تونس وشملت الشرق، الوسط، الجنوب الجزائري، بينما اتجه معظم سكان الغرب الجزائري نحو المغرب الأقصى لأسباب جغرافية واجتماعية أما هجرة العملية ، فقد كان المسار الشمالي و الشرقي والجنوبي الشرقي ،يقود مباشرة إلى جامع الزيتونة خاصة من مناطق قسنطينة عنابة سوق أهراس والقالا ، في حين شكلت مناطق الجنوب مثل وادي سوف ممرا للهجرات العابرة وقد كانت تربطها علاقات تجارية وعائلية قديمة مع الجنوب التونسي².

و تعد هجرة سنة 1874 من أبرز الهجرات الكبرى حيث شملت نحو 300 جزائري عبروا الجريد التونسي ، إضافة إلى هجرات واسعة من وادي سوف و توقرت وبسكرة قدرت بحوالي 2000 فرد ، كما هاجر من وادي ميزاب نحو 12000 شخص، واستقرت هذه الجماعات في عدة مناطق تونسية منها مدينة الكاف غرب البلاد، كما وصل مهاجرون إلى تونس العاصمة من سطيف (63 فردا) تبسة (19 فردا) ، عين البيضاء (7 أفراد)، والمعايرد (25 عائلة)³.

أماكن استقرار المهاجرين الجزائريين بتونس:

تنوعت أماكن استقرار الجزائريين بتونس حسب الجهات، فاستقر أهالي عنابة في العاصمة تونس ومدينة بنزرت منذ النصف الأول من القرن 19م، وسكن النمامشة في ضواحي العاصمة مثل: الملاسین، لالة منوبة، وحمّام الأنف ، أما الخنشليون فسكنوا في باب جديد والقسنطينيون توزعوا على المراغنة، عين غلال، شقاقة والمناطق القبلية أما الزواوة فسكنوا في سيدي علي عزوز، باب

¹ - بشير مديني، قراءة تاريخية للجالية الجزائرية بتونس، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، الشهر 6، 2014، ص 4.

² - عبد النور فتيحة، الهجرة العلمية للجزائريين نحو تونس خلال الحقبة الاستعمارية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 05، ص 298.

³ - عبد النور فتيحة، الهجرة العلمية للجزائريين نحو تونس خلال الحقبة الاستعمارية، المرجع نفسه.

سعدون، القشلة، تكنة الزواوة، والسليمانية التي كان يقيم بها الحاج إبراهيم بن عيسى، إضافة إلى حي بئر الحجر الذي سكنه الشيخ إبراهيم أطفيش¹.

الهجرة العلمية إلى تونس:

كان جامع الزيتونة من أهم وجهات المهاجرين الجزائريين من طلبة العلم لما كان له من مكانة دينية وعلمية مرموقة، وقد تميز بدوره في نشر العلوم الإسلامية واللغة العربية، ويُعد الطالب عمر بن مبارك النموشي من عرش النمامشة أول جزائري سُجِّل في دفاتر الزيتونة خلال السنة الدراسية (1876/1877) وقد بلغ عدد الطلبة الجزائريين المسجلين رسميًا 33 طالبًا، غير أن العدد الحقيقي كان يفوق ذلك نظرًا لهجرة العديد من الطلبة والعلماء رغم الرقابة الفرنسية الصارمة على الحدود². ورغم محاولات الاستعمار الفرنسي لمنع هذه الهجرات من خلال مراقبة الحدود وإغلاقها في بعض الأحيان، إلا أن العديد من العلماء الجزائريين تمكنوا من الالتحاق بجامع الزيتونة والاستقرار في تونس، ومنهم الشيخ قدور بن رويلة، صاحب كتاب "وشائع الكتائي"، ومحمد بن الحاج من سيدي عقبة، بالإضافة إلى الشيخ مصطفى بن عزوز من طولقة الذي أسس زاوية نقطة الرحمانية، بعد احتلال بسكرة³.

المشاركة الاجتماعية والسياسية:

لم يقتصر دور المهاجرين الجزائريين في تونس على الدراسة فحسب، بل شمل أيضًا المشاركة في الحياة العامة؛ حيث توظف العديد منهم في مجالات التعليم، الصحافة، والطب، قبل وأثناء الحماية

¹ - محمد بوطيبي، الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة الراصد العلمي، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2020، ص ص 15 - 16.

² - اللولب حبيب حسن، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة وفروعه: التحديات والرهانات (الجزء الأول)، دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 26، ص 160.

³ - العباسي روابحي، هجرة النخب الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر الخلفيات والتحديات، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6، العدد 1، دار العرب الاسلامي، ص 490.

الفرنسية. ومن بين هؤلاء الشيخ الظاهر الجنادي الذي شغل عدة وظائف، والطبيب محمد بالعربي، وكذلك الشيخ محمد اللقاني، ومحمد بن عبد السلام، والشيخ سلطاني، الذين درسوا في جامع الزيتونة. كما دخل بعضهم الحياة السياسية، مثل مصالح بن يحيى، وإبراهيم الطفيش، وحسن القلاتي، وأحمد توفيق المدني¹.

ومن الجدير بالذكر أن كل جزائري كان ينتقل من إيالته الأصلية إلى تونس قبل الاحتلال، كان يتحول ولاؤه تلقائياً إلى السلطة التونسية بموجب الاتفاقيات المبرمة بين الإيالتين سنة 1628 و المنبثقة من مبدأ رعاية المسلمين في ظل الأمة الإسلامية الواحدة. غير أن هذا النظام تغير جذرياً بعد الاحتلال الفرنسي، حيث فرضت سلطات الاحتلال قوانين جديدة تُقيد حرية تنقل الجزائريين فأصبح كل من يرغب في مغادرة الجزائر ملزماً بالحصول على وثيقة رسمية تُعرف برخصة السفر أو جواز السفر، لضمان عبوره من الإقليم الجزائري إلى أي وجهة خارجية².

المبحث الثالث: موقف السلطة الفرنسية من تصاعد ظاهرة الهجرة

تعاملت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بجدية وحذر مع ظاهرة هجرة الجزائريين، خاصة نحو البلدان الإسلامية، حيث كانت تعتبرها تهديداً أمنياً وسياسياً، ولذلك اتخذت جملة من الإجراءات الإدارية والعسكرية للحد منها، من بينها: منع تسليم جوازات السفر، وتشديد المراقبة على الحدود، وتجنيد فرق عسكرية لملاحقة من يحاولون مغادرة البلاد سرّاً³.

وقد ارتبط هذا الحذر بخوف السلطات الفرنسية من التأثير السلبي للهجرة على سمعة فرنسا خاصة حيث أن انتقال الأهالي إلى بلدان إسلامية كان يعطي انطباعاً للرأي العام الفرنسي والدولي بأن سكان الجزائر يعانون من الظلم والاستعباد، وهو ما قد يحول المهاجرين إلى دعاة معادين

¹ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، ط1، دار العرب الاسلامي، ص 490.

² - أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830 - 1954)، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: يوسف مناصرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2011، ص 150.

³ - محمد عالم، من أرشبين الإدارة الاستعمارية في الجزائر الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية، إنسانيات والمجلد 4، العدد 3، 2000/12/31، ص 28.

لفرنسا ومناصرين لقضية التحرر، ولم تكن الإدارة وحدها من أبدت انزعاجها من الهجرة، بل عبّر المعمّرون الفرنسيون أيضاً عن استيائهم، إذ كانت الهجرة تضرّ بمصالحهم الاقتصادية بسبب تناقص اليد العاملة الضرورية لتشغيل مزارعهم ومؤسساتهم¹.

ورغم أن إدارة الاحتلال لم تكن تبدي اهتماماً كبيراً بتحركات الأهالي نحو تونس قبل سنة 1865، فإن بروز تأثير الجالية الجزائرية هناك في مختلف المجالات دفع فرنسا إلى إصدار مرسوم بتاريخ 28 أفريل 1864، يمنع انتقال الجزائريين إلى تونس بشكل تام، مع فرض غرامات مالية على من يخالف ذلك. كما نصّ المرسوم على عدم السماح للمهاجرين الجزائريين بالعودة إلى وطنهم ما لم يسدّدوا هذه الغرامة².

لاحقاً، تم فرض رخصة سفر مسبقة للراغبين في التوجه إلى تونس، في إطار تنسيق بين السلطات الفرنسية في الجزائر والقنصل الفرنسي في تونس. وتشير بعض المصادر إلى أن الباي محمد الصادق كان متفهماً لوضعية الجزائريين وخصص لهم أراضي، معتبراً وجودهم في تونس طبيعياً بحكم انتمائهم المشترك لدار الإسلام، لكن في الواقع كان يتعرض لضغوط من فرنسا، التي طالبت بالاعتراف برعاياها الجزائريين المقيمين في تونس وفقاً لقانون 14 جويلية 1865م (القانون المشيخي)³.

وفي ضوء هذا القانون، أصبح على الجزائريين الذين استقروا في تونس قبل 1830م إثبات أصولهم أمام القنصلية الفرنسية ليتم اعتبارهم رعايا فرنسيين، وقد صدر أمر من الباي التونسي في سبتمبر 1865 يقر بذلك وفي سنة 1869، أصبح الجزائريون مطالبين بتسجيل أنفسهم بالقنصلية الفرنسية للحصول على الجنسية، مع إلزامهم بتجديد شهادة الجنسية⁴ سنوياً ليُعفوا من الضريبة

¹ - محمد عالم ، من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية،... نفس المرجع السابق ، ص ص 28، 29.

² - عمار هلال ، الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي ، أرشيف التاريخ للمجلات الأدبية والثقافية العربية ، العدد 2، المجلد 1، 1984، ص 80.

³ - حميدي أبو بكر الصديق ، التواصل الاجتماعي بين وادي سوف وتونس ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 13 العدد2، 31/12/2012 ، ص 41.

⁴ - حميدي أبو بكر الصديق ، التواصل الاجتماعي بين وادي سوف وتونس...، نفس المرجع السابق ، ص 41

ويُعاملوا معاملة الموظفين الفرنسيين، وفي المقابل من لم يحصل على الجنسية الفرنسية يُعامل معاملة الأهالي التونسيين.

وقد رأى خير الدين التونسي أن هذه الإجراءات تخدم مصلحة فرنسا، إذ تسهم في الحد من تدفق الجزائريين إلى تونس، فوجه الجزائريين المقيمين بتونس إلى الاختيار بين الجنسية الفرنسية أو التونسية، غير أن سلطات الاحتلال في الجزائر كانت تعتبر التجنيس الآلي شكلاً من أشكال التجنيس المباشر، يفتح الباب للهجرة غير الشرعية والفرار من العدالة ويمكن المهاجرين من خلق هوية جديدة في تونس¹.

وقد أدى هذا الوضع إلى نشوء مشاكل معقدة، خصوصاً عند محاولة بعض المهاجرين العودة إلى الجزائر وهم يحملون الجنسية التونسية، ولذلك منح الحاكم العام بالجزائر، الجزائريين المقيمين في تونس مهلة زمنية محددة ليختاروا بين الجنسيتين. وقد نقل القنصل الفرنسي "روستون" هذا المقترح إلى خير الدين، مع منحه مهلة ثلاث سنوات لتطبيقه، مشيراً إلى أن تجنيس مجرمين فارين من الجزائر أمر غير معقول²، وقدّر روستون عدد الجزائريين المقيمين في تونس بحوالي 100,000 شخص، معتبراً أن هجرتهم تعبير عن رفضهم للهيمنة الفرنسية، لكنه أقر بأن عدد من سجلوا في الجنسية الفرنسية كان ضئيلاً وتعدّ هذه التقديرات مبالغاً فيها، وربما كانت تهدف إلى دفع السلطات الفرنسية للتعجيل باحتلال تونس حتى لا تبقى ملجأً للمناهضين للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر³.

¹ - أحمد بن جابو، أوضاع الجالية الجزائرية بتونس ما بين (1830 - 1881)، حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 3، العدد 6، 31/12/2012 ص 237.

² - أحمد بن جابو، أوضاع الجالية الجزائرية بتونس، المرجع السابق، ص 237.

³ - أحمد بن جابو، المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830 - 1954)، أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ لحديث، ت. ا: يوسف مناصرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2011، ص 168.

خاتمة الفصل الرابع :

إن ظاهرة الهجرة بين الجزائر وتونس خلال القرن التاسع عشر تعكس واقعاً اجتماعياً وسياسياً معقداً، ارتبط أساساً بنتائج الاحتلال الفرنسي وما خلفه من اضطرابات داخلية وتهجير قسري وتضييق على السكان المحليين ، كما تكشف هذه الظاهرة عن عمق التداخل بين المنطقتين التونسية والجزائرية ، ليس فقط من حيث العلاقات القبلية والمجالية، بل أيضاً من حيث الأثر السياسي للهجرة.

لقد أثارت الهجرة مخاوف السلطات الاستعمارية التي رأت فيها خطراً على أمنها، مما دفعها إلى محاولة التحكم فيها و مراقبتها من خلال تتبع هذه التحركات، يتضح أن الحدود لم تكن حاجزاً صلباً بقدر ما كانت مجالاً مفتوحاً لتفاعل مستمر بين طرفيها.

خاتمة

خاتمة:

بناء على ما تم عرضه في هذه الدراسة حول المجال الحدودي بين المجال وتونس خلال النصف القرن الأول من الاحتلال الفرنسي (1830-1881) يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات التي تعكس عمق التحولات التي شهدتها هذا الفضاء الحيوي، ويتضح من خلال استقرار المسارات التاريخية السابقة أن دخول العثمانيين إلى الجزائر لم يكن فعلا توسيعا خالصا، بل استجابة مركبة لنداءات الاستغاثة في سياق إقليمي مضطرب، طبعته الصراعات المحلية وتزايد التهديدات الأوروبية خاصة الإسبانية، وقد أسس خير الدين بربرس من خلال دهائه السياسي وتحالفاته الذكية نواة سلطة عثمانية بحرية في المغرب الأوسط مثلث حائط صد أمام التوسع المسيحي في غرب المتوسط، ورسخت دور الجزائر كقاعدة إستراتيجية ضمن المجال العثماني المغربي أما إيالة تونس، التي حافظت شكليا على استقلال إداري في ظل التبعية للباب العالي فقد دخلت في علاقات مركبة مع إيالة الجزائر تخللتها فترات من التنافر والتعاون وكانت الحدود بينهما مجالا للتضامن والصراع على النفوذ وقد أظهرت دراسات النزاعات الحدودية في القرنين السابع عشر والثامن عشر أن هذه التخوم لم تكن مجرد خطوط فاصلة بل فضاءات ديناميكية شهدت صراعات قبلية وتقاطعات اقتصادية ودينية، ساهمت في تشكيل مفهوم متحول للحدود فعلى الرغم من تعدد المعاهدات ومحاولات تنظيم العبور والحماية ضلت هذه المناطق تشكل مصدر توتر مزمن لسبب هشاشة الرقابة وفي مقابل حافظت العلاقات الثقافية والدينية بين الإيالتين على ترابط قوى تغذية وحدة المذهب والتفاعل بين النخب العلمية والدينية مما ساهم في صون الهوية الإسلامية المغاربية في وجه التحولات السياسية وقد أظهرت دراسة النزاعات الحدودية بين إيالة الجزائر وإيالة تونس خلال القرن السابع عشر أن ضبط الحدود كانت أكثر من مجرد إجراء إداري، إذ شكلت صراعا سياسيا وقبليا معقد، غدته هشاشة الرقابة المركزية وتداخل الولاءات القبلية، ورغم عقد معاهدات متكررة استمرت الخروقات والانتهاكات، ما يعكس هشاشة التوازن بين المركز والهوامش داخل الإمبراطورية العثمانية أما على المستوى الاقتصادي برزت مدينة قسنطينة كحلقة وصل محورية بين الشرق والغرب إذ ساعدت حركة القوافل والتبادلات التجارية على تعزيز التقارب بين الإيالتين

وتجلت الروابط السياسية والاجتماعية في تبادل الهديا والإحسانات والتي شكلت أدوات دبلوماسية تعبر عن توازنات دقيقة بين السلطات المحلية في ضل أوضاع إقليمية مضطربة.

كما تعرض شمال افريقيا في القرن التاسع عشر لمشروع التوسع الاستعماري، كثمرة مسار تدريجي ومخطط لم يكن وليد صدفة بل نتاج تراكم أزمات داخلية وتقاطعات مصالح خارجية، شكل احتلال الجزائر سنة 1830م منطلقا فعليا لهذا التغلغل في تونس الذي اعتمد على توظيف أدوات سياسية واقتصادية، كالمحاكم القنصلية والديون والنزاعات القبلية، لفرص النفوذ ومع تراجع السيادة المركزية وتصادد التنافس الأوروبي، تسارعت وتيرة التدخل لتحول المنطقة إلى ساحة تجاذب استعماري كشفت عن ضعف عن البنى المحلية، لكنها في الوقت ذاته أفرزت ملاح مبكر للوعي بالمقاومة والسيادة الوطنية.

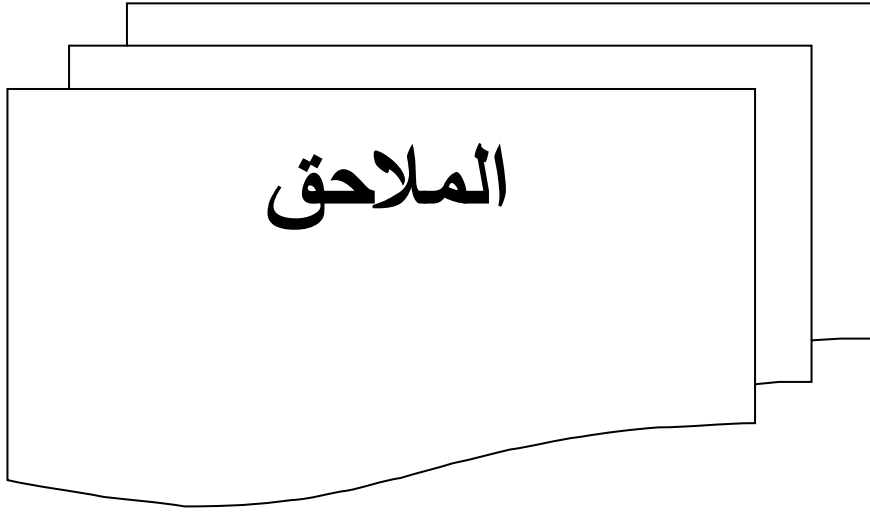
وبعد احتلال الجزائر سنة 1830م شهدت المنطقة المغاربية تحولات عميقة، انعكست بوضوح على الوضع الداخلي في تونس، حيث دخلت البلاد مرحلة اضطرابات مركبة كشفت عن هشاشة بنية الدولة وضعف سلطاتها في مواجهة تحولات داخلية وخارجية متسارعة بدأت الأزمة تتضح مع اشتداد تأثير العوامل الطبيعية القاسية وعلى رأسها الجفاف والمجاعة خلال سنتي 1867-1868 مما أطلق شرارة اضطرابات اقتصادية واجتماعية عنيفة تجلت في التمردات، والتنقلات القبلية العشوائية وانتشار أعمال النهب في ظل تراجع أداء المؤسسات التقليدية وعجز السلطة البايكية عن احتواء الأزمة.

وتزامن هذا السياق الداخلي المتأزم مع تصاعد التوترات في المناطق الحدودية حيث تداخلت الامتداعات القبلية، والانتماءات الدينية والارتباطات الجغرافية لتجعل من التخوم فضاء مزدوج الوظيفة يجمع بين التواصل والانقلاب بين التداخل والتصادم وهنا بدأت تظهر بوادر التحول في مفهوم "الحدود" من مجال جبائي واجتماعي مرن إلى ساحة صراع سياسي وأمني معقد، خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وما رافقه من تحركات عسكرية وفرار للقبائل نحو الإيالة التونسية واشتداد ظاهرة التهريب واللجوء السياسي ومن هذا إتخذت السلطات الفرنسية مجموعة من

الإجراءات من أجل الترسيم والضبط الإداري بين سنتي (1875/1836) أصبحت السياسات الاستعمارية تستهدف عمق البنى الاجتماعية التقليدية لاسيما في المناطق الشرقية اد عبر ادوات قانونية وتنظيمية مثل: قانون "سناتوس كونسلت" الذي مثل آلية لتفكيك الأرض الجماعية وفصل القبليّة عن المجال وإعادة تشكيل العلاقة بين الأرض والإنسان وفق منطق استيطاني استعماري لقد تحولت الحدود في هذا السياق إلى خطوط ضبط ومراقبة لا تفصل فقط بين الكيانات السياسية بل تفكك النسيج الاجتماعي العابر لها وتعيد تشكيله في إطار السيطرة الكولونيالية.

وكل هذه الإجراءات فتحت الطريق لاحتلال الفرنسي لتونس 1881م.

أما الهجرة الجزائرية إلى تونس خلال الاحتلال الفرنسي فقد جسدت من ناحية مقاومة روحية وسياسية للاستعمار، ومن ناحية أخرى أثارت مخاوف فرنسا التي سارعت إلى فرض سياسات مراقبة واحتواء، تأكيداً على أهمية تونس كحاجز استراتيجي في مشروعها الاستعماري المغربي.

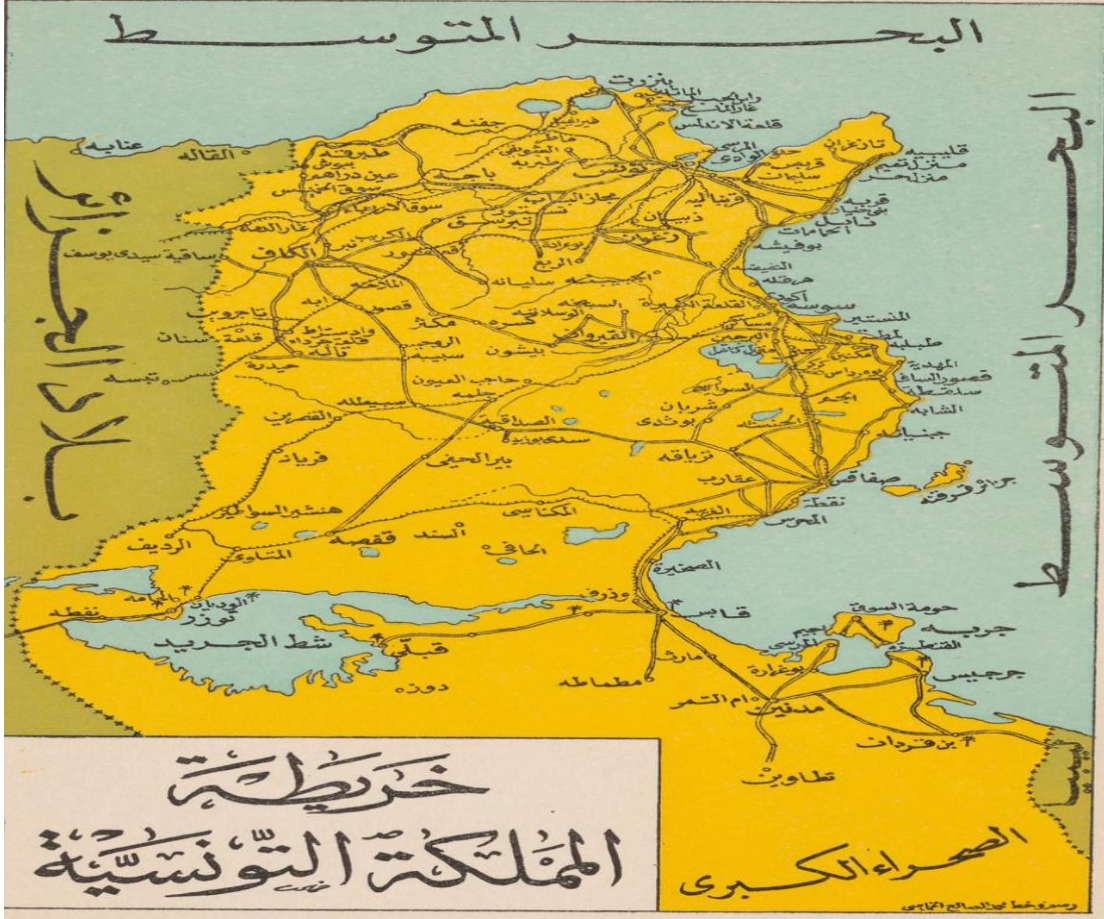


ملحق رقم 01: صورة شارل الخامس و خير الدين بربرس .



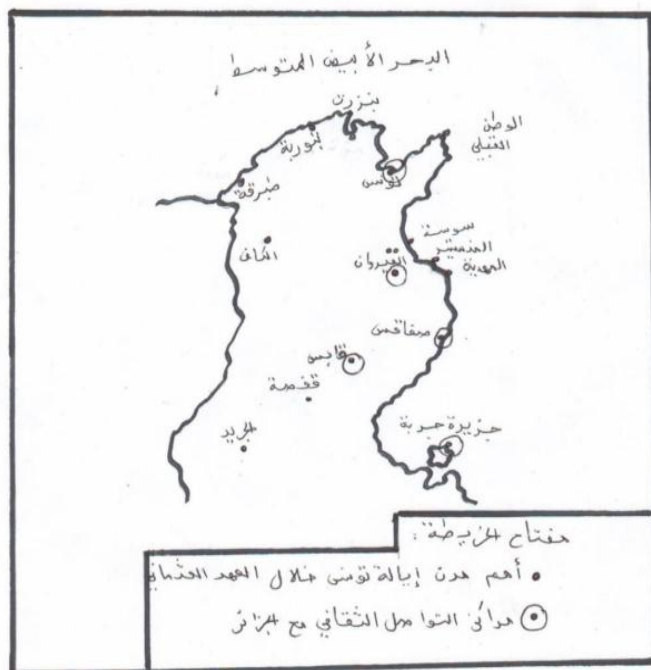
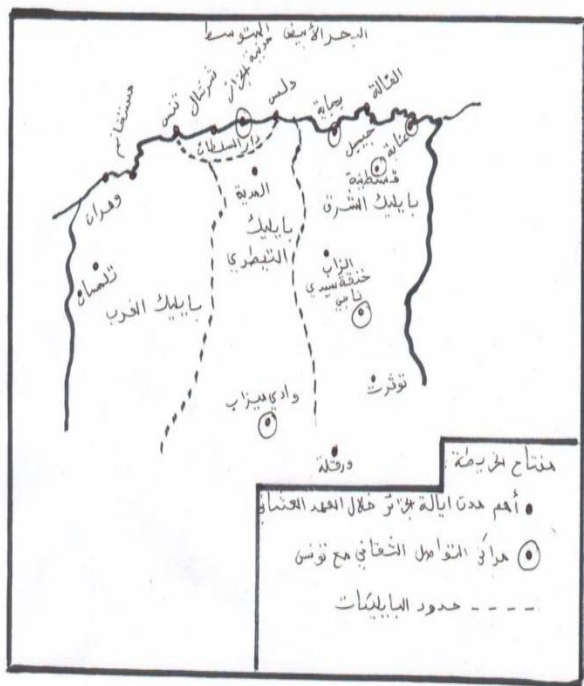
عبد الحميد بن ابي زيات بن اشهو ، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر ، مكتبة جواد سماعي
، ص 119- 130 .

ملحق رقم 02: خريطة تونس سنجد الجزائر.



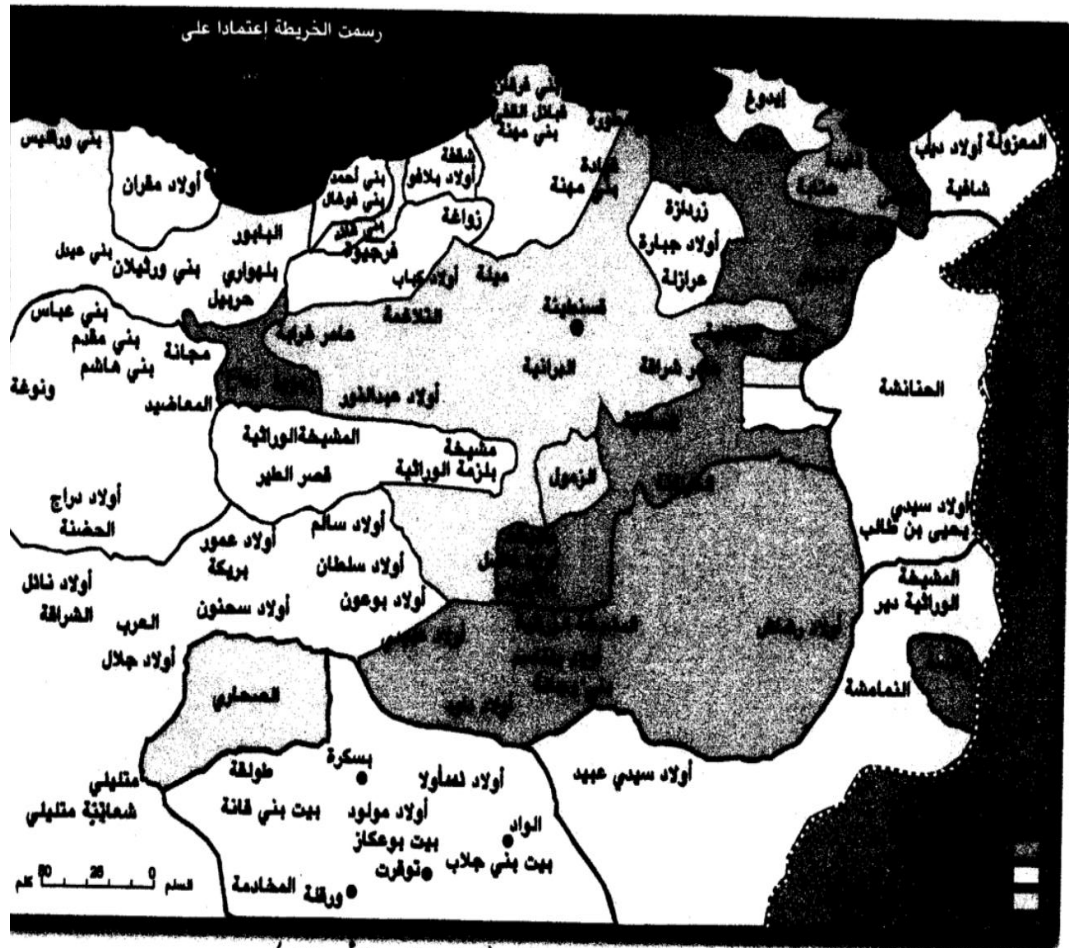
حسن حسين عبد الوهاب ، خلاصة تونس مختصر مدرسي ذكر حوادث القطر التونسي من اقدم العصور الى الزمن الحاضر، الطبعة الثالثة ، دار الكتب العربية الشرقية ، ص190.

ملحق رقم 03 : خريطة توصل التواصل الثقافي في الجزائر و حتى تونس خلال العهد العثماني.



عائشة محمّة ، التوصل الثقافي بين الجزائر وتونس خلال الفترة العثمانية 1519-1830م ، ت
إصالح بوسليم، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث ، جامعة غرداية
2020،

ملحق رقم 04 :خريطة بايلك قسنطينة (قبائل والأوطان) .



شاعو كمال ، بايلك قسنطينية من خلال بعض وثائق المجموعة 1641 المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية 1181هـ/1757 هـ/1207 م/ 1792 م ،ت إ مختار حساني مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 2005

ملحق رقم 05: الدفتر رقم 2847 الإتفاق الحدودي بين إيالة تونس وإيالة الجزائر سنة 1628.

[illegible]

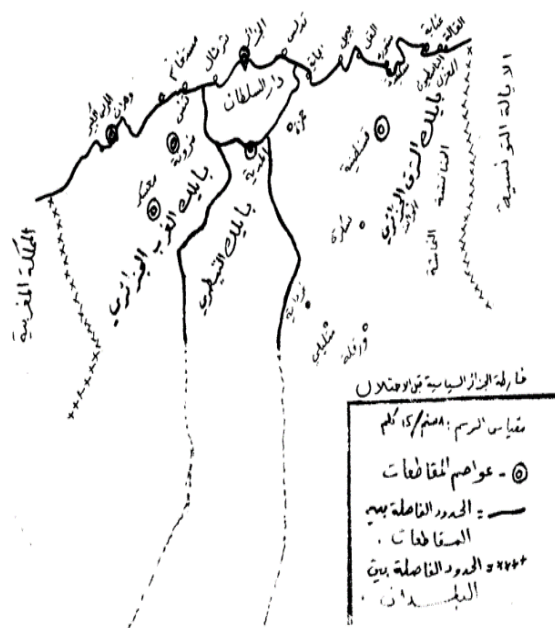
وانتي حبيب تعظيما لعزنا العلم واصلاحنا اخيرا وعرفنا انهم
 قد بانوا علينا حقا واشتدات المعطون فير استمعنا ونسبع
 اعطوا الامسان القيس موصياك عليه والوجيه الخير المعرب
 يا نعبت واليرجوس ياي فلان الخيش وادعوا الخوازم فضلا
 معتقد وفي ايد صراف اسير ايلي حاد وجملة الاموات الذي ام
 فعلا انعطلم بعض حجيت انه الخايم وزان في نيبا عليه اقله
 واهل للعلم ومو المعظم الخايم ناصب اعنه والحدج عجم اعنه والمعظم
 اجرا اعنه والمعظم الخايم حرم اعنه والمعظم الخايم اعنه والصلوات
 الاموات انلك بل لخالوم المعظم موسى اعنه والمعظم خور اعنه والمعظم
 موسى اعنه ايضا وكلا عنة البديع مزار والاصول مزار والعسكي
 المنصور كلب فيه اصيل عسكي مربيته نوزر النسل رايبهم الصبح
 والتبارك علم شجيز العي غير وعظم الصبح اعنا رب يسر تلح
 اعنا رب فصر ان يصح له به ينر جشيت عكشيت ماحا بوبه لعل
 كلب وما حصل منهم ورغب لمانه من الصفه والنصب علم ان افقوا
 حرم من اصيل عسكي نوزر المذكور مع عسكي الخايم المنصورين
 لمان الحراء البطله بين المرتين واجي صرا كك تلخنة الاسم
 النسل رايبه وان فلعة ارفي ح من الفو ينو ميسر موصي من اسلا
 وامعان وا يتعل كاهل جسر نوزر وعسكي الخايم ابري حاد وكا بوجه
 من الجوس وتغ على حال الخايم واقم في الوحر المذكور على راء القيش
 اليه اليه فيسب تلح اعنا رب والصبح واخا العاربه الاصل اليه
 الاجل صير ابري اميم اعني اعني رب القيس سيرا ابري اميم القيس
 واخا الصراف بين المرتين المذكورين من ناحية النصب واخا
 ملاف والاهم من فلو العثمان ابري اميل الخايم ابري اميم حاد
 اعنا رب السفة بديلا واقم في جمع من ذكي من العسكي من المذكورين
 وحم جلة الطوع والجهاد واشتد اسلا ان يلب ينر فلو ب حيلده
 الموصير على انه وقع الوفي ينر عسكي نوزر انه من دخل علم ل
 الخايم وحواف واجي صرا كك يكون خايمه نفس طينه وايطا به اهل
 مربيته نوزر وكنا من حيلده قوض من اعيا واقتل الزواي وكان
 من فيه بولم وايطا به اهل الخايم حيلده موصي تسع في من كاهل وقم
 خلد في زموا السير صبح بولم والمجموع من طباي وقه لدا صبح
 يومنا خيس را بعني ياي العفر

6/7/1628

كرسات الأرشيف ، وثائق من القرنين السادس عشر والسابع عشر ، تحقيق فوزي المستغانمي

،الجمهورية التونسية الوزارة الأولى ، ص ص 17-18.

ملحق رقم 06: أهم الطرق الرابطة بين أسواق الجزائر والأسواق التونسية 290-159.



126

ملحف رقم 07 : دفاتر صفحات (3-1) (5-4) واتفاقيين حول مسألة الحدود بين الجزائر وتونس ص418-419.

(الدفتر: 2847)

سجل خاص بالمراسلات بين ولاية تونس وملوك الدول الأوروبية وقناصلها في تونس في القرن 13 هـ/19 م. مع رسالة من باي تونس إلى وكيله في الإسكندرية، ووثائق حول الحدود بين الجزائر وتونس في عام 1037 هـ (1628 - 1629 م). والسجل ضخمة من حيث الحجم، لكن الأوراق المكتوبة منه عددها 11 ورقة (22 صفحة) فقط.

(الصفحات: 1 - 5)

- وثيقتان حول مسألة الحدود بين الجزائر وتونس.

الوثيقة الأولى⁷⁹: (الصفحة: 1 - 3):

- تقرير بخصوص الخلاف بين تونس والجزائر حول منطقة صيد المرجان بمنطقة الساحل بين عنابة والقالمة، وبدأ ذلك الخلاف لما منعت تونس الشركة الفرنسية المستفيدة من صيد المرجان في المنطقة. من اجتياز حدود القالة، وقيام مسؤولو الشركة المذكورة بتقديم شكوى ضد تونس لحاكم عنابة الجزائري الحاج عمار بن طازة، مما أدى إلى فتح مشكل الحدود بين البلدين، والبحث عن الوثائق التي تحدد ذلك. وأدت المفاوضات بين الجانبين إلى رسم الحدود بينهما بموجب اتفاق عقد بين الجانبين في 4 ذي القعدة سنة 1037 هـ (5 جويلية 1628 م). (نشرت الوثيقة في: إدارة الأرشيف الوطني التونسي، كراسات الأرشيف، وثائق من القرنين السادس عشر والسابع عشر، تونس، الأرشيف الوطني التونسي، 2009 م، ص 15 - 19).. وكذلك في: B. Roy. Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 (1037 H), contre les Tunisiens. in : Revue Tunisienne Tunis l'Institut de Carthage. N 120/Janvier 1917 p 199 - 202

الوثيقة الثانية: (الصفحة: 4 - 5):

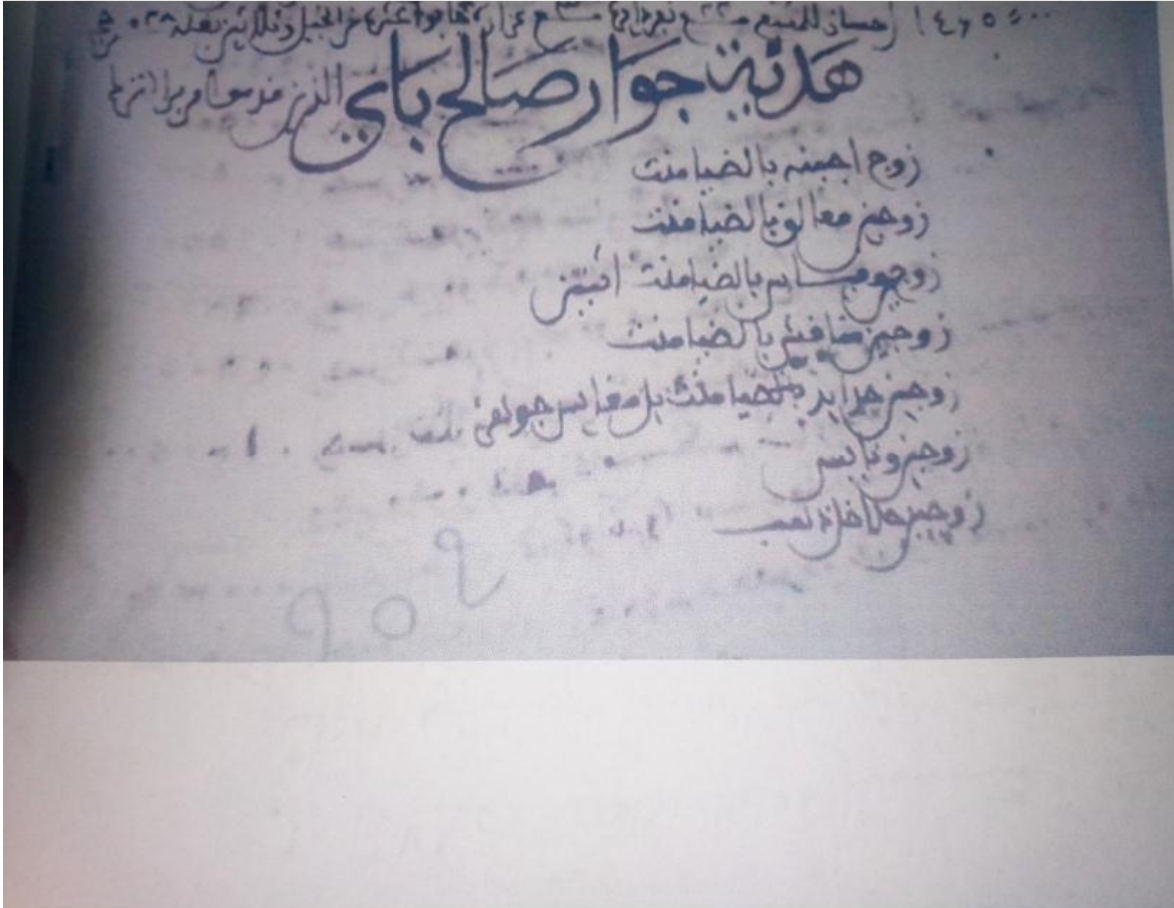
رسالتان متبادلتان عام 1237 هـ (1821 - 1822 م) بين السلطات التونسية والشركة

⁷⁹ نعت مضمونها في: تونيز السراج (محمد بن محمد الإدلسي)، الحال المدنية في الأندلس التونسية، تحقيق محمد الحبيب الهني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1984، ص 361.

الفرنسية المستفيدة من امتياز صيد المرجان في الشرق الجزائري، حول الخلاف حول حدود منطقة صيد المرجان من الجهة الشرقية الموالية لتونس، وهي مياه مدينة صبرقة، إذ اعتبرتها الشركة الفرنسية منطقة جزائرية، واعتبرتها تونس منطقة تونسية.

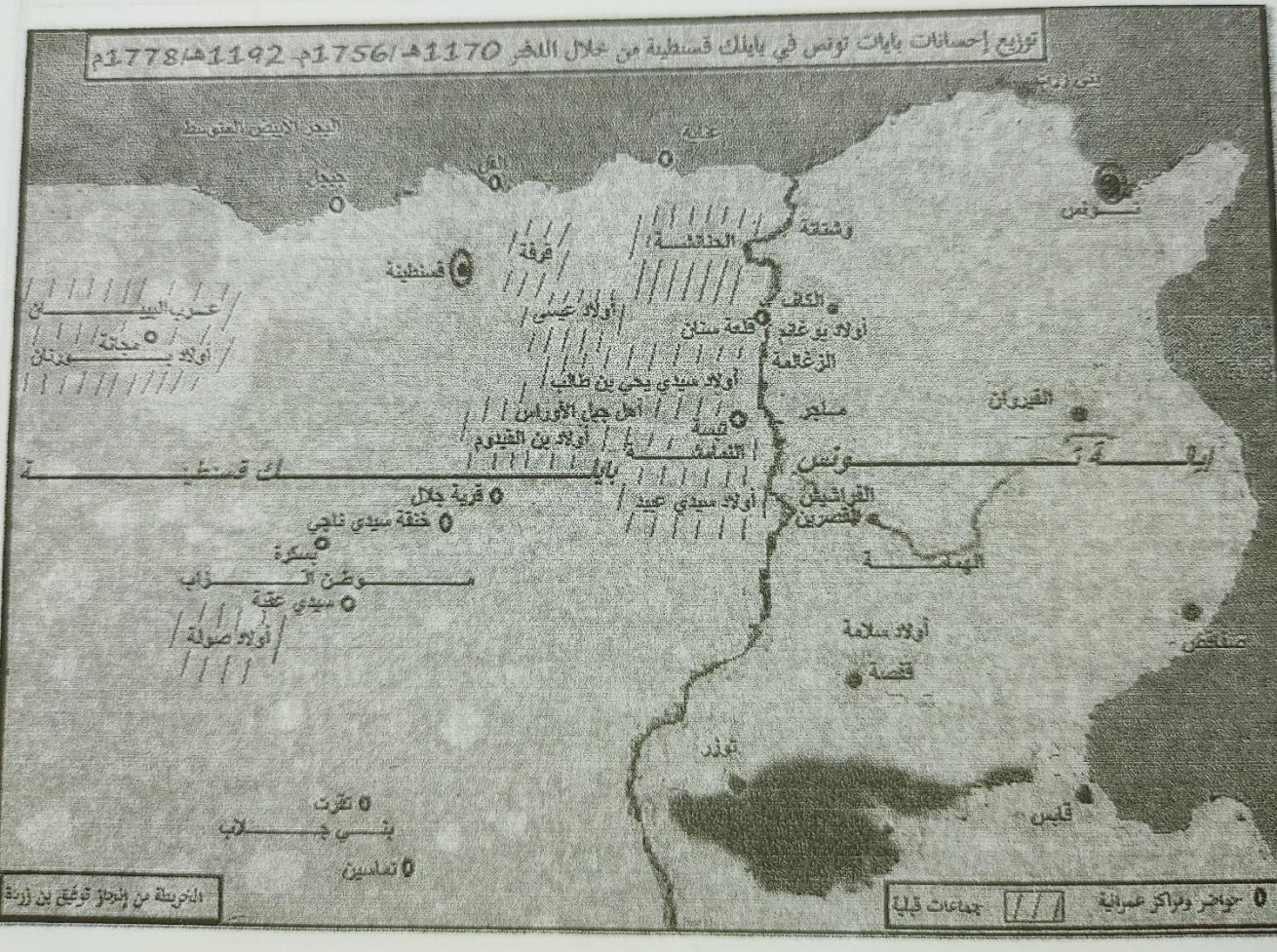
خليفة حماش ، كشف واثائق تاريخ الجزائر تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي ، جزء الاول 2016 ص ص418-419 .

ملحق رقم 08: هدية جوار مقدمة من باي تونس إلى صالح باي قسنطينة، ص 256



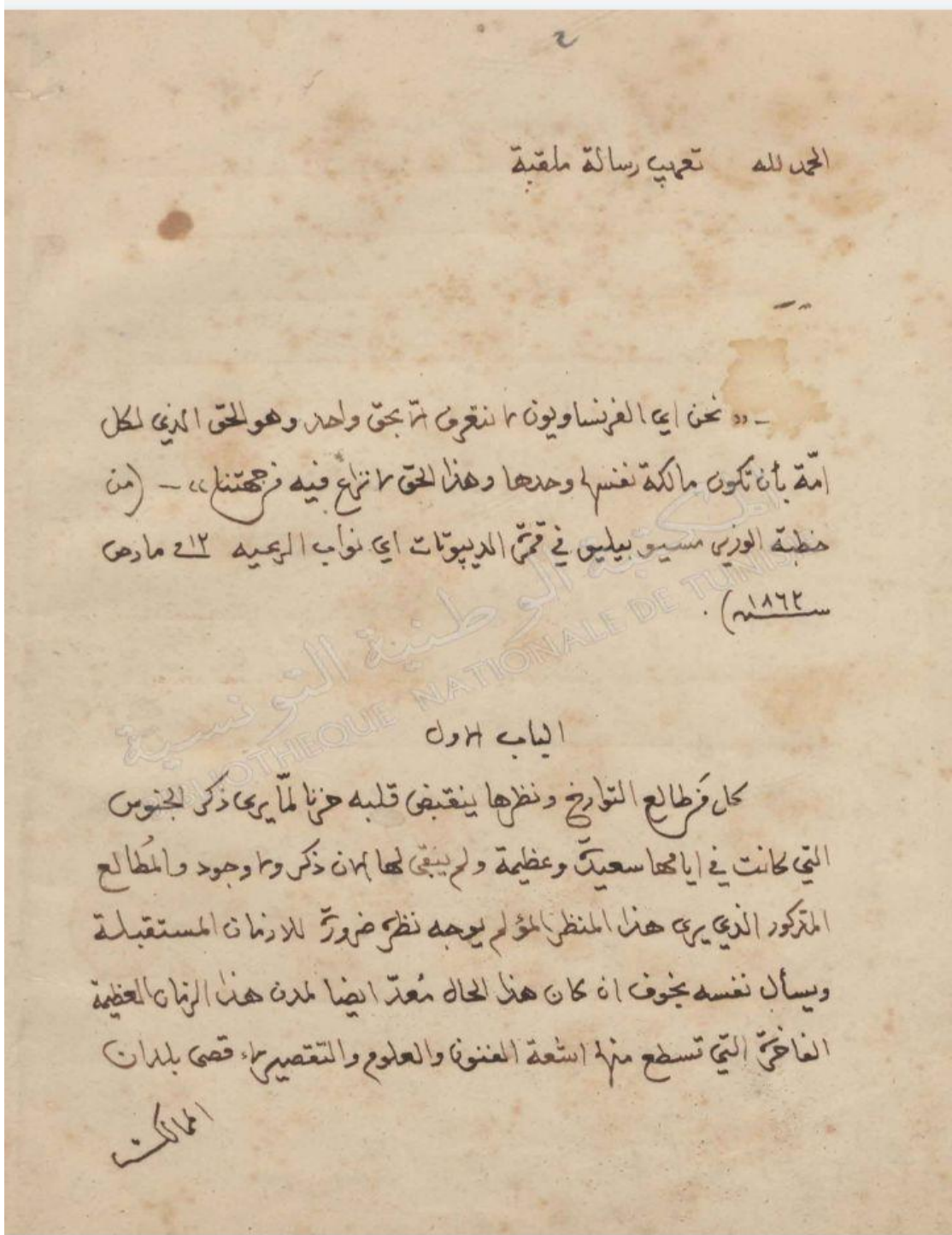
سحابات زهيرة ، الحضور الجزائري في إيالة تونس خلال العهد العثماني 1628-1830، ت إ
عسال نور الدين ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، 2020.

ملحق رقم 09: توزيع إحسانات ببايات تونس في بايلىك قسنطينة من خلال الفترة 1170هـ/1756م-1192هـ/1778م

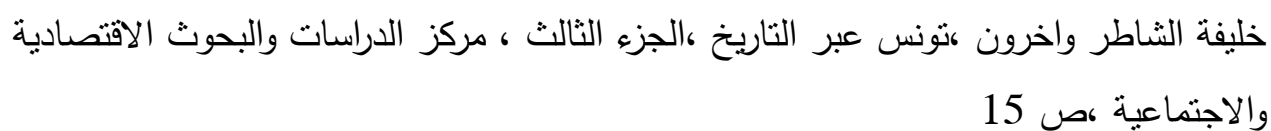


توفيق بن زردة : إحسانات ببايات تونس لببايات وأعيان وقبائل بايلىك قسنطينة 1192-1170هـ/ 1756-1778م ، وثائق من الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشفيف الوطني التونسي الدفتر رقم 2144 ، دار الأقصى ، 2015.

الملحق رقم 10: وثيقة عهد الامان



مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ورقات عدد الرقم 17577 ، دار الكتاب الوطنية التونسية .



الملحق رقم 13: نص معاهدة باردو 12 ماي 1881

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضها أن يمتنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباى المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتحديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التى يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضى سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويؤزل هذا الاحتلال عندما تتفق السلطانان الحريتان الفرنسية والتونسية -، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعيث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التى تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيها بعد وتكون حكومة الباى هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

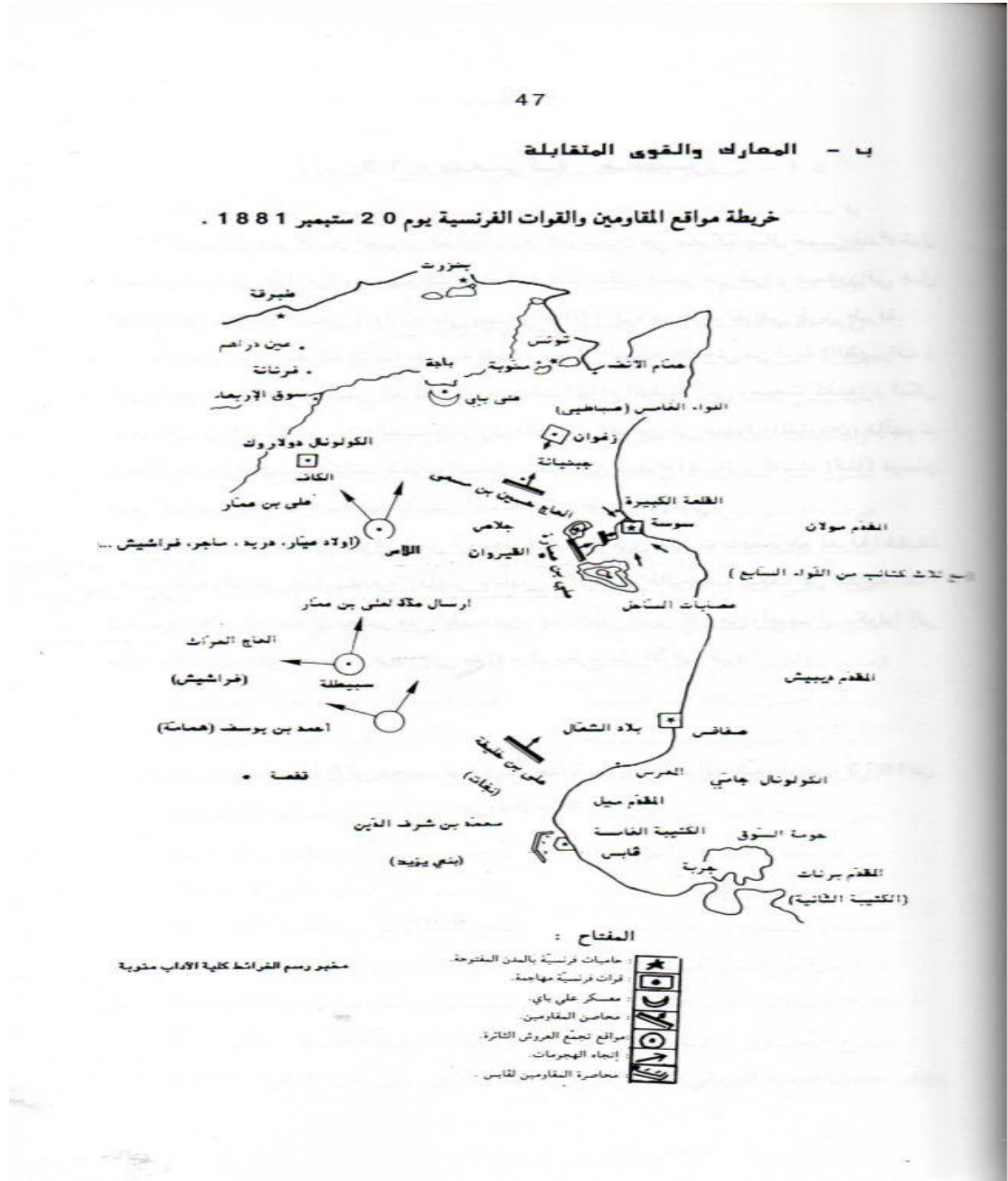
البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي - العماد «برييار»

خليقة الشاطر واخرون ، خلاصة تاريخ تونس ... المرجع السابق ص 13.

الملحق رقم 14 :مواقع المقاومين والقوات الفرنسية بعد فرض الحماية الفرنسية 1881



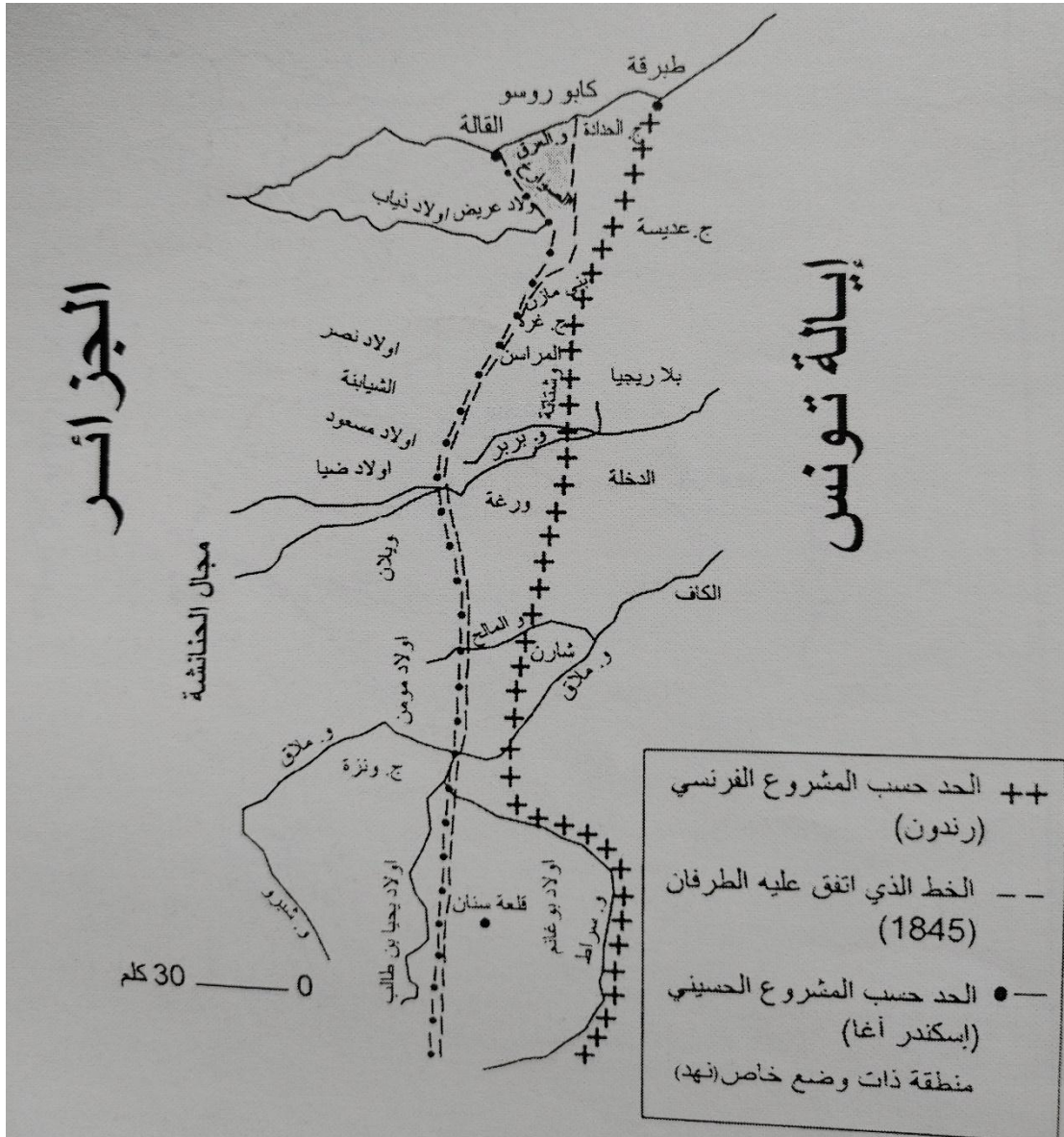
عدنان المنصر واخرون ، المقاومة المسلحة في تونس ، ج 1 ، ط 2 ، جامعة منوبة المعهد
الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية ، تونس ، 2005 ص 47 .

ملحق رقم 15: طرق المبادلات التجارية بين القبائل الشرقية الجزائرية مع قبائل تونس 222.



الأزهر الماجر، والفراشيش خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (في جدلية العلاقة بين المحلي والمركزي)، طبعة ثانية منشورات كلية اداب والفنون والانسانيات منوبة 2005.

ملحق رقم 16: رسم الحدود بين إيالة تونس والجزائر سنة 1845 ص 297 .



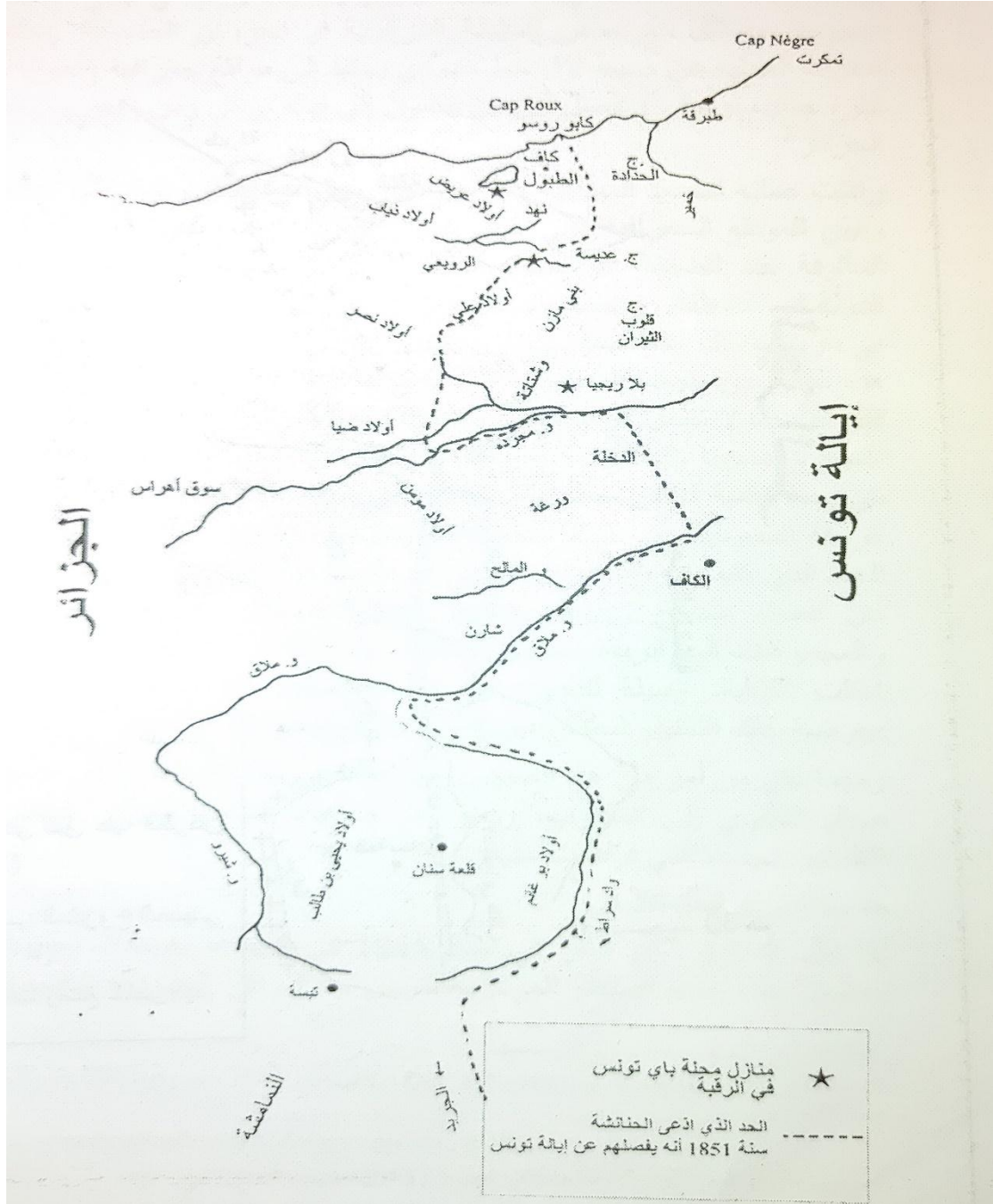
فاطمة بن سليمان ، الارض والهوية نشوء الدولة التاريخية في تونس 1574-1881

ملحق رقم 17: موقع قبيل الفراشيش خلال القرن التاسع عشر .



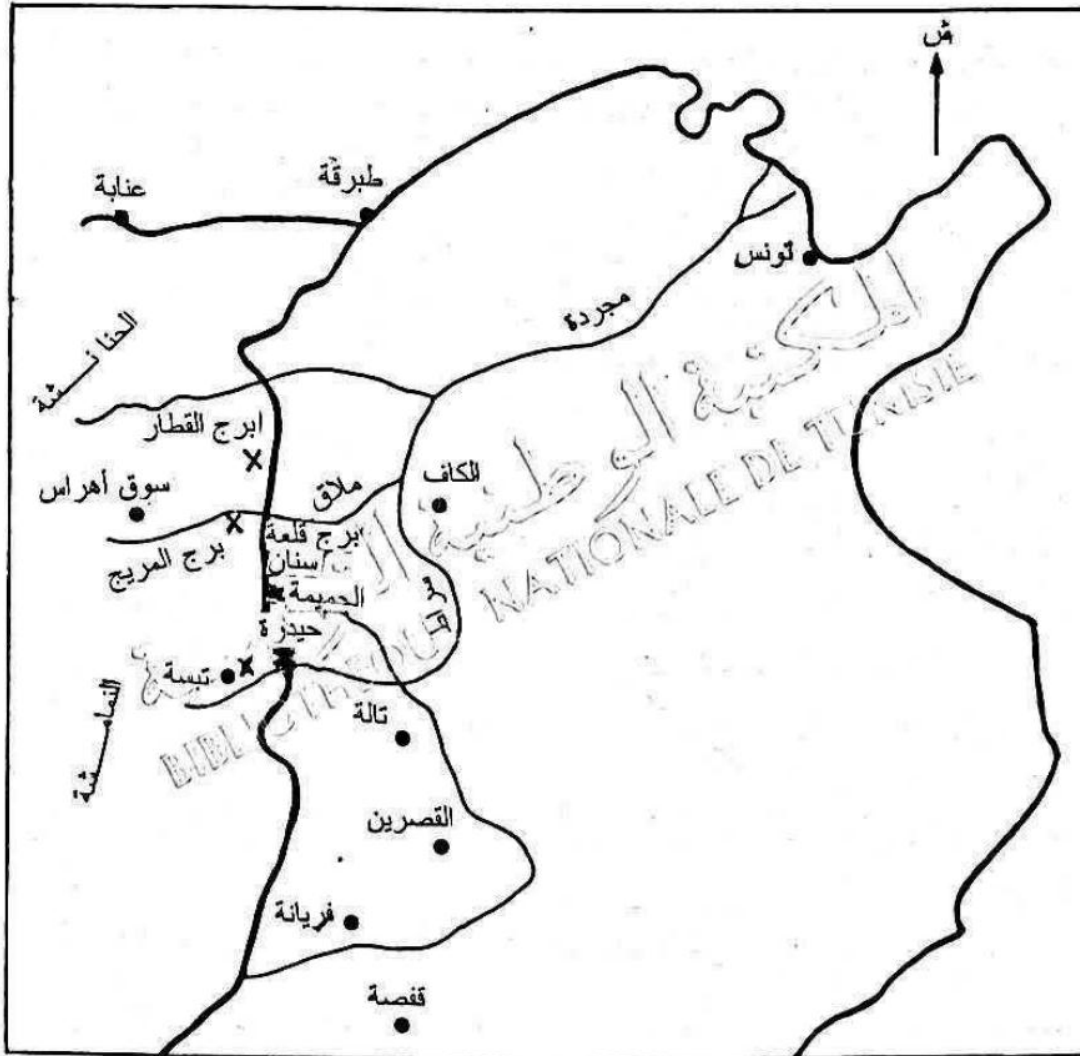
محمد صلاح حقي ،النشاط الاقتصادي لقبيلة الفراشيش في نهاية القرن التاسع عشر
وبداية القرن العشرين وعلاقته باقتصاديات البلدان الأوروبية، السنة الثالثة عشرة-العدد خامس
والأربعون ،2019.

ملحق 18: خريطة الحد بين إيالة تونس والجزائر في سنة 1851.



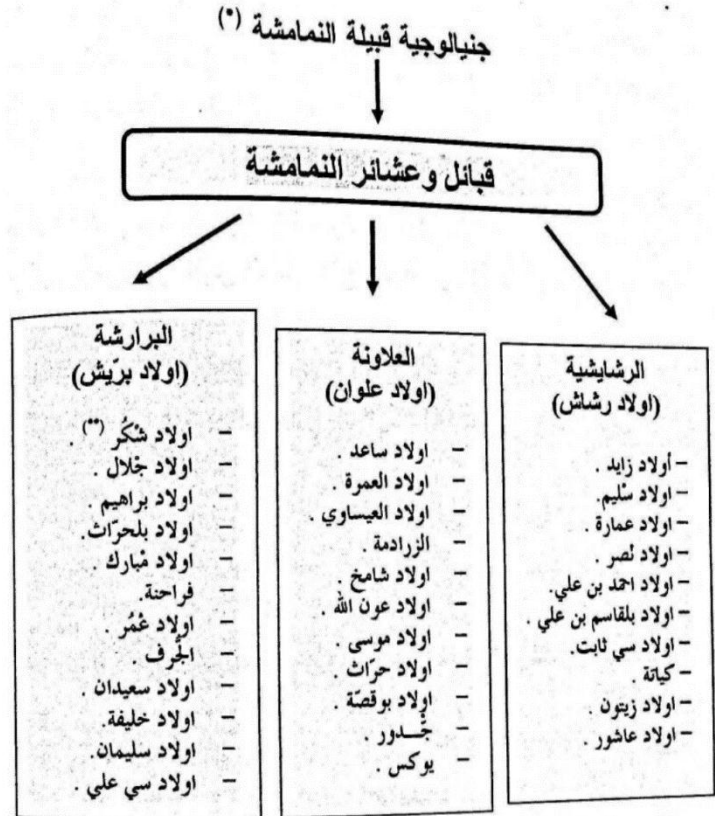
فاطمة بن سليمان ،الارض والهوية...نفس المرجع السابق .

ملحق 19: خريطة الأبراج الحدودية بجهة الوسط الغربي .



الأزهر الماجري ، قبائل ماجر والفراشيش ...نفس مرجع السابق ص473.

ملحق رقم 20 : خريطة إقليم النمامشة حسب مخطط السيناتونس كونسولت ص ص 322-323.



بيار كاستال ، حوز تبسة دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراسه من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين ، تحقيق وتعريب العربي عقون.

قائمة مصادر ومراجع البحث:

المصادر بالعربية:

1- القرآن الكريم

المصادر:

- 1- ابن أبي الصيف أحمد: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ترجمة لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، المجلد الثاني، الجزء الثاني، الدار العربية للكتاب، 1999.
- 2- ابن أبي الصيف أحمد: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ترجمة لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، المجلد السابع، الجزء السابع، الدار العربية للكتاب، 1999. 4
- 3 ابن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.
- 5- أبو حمدان سمير خير الدين التونسي: أبو النهضة التونسية، دار الكتاب العالمي، لبنان، 1993.
- 6- ايقانوف نيقولايف: الفتح العثماني للأقطار العربية (1516-1574)، نقله إلى العربية يوسف عطا الله، راجعه و قدم له مسعود ضاهر، سلسلة تاريخ المشرق العربي الحديث 3، الفارابي 1988.
- 7- بيرم محمد الخامس: صفوة الاعتبار بمستودع الأمطار والأقطار 1.2.3، دار صادر بيروت. 8- جراد المطوي محمد الصالح: تونس في جهادها، مذكرات سياسية طبعة 1، مطبعة الاتحاد تونس.
- 9- الجزائري أبي محمد بن أحمد الناصر المعسكري (1230هـ/1823): نبا الايون بجمع الديون في ذكر صلحاء مدينة القيروان، تقديم وتعليق محمد الحبيب العلاني وآخرون منشورات مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، 2012
- 10- التونسي خير الدين: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد الحداد، دار الكتاب المصري (القاهرة) دار الكتاب اللبناني (بيروت).
- 11- جوليان شارل اندري: تاريخ افريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الاقصى من الفتح الإسلامي الى سنة 1830م، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الجزء الثاني، النشرة الثانية، للدار التونسية للنشر 1983م.
- 12- خوجة حمدان بن عثمان: المرأة، تحقيق وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP.
- 13- برنيان أندري وآخرون: الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابح ومصنف عاشور، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984.

- 14- الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر(1168-1246هـ/1754-1830)، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1974.
 - 15- العنتري محمد صالح: فريدة منيسة في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها او تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق: يحي بوعزيز، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر.
 - 16- الوريثاني سيد الحسين بن محمد: الرحلة الوريثانية الموسومة بنزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار تأليف سيدي الحسين بن محمد الوريثاني، المجلد الثاني، الطبعة الاولى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008.
- المراجع بالعربية:**
- 1- أبو عيانة فتحي محمد: دراسات في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1989.
 - 2- احمد عميراي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002.
 - 3- احمد عميراي وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916)، دار الهدى عين مليلة - الجزائر، 2009.
 - 4- أجيريون شارل روبير: تاريخ الجزائر العاصرة مع مقدمة من المؤلف الخاصة بالطبعة العربية، ترجمة عيسى عصفور، طبعة الأولى، منشورات عويدات باريس، 1982.
 - 5- بفايفر سيمون: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال ترجمة وتقديم وتعليق : أبو العيد دودو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
 - 6- بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، الجزء الأول، دار المعرفة ، 2006.
 - 7- لابلقاسم إبراهيم بن جمعة: الاقتصاد والمجتمع وإيالة التونسية من 1861 إلى 1864 من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية، المجلد XXXV جامعة تونس.
 - 8- بن اشنهو عبد الحميد بن ابي زيان: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، مكتبة جواد سماعي.
 - 9- بن العطار الشيخ الحاج أحمد بن المبارك (1790-1870) تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق وتعليق وتقديم، دار الفائز للطباعة والنشر والتوزيع قسنطينة ، 2011.
 - 10- بن زردة توفيق: احسانات بايات تونس لبايات وأعيان وقبائل بايلك قسنطينة (1192-1170هـ/1756-1778م)، وثائق من الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطني التونسي الدفتر رقم 2144 ، منشورات دار الأقصى، 2015.

- 11- بن زردة توفيق: الألقاب العائلية في الجزائر بين النص والتطبيق والآثار (1873-1962) أعمال الملتقى الوطني، دار الهدى، 2022.
- 12- بن سليمان فاطمة: الأرض والهوية نشوء الدولة التاريخية في تونس (1574-1881) ، منشورات EDISCIENCES، 2009 .
- 13- بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 14- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830/ 1954) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007.
- 15- بونار رابح: دوائر المغرب العربي تاريخه وثقافته، بصائر الجديدة للنشر والتوزيع.
- 16- بوتان، إيف فانسون: مخطط الحملة العسكرية الفرنسية على مدينة الجزائر سنة 1830 ، ترجمة وتقديم : محمد الصالح بوقشور، دار الروافد الثقافية - ناشرون .
- 17- تامر الحبيب، هذه تونس، مكتبة المغرب العربي، مطبعة الرسالة.
- 18- الترعرير سامح: الاتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عمار، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989.
- 19- تشايجي عبد الرحمن: الصراع التركي - الفرنسي في الصحراء الكبرى، مراجعة: محمد الأسطي، ترجمة: الدكتور علي إعزازمي، تقديم: محمد الطاهر الجارري مركز، الدراسة جهاد الليبيي ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1982.
- 20- التميمي عبد الجليل: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م)، مؤسسة التميمي للبحث والادب العلوم الانسانية العلمي و المعلومات (متبعم) جامعة صفاقس زغوان - صفاقس 1955.
- 21- التيمومي الهادي: المغيبيون في تاريخ تونس الاجتماعي ، المجتمع التونسي للعلوم والادب والفنون "بيت - الحكمة" قرطاج، 1999.
- 22- التيمومي الهادي: كيف صار التونسيون تونسيين رحلة «حنون» معاصر في رحاب التاريخ، دار محمد علي الحامي.
- 23- جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عياش وآخرون، طبعة الثانية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1982.
- 24- الجمل عطا الله شوقي : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس-الجزائر-المغرب)، الطبعة الأولى، 1977، مكتبة الأنجلو المصرية.
- 25- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، الجزء الرابع، طبعة 2010، دار الامة .

- 26- الجبالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، الجزء الخامس، طبعة 2010، دار الأمة.
- 27- حماش خليفة: كشف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي 1437هـ/2016 م، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات كلية الأدب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر.
- 28- الخالدي سهيل: الإشغال المغربي في المشرق، دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام، دار الأمة، الجزائر، 2016.
- 29- دبوسي محمد: تاريخ بلاد خمير قبيل 1881، دار سحر المعرفة، 2016.
- 30- دراج محمد: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بريس (1512-1543م)، الطبعة الأولى، تصدير نصر الدين سعيدوني، الأصالة للنشر والتوزيع، 1433 هـ - 2012 م.
- 31- دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، مركز النشر الجامعي، 2003.
- 32- رائسي إدريس: القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإعارة (1830-1881)، الطبعة الأولى 1437هـ - 2016م، الدار المتوسطية، برج الوزير أريانة- الجمهورية التونسية، 2016.
- 33- روسو ألفونس: الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر، تر: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس بنغازي.
- 34- رشاد الإمام: سياسة حمودة باشا تونس 1782 - 1814، رسالة قدمت دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت وهو من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه في الفلسفة.
- 35- رياض زاهر: استعمار إفريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965.
- 36- الزبيري محمد العربي: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث.
- 37- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.
- 38- زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)، مطبعة دحلب.
- 39- زوزو عبد الحميد: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
- 40- سبنسر وليم: الجزائر في العهد «رياس البحر» تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
- 41- السروجي محمد محمود: العلاقات التونسية الفرنسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية، المطبعة المصرية.

- 42- عبد السلام احمد : مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية ، الطبعة الاولى 1407هـ/1987م ، الشركة التونسية للتوزيع .
- 43- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثاني، الجزء الخامس، طبعة الأولى، دار العرب الإسلامي.
- 44- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830م، الجزء الأول، دار العرب الإسلامي، 1998.
- 45- سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحدث وبداية الاحتلال، طبعة الثالثة، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 46- سعيدوني ناصر الدين: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس- طرابلس الغربية) من (القرن العاشر هجري من القرن سادس عشر حتى التاسع عشر ميلادي)، حليات الأدب والعلوم الاجتماعية-الحولية الحادية والثلاثون 1431هـ/ 2010 م.
- 47- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، الطبعة الثالثة، البصائر للنشر والتوزيع، 2012.
- 48- سعيدوني ناصر الدين والشيخ المهدي بوعبدلي : الجزائر في التاريخ 4 العهد العثماني ، وزارة الثقافة والسياحة المؤسسة الوطنية للكتاب .
- 49- زغداوي محمد وآخرون: أثار السياسة الاستعمارية والإيستطانية في المجتمع الجزائري، (1830-1997).
- 50- السيد محمود: تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
- 51- الشابي علي: عرفة الشابي رائد النضال القومي في العهد الحفصي ، دار العربية للكتاب، تونس- ليبيا، 1982.
- 52- الشاطر خليفة: تونس عبر التاريخ، ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 2003.
- 53- الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس الطبعة الثالثة ، دار سراس للنشر، تونس 1993.
- 54- الشعرواي محمد متولي: الهجرة النبوية، مركز التراث لخدمة الكتاب والسنة.
- 55- الطمار محمد: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- 56- عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، 2006.

- 57- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الحديث والمعاصر، (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 58- العبيدي علي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط/ الحديث/ المعاصر) دراسات تاريخية الجزء الثاني، النشر الجامعي الجديد.
- 59- عدة برادهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إيان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المؤلف للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013.
- 60- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993.
- 61- عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، طبعة الأولى، دار ربحانة، 2002.
- 62- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومه، 2012.
- 63- غربي العالي: العدوان الفرنسي على الجزائر - الخلفيات والأبعاد -، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 1954.
- 64- غانياج جان: ثورة علي بن غدهام 1864، ترجمة لجنة من كتابة الولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، 1965.
- 65- فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، طبعة الأولى، كلية الادب - جامعة دمشق، 1969.
- 66- فاضل بيات: الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة الأولى، بيروت ن 2007.
- 67- قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1945، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2002.
- 68- كاستل بيار: حوز تبسة دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة و أعرشه من فجر التاريخ إلى بداية القرن العشرين، ترجمة محمد العربي عقون، طبعة الثانية 1441هـ-2020م، دار المثقف للنشر والتوزيع.
- 69- الماجري الأزهر: قبائل ماجر الفرشيش خلال القرن الثامن عشر في (حدلية العلاقة بين المحلي والمركزي)، طبعة ثانية، منشورات كلية الآداب والفنون والانسانيات منوبة، 2005.

- 70- المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب عمر بن ضو و حليلة قرقوري، علي المحجوبي، سراس للنشر.
- 71- مروش المنور: دراسات عن الجزائر العثمانية القرصنة الأساطير والواقع، الجزء الثاني، دار القصة للنشر.
- 72- المستغامي محمد فوزي: كراسات الأرشيف وثائق من القرنين السادس عشر والسابع عشر، الأرشيف الوطني التونسي .
- 73- مياي إبراهيم: ثورة الزعاطشة (1840)، دراسات تاريخية 11-12.
- 74- الميللي مبارك بن محمد : تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، تقديم و تصحيح محمد الميللي ، الجزء الاول، المؤسسة الوطنية للكتاب.
- 75- هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 76- هلاي حنفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى عين مليلة- الجزائر، طبعة الأولى 1429هـ / 2008 م .
- 77- الصلاي علي محمد محمد: كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- 78- الهواري عدة : الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830-1960)، ترجمة: جوزف عبد الله، طبعة الأولى، دار الحداثة 1983.
- 79- هينة عبد الحميد: تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر ، بير الزمان.
- 80- كمال بيرم: أعمال الملتقى الوطني الثورة الجزائرية وإشكالية قضايا الذكر ، الأبعاد التاريخية والسياسية وقانونية ، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية ، جامعة محمد بوضياف -مسيلة 2022 .
- 81- يحي جلال: السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 إلى 1960)، دار المعرفة.
- 82- يحيوي جمال: أعمال الملتقى الوطني الهجرة الجزائرية ابان مرحلة الاحتلال 1830-1962، مركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007.
- المجلات بالعربية

- 1- أبو بكر الصديق حميدي: التواصل الاجتماعي بين وادي سوف وتونس، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 2، 2012.
- 2- أحمد بن تيشة، ومكحلي أحمد: طبيعة نظام الحكم الحسيني في تونس وتطور مؤسساته السياسية والقضائية، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين (1705-1881)، مجلة آفاق فكرية، المجلد 9، العدد 3، 2021.
- 3- أمحمد مختاري، التحولات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة الداخلية 1830-1973م، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 23، العدد 2، 2022.
- 4- براج محمد الشيخ: خضرة فطيمة الزهرة بن جدوا، الهجرة الجزائرية نحو المغرب الأقصى بعد الاحتلال 1830، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2.
- 5- بلعالية ميلود: السياسة البريطانية اتجاه أطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس (1882م)، المجلد 18، العدد 1.
- 6- بلعربي عمر: التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين إلى دول المشرق العربي بين 1830-1900م "بلاد الشام والحجاز أنموذجاً"، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية، المجلد 7(03)، 2023.
- 7- بن جابو أحمد: أوضاع الجالية الجزائرية بتونس ما بين (1830-1881م)، حوليات التاريخ والجغرافيا، المجلد 3، العدد 6، 2012.
- 8- بوتوقوماس حفيظة: النشاط التجاري للمجتمع التونسي خلال العهد الحسيني 1117-1246هـ/1705-1830م، حوليات التاريخ والجغرافيا، العدد 9.
- 9- بوطيبي محمد: الهجرة الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة الراصد العلمية، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2020.
- 10- التميمي عبد الجليل: مغامرة الحماية التونسية على وهران 1831، الأصالة، العدد 32، 1976.
- 11- حرمة عبد الكريم: القوانين العقارية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية، قانون سيناتوس كونسيلت SenatusConsite 1863، دورية كان التاريخية السنة السادسة، العدد الستون، 2023.
- 12- حقي محمد صلاح: علاقة مجتمع القبائل بالاستعمار الفرنسي في الجزائر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، النمامشة نموذجا، العدد السادس و الستون ، 2024.

- 13- خالد حمري إشكالية الحدود بين تونس والجزائر خلال الفترة الاستعمارية من (1881-1907م)، مجلة العلوم الإنسانية والحضارية، كلية الأدب والفنون والاساسات منوبة تونس ،المجلد 5، العدد 2، تونس.
- 14- رزاق محمد البشير: ثورة علي بن عداهم 1864 وسيقها العالمي الإيالة التونسية والحرب الاهلية الامريكية، مجلة دراسات في التاريخ والحضارة، المجلد 2، العدد 2، 2022.
- 15- روابحي العياشي: هجرة النخب الجزائرية إلى البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر الخلفيات التحديات، المجلة التاريخية، الجزائرية، المجلد 6، العدد 7.
- 16- سوداني عبد القادر: الجزائر والأزمة السياسية خلال القرنين 18-19م، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11 جامعة صفاقص تونس.
- 17- سيدي محمد رامي: قراءة مقارنة في خلفيات ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس، مجلة الفرطاس، العدد 8، 2018.
- 18- شافو رضوان: وآخرون، نظرة حول الانتشاط الاقتصاد في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة قس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 1.
- 19- شافو رضوان: انعكاسات السياسة الاستعمارية على العلاقات بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1830/1954 ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة الوادي ، العدد الرابع والثلاثون ، 2016.
- 20- شلابي رفيق وشرقي عامر: الأقمشة الجزائرية الوافدة للإيالة التونسية خلال العهد العثماني، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6، العدد 1، 2021.
- 21- الشيخ براهيم محمد: التطور التاريخي للحدود الجزائرية المغرب الأقصى وتونس، مجلة الدراسات والأبحاث، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،العدد 27.
- 22- صابرينة مغتات، عجال وسيلة: دور الجغرافيا الاقتصادية في تحليل ظاهرة الهجرة الدولية دراسة حالة المهاجرين الجزائريين، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد خاص، 2011.
- 23- صبرينة دحمان، عمروني بهة: الهجرة الجزائرية الخارجية، قراءة في الأسباب والنتائج، مجلة المعيار، مجلد 26، العدد 5، 2022.
- 24- صحراوي نور الدين: ترسيم الحد الصحراوي وانعكاساته على العلاقات الجزائرية التونسية 1881-1962م، -أد- محمد عبد الرؤوف ثامر، مجلة المعارف للدراسات التاريخية، المجلد 9، العدد 2.

- 25- العابدين علي زين: الهجرة نحو فرنسا وإنعكاساتها السياسية والاقتصادية والسيوسوتقافية على المجتمع الجزائري (قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914-1962م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 13، 2017.
- 26- عالم محمد: من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، الوثائق والهجرة إلى الديار الإسلامية، المجلد 4، العدد 3، 2000.
- 27- العايب كوثر ومحمد السعيد عقيب: استراتيجية الاستعمار الفرنسي في تفكير القبائل الجزائرية خلال القرن التاسع عشر وآثارها (القبائل الحدود الشرقية أنموذج)، مجلة قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية.
- 28- عفيف محمد السعيد، قدح محمد العيد: الإيالة التونسية والسلطة العثمانية مظاهر التبعية وتجليات الانفصال، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 20.
- 29- فارس العيد: طبيعة العالقات الجزائرية مع المغرب الأقصى وتونس (1830-1847م)، عصور الجديدة، العدد (19-20)، 2015.
- 30- فتحة عبد النور: الهجرة العلمية للجزائريين نحو تونس من خلال الحقبة الاستعمارية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 5.
- 31- قاصري محمد السعيد: دور القائد بن ناصر بن شهرة في ثورة الأمير محي الدين في الشرق الجزائري سنة 1871، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 14.
- 32- قبايلي هوري: سياسة فرنسا الدينية في الجزائر تأطير فريضة الحج أنموذج (1894-1939م)، المجلة الجزائرية للمحفوظات، العدد 12، جانفي 2015.
- 33- قنزار نعيمة، التجهير القسري للجزائر إلى كاليديونيا الجديدة جريمة ضد الإنسانية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 1.
- 34- سمير مشوسة : التخوم بين إيالتي الجزائر وتونس من خلال معاهدة واد سراط سنة 1628م ملامح التقارب والتباعد -جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة -الجزائر، مجلد 26، عدد 63، السنة 2022.
- 35- محمد بوراس: مصلحة الغابات وأثرها على الملكية والسكان خلال النصف الثاني من القرن 19، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، المجلد 7، العدد 2، جوان 2024.
- 36- مخلوف رملي: سياسة الإبعاد والتجهير العسري للفلسطينيين وضمانات حمايتهم دوليا، مجلة المعيار، مجلد 28، العدد 3، 2024.

- 37- مداح محمد: رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م، مجلة العصور الجديدة مصنفة ج، المجلد 10، العدد 4.
- 38- مديني بشير: قراءة تاريخية الجزائرية بتونس، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، 2014.
- 39- المنصف التايب: المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني، مجلة روافد، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية جامعة منوبة، تونس، المجلد /العدد 4.

المجالات باللغة الفرنسية

1- Antonimplarier, "Bandits" recherchés aux confins algérotunisiens:

<https://doi.org/10.4000/rn19.6089>

الرسائل الجامعية

- 1- بن جابو أحمد: المهاجرين الجزائريون ونشاطهم في تونس (1830-1954م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، يوسف مناصرية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 2- بن سليمان فاطمة: الإيالة التونسية بين القرنين السادس والتاسع عشر، نشأة المجال، ت.إ: عبد الحميد هنية، أطروحة دكتوراه في التاريخ العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.
- 3- بوقرين عيسى: انتفاضة ابن شهرة 1851-1873م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، ت.إ: بوضر ساية بوعزة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر بوزريعة، 2009-2010.
- 3- جمال الدين سعيدان قبيلة النمامشة من الاحتلال إلى منتصف القرن العشرين ت.إ: حسن أمزيان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة 8 ماي 1945.
- 4- حصام صورية: العلاقات بين إيالاتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، ت.إ: عبد المجيد بن نعمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير من التاريخ الحديث والمعاصر، 2013.
- 5- حلوان محمد : العلاقات بين إيالة الجزائر الجزائر وتونس وليبيا (1750-1830م)، ت.إ: كريم والبنية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي سيدي بلعباس، 2015.

- 6- رزيق محمد: العلاقات الجزائرية من خلال معاهدة التافنة 1937، تحليل وثيقة دبلوماسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ت. إ: محند برقوق، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 7- عبد القادر مرجاني: السياسة الفرنسية ودور المستكشفين في التوغل إلى الجنوب الجزائري خلال القرن 19، ت. إ: محمد مجاود وآخرون أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي لياس، سيدي بلعباس.
- 8- عزوز وسماحة: اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية دراسة ميدانية، جامعة باتنة، ت. إ: عليو عناقة، الرسالة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
- 9- العايب كوثر: حركة القبائل الجزائر وتونس على المناطق الحدودية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ت. إ: محمد السعيد عقيب، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2021.
- 10- فاطمة كبوش، خلوفي إكرام: الهجرة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر ومواقف العلماء منها، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، ت. إ: بن صحرروي كمال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ابن خلدون تيارت، 2020-2021.
- 11- محمة عائشة : التوصل الثقافي بين الجزائر وتونس خلال الفترة العثمانية (1519-1830)، مقاربة سياسية ثقافية ، ت. إ: صالح بوسليم أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث جامعة غرداية ، 2020
- 12- ياسين براهيم، بوزيدي صلاح: الهجرة الجزائرية في بلاد الشام (1847-1917م)، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر، تاريخ الغرب العربي المعاصر، ت. إ: سعيدي سليم، كلية العلوم الإنسانية.

المعاجم :

- 1- أبو الحجر آمنة ، المعجم الجغرافي ، الطبعة الاولى ، دار أسامة ، عمان ، 2009.

	فهرس الموضوعات
-	شكر وتقدير
-	اهداء
أ- ي	مقدمة
39-12	الفصل الاول : الجزائر و تونس قبيل الاحتلال الفرنسي الجوار و مقتضياته
17-12	المبحث الاول : الجزائر و تونس اياالتين عثمانيتين .
22-17	المبحث الثاني : وحدة الانتماء الثقافي
32-23	المبحث الثالث :مقتضيات الجوار السياسي
38-33	المبحث الرابع : المجال الحدودي في فضاء التبادل التجاري
74-47	الفصل الثاني : السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر وتونس في نصف القرن الاول من الاحتلال
53-42	المبحث الاول : الاحتلال الفرنسي للجزائر وبداية التوسع
60-54	المبحث الثاني: بروز الاطماع الفرنسية في تونس
66-61	المبحث الثالث : نزعات الحدود الخلاف حول المسائل الامنية
73-67	المبحث الرابع : تطور المسألة الامنية وفرض الحماية (تونس)
98-76	الفصل الثالث : التحولات الحدودية و الاجتماعية بين الجزائر و تونس في نصف القرن الاول من الاحتلال
82-77	المبحث الاول : التبادلات التجارية بين الجزائر وتونس
89-82	المبحث الثاني : مساعي السلطة الفرنسية في ضبط الحدود بين الايالة التونسية و الجزائر
83-90	المبحث الثالث : الاستعمار الفرنسي و استغلال الاراضي الجزائرية
97-93	المبحث الرابع : تفكيك القبائل في ضوء مرسوم 1863م انموذجا شرق الجزائر
115-100	الفصل الرابع : ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو الايالة التونسية في السياق الاستعماري

109-101	المبحث الاول : الدوافع و الاسباب
112-109	المبحث الثاني : الهجرة من الجزائر الى تونس
114-112	المبحث الثالث : موقف السلطة الاستعمارية من تصاعد ظاهرة الهجرة
119-117	خاتمة
140-121	الملاحق
152-141	قائمة المصادر و المراجع
	فهرس الموضوعات

ملخص:

شهد المجال الحدودي الجزائري التونسي خلال الفترة (1830-1881) تحولات عميقة بفعل التوسع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، حيث تحوّل هذا الفضاء من منطقة تداخل قبلي وتبادل تجاري إلى ساحة توتر ومراقبة استعمارية. فقد استغلت فرنسا هشاشة الحدود الشرقية للجزائر وتداخل النفوذ بين الإيالتين لتبرير تحركاتها العسكرية، خاصة في ظل نشاط القبائل الحدودية في التهريب واحتضان المقاومين والفارين من الخدمة العسكرية.

كما أدت السيولة الحدودية إلى تفاقم الأوضاع بين فرنسا وتونس، خصوصاً مع حوادث مثل "حادثة خمير 1881"، التي اتخذتها فرنسا ذريعة للتدخل المباشر في تونس وفرض الحماية. من جانب آخر، حاولت إيالة تونس المحافظة على حيادها، لكنها كانت واقعة تحت ضغوط متزايدة، خاصة مع لجوء بعض المقاومين الجزائريين إلى أراضيها. وقد مثّلت الحدود بذلك أداة للهيمنة من جهة، ومجالاً للمقاومة والتفاعل من جهة أخرى، إلى أن انتهى الأمر بفرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881.

Abstract :

At the end of this study, which examined the Algerian-Tunisian borderland during the first half of the French occupation of Algeria (1830–1881), it becomes clear that this region underwent profound transformations as a result of French colonial expansion. What was once a zone of tribal interaction and commercial exchange gradually turned into a space of tension, surveillance, and geopolitical contestation.

France took advantage of the porous nature of Algeria's eastern frontier and the overlapping influence between the two regencies to justify its military interventions. The activities of border tribes—engaged in smuggling, harboring resistance fighters, or sheltering deserters—provided a constant pretext for interference. Events such as the Khmir Incident of 1881 offered France the ideal justification to intervene directly in Tunisia and to impose the protectorate.

Meanwhile, the Regency of Tunis attempted to maintain a stance of neutrality, but found itself increasingly pressured, especially after offering refuge to key Algerian resistance figures. Thus, the borderland became both an instrument of imperial domination and a space for solidarity and resistance—culminating in the imposition of the French protectorate over Tunisia in 1881.

Résumé:

À l'issue de cette étude consacrée à l'espace frontalier algéro-tunisien durant la première moitié de l'occupation française de l'Algérie (1830–1881), il apparaît que cette zone a connu de profondes transformations sous l'effet de l'expansion coloniale française. De région de contact tribale et d'échanges commerciaux, elle s'est progressivement muée en un espace de tension, de surveillance et d'enjeux géopolitiques.

La France a tiré profit de la porosité de la frontière orientale de l'Algérie et de l'enchevêtrement des influences entre les deux régences pour justifier ses interventions militaires. L'activité des tribus frontalières, impliquées dans la contrebande, l'accueil de résistants ou de déserteurs, a constitué un prétexte constant d'ingérence. Des événements comme l'« incident des Khmirs » en 1881 ont fourni à la France le prétexte idéal pour intervenir directement en Tunisie et y imposer le régime du protectorat.

Face à cela, la Régence de Tunis a tenté de préserver une position de neutralité, mais s'est retrouvée sous une pression croissante, notamment après l'accueil de figures de la résistance algérienne. Ainsi, cette frontière s'est révélée à la fois comme un instrument de domination impérialiste et un espace de solidarité et de résistance, jusqu'à l'instauration officielle du protectorat français sur la Tunisie en 1881.